

بيان
فساد المعيار

حوار مع حزبي متستر

بقلم

ربيع بن هادي عمير المدخلـي

المدينة النبوية

ـ1417هـ



الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع
هذا .

— أما بعد : —

فإن من أشد الفتن والمحن على الإسلام والمسلمين في هذا العصر ظهور
فتنة تدعى أنها على منهج أهل السنة والجماعة ، ولكنها مع الأسف لا تعمل إلا
ضد هذا المنهج وأهله ظاهراً تارة ، وخلف أفعنة تارة أخرى وقد وضعت على
عاتقها عبئاً ثقيلاً ألا وهو الدفاع عن أهل البدع والضلال، فألفووا في ذلك
الكتب ، ودجعوا فيه المقالات وأشاعوا هذا الدفاع في العالم تحت شعار العدل
والإنصاف أو منهج الموازنات ، وغلوا في فقه الواقع وطعنوا به في علماء المنهج
السلفي ؛ بل وانتقصوا به منهجهم وكثروا به الطعن في المنهج وأهله ، ولا ترى
لمنهج العدل والإنصاف أي أثر في خصومتهم لأهل المنهج السلفي ولا في
تجيدهم وإطرائهم لأهل البدع ، ثم إنهم مع تلتفعهم بالمنهج السلفي لا ترى
اهتمامهم به إلا بقدر ما يخدعون به من يخدع بهم وبلباسهم لكي يجتالوهم
إلى تنظيماتهم الخزبية الفاسدة ويقتلوا فيهم حب المنهج السلفي والدعوة إليه
والذب عنه والسير فيه على منهج السلف الصالح ولاء وبراء وتحذيرًا من أهل
البدع، فصرفوا أجيالاً عن المنهج الحق والولاء الصادق له إلى الولاء الحار لأهل
البدع والذب عنهم وعن بدعهم وأباطيلهم أو التهويين من شأن بدعهم إلى أن

أوصلوهم إلى أحط من غلاة المرجئة في نظرهم إلى كبريات البدع والمخالفات الكبيرة لدين الله الحق .

وفي المقابل فقد بلغ بهم البغض لحملة لواء السنة والمنهج السلفي أن يجعلوا من توافقه أخطائهم التي لا يجرح بها أحد من المتنمرين إلى الإسلام سنيهم ويدعيمهم أن يجعلوا منها العظام المسقطة والمدمرة؛ بل جعلوا مزايا وفضائل أهل السنة قبائح ورذائل ، فضلاً عن افتعال الكثير منها وإلصاقها بهم فكأنوا بهذه الأعمال المخزية التي ارتكبوها من أشد الناس حرباً للمنهج السلفي وأهله وأشد الناس صدأً عنهما وأشد الناس ذباً عن جماعات البدع وجماعات الفتن وعن زعاماتهم ومناهجهم ، ولم ينفع ذلك مؤلفات منها :

1 — كثير من مؤلفات الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق الذي يحمل وزر هذا الاتجاه المدمر .

2 — ومنها مؤلفات تلاميذه، كالخطوط العريضة الذي ملأه صاحبه كذباً وبهتاناً وزوراً ، وكأضواء على أصول أدعية السلفية الجديدة ، وفتاوي وكلمات في الموقف من الجماعات ، ذباً عن أهل البدع والتحزب ، وغير ذلك من مؤلفاتهم السيئة التي لا غاية لها إلا تشويه المنهج السلفي وأهله وتزيين الباطل وأهله ، وكلها تتبع من الهوى والشيطان نزه الله عنها الكتاب والسنة ومنهج السلف الصالح ؛ بل لا علاقة لها حتى بمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات ، فكأنوا بهذه الأفاعيل المدمرة أخطر الأخطمار على أهل المنهج السلفي في مشارق الأرض وغارتها التي رکزوا عليها وعلى مدارسها وشبيها مما كان له أسوأ الآثار التي يعجز عن تحقيقها كل قوى الشر على وجه الأرض.

3 — ومنها : هذا الكتاب (المعيار) مؤلف مجهول أو مؤلفين مجهولين ، ولكننه يجري ويركض في ميدان هذه المدرسة ، ومن نهرها الفاسد يعب ، ومن سموها يرتوى ، ولتحقيق أهدافها بذلت جهود ، ولو شئت أن أسمى أبطال هذه المهزلة لسميت .

وما أكذب انتحال هذا الصنف لنهج السلف ، فأعمالهم ومواففهم تدينهم بأنهم أشد خصوم هذا المنهج ، ولكن الله أحبط مكائدهم وهتك أستارهم وخيب آمالهم فقد باعوه لله الحمد بالفشل ولا سيما هذا الكتاب الذي جمعوا فيه كيدهم فدمره الله بالحق الأبلغ والبراهين الواضحة ، فبينت حله لهم وسوء نياتهم ومقاصدهم ، ولو كان قد بقي فيهم شيء من الحياة لأوروا إلى جحورهم ولعوضوا على أصابع الندم .

ولكن لا حياة لمن تنادي .

لقد جعلوا من الأخطاء المطبعية وما شاكلها على قلتها من أعظم العظام وجسام المسقطات بعد عجزهم عن وجود أقل ما يجرح به أهل السنة وأئمتهم المعبرون فيما يرفع ويختفض بما ينخفض عند أهل السنة يرفع ويعلي عند هؤلاء ، وما يرفع عند أهل السنة يسقط ويحط عند هؤلاء ولكن تعرف هذه الحقيقة اقرأ مؤلفات هؤلاء التي ذكرتها سلفاً وغيرها ، واقرأ كتب الحرج والتعديل وكتب العقائد لأئمة السلف ، واقرأ النماذج الآتية بميزان الحق وميزان السلف الصالح الذي هو ميزان العدل والحق والإنصاف .

قال الشيخ ولي الدين محمد بن عبد الله الخطيب التبريزى — رحمه الله — بعد كلام سبق : " وإن رأيت اختلافاً في نفس الحديث فذلك من تشبع طرق الأحاديث ولعلي ما اطلعت على تلك الرواية التي سلكتها الشيخ رضي الله عنه وقليلًا ما تجد ، أقول : ما وجدت هذه الرواية في كتب الأصول ، أو

ووجدت خلافها فيها ، فإذا وقفت عليه فانسب القصور إلى لقلة الدراءة لا إلى حناب الشيخ رفع الله قدره في الدارين حاشا الله من ذلك ، رحم الله من إذا وقف على ذلك نبها عليه وأرشدنا طريق الصواب ، ولم آل جهداً في التنقير والتفتيش بقدر الوسع والطاقة ، ونقلت ذلك الاختلاف كما وجدت ⁽¹⁾ .
فهذه هي أخلاق العلماء العالية .

إن الأخطاء لا يسلم منها بشر وإنما أعطيت العصمة للأنبياء فيما يبلغونه عن الله ، ومن عداهم فقد يخطئ في أقواله الاجتهادية ، وفيما ينقله عن الرسول ﷺ وفيما ينقله عن غيره ، وقد استدرك عائشة على عدد من الصحابة أخطأوا وقعوا فيها ، ولإمام الشافعى مذهبان القديم والجديد ، وقد يكون مع ذلك الصواب أحياناً في القديم وكان في غاية من الإنصاف والتواضع ، فيقول : "أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فأى حديث صح فأخبروني به لآخذ به" .

وقد رد على شيخه الإمام مالك ورد على أبي حنيفة وصاحبيه أشياء كثيرة جداً ، ورد الليث على الإمام مالك في رسالة معروفة .
وهذا أبو حنيفة رحمه الله يخالفه أصحابه أبو يوسف ومحمد بن الحسن في ثلث المذهب ⁽²⁾ .

وهذا الإمام البخاري أمير المؤمنين في الحديث وعلومه بما في ذلك علم الرجال ، انتقده الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان في حوالي واحد وسبعين

. (1) مشكاة المصايح (7/1).

. (2) حاشية ابن عابدين (62/1).

رجالاً وسبعيناً رجلاً ، ولم يسلموا في نقد هما من الخطأ ، وقد اعتذر المعلمى للإمام البخارى بأعذار فارجع إلى مقدمة كتاب (بيان خطأ البخارى) . وقد انتقد الإمام الدارقطنى الإمامين البخارى ومسلموا في أحاديث من صحيحهما .

قال التوسي : "إنما مائتا حديث"^(١) .

وقال السلفي : "إنما مائتان وسبعة أحاديث" .

وذكر البقاعي عن الحافظ ابن حجر : "إنما مائتان وعشرون أحاديث" .

ولابن حبان أوهام كثيرة ، وكم أورد في كتابه الثقات من المجهولين .

وقد ألف عبد الغني بن سعيد كتاباً في بيان أوهام الحاكم أبي عبدالله في كتاب (المدخل إلى الصحيح) وألف الذبيحي كتاباً في الأحاديث الموضوعة في المستدرك حيث بلغت مائة حديث ، وكم فيه من الأحاديث الضعيفة؟!

وكم له من الأوهام في قوله على شرط الشيفيين أو على شرط البخاري أو على شرط مسلم؟!

وألف ابن القطان كتاباً يقع في مجلدين مخطوطين سماه (بيان الوهم والإيهام) بين فيه أوهام عبد الحق الإشبيلي .

وأخذاء العلماء من هذا النوع وانتقادها كثير وكثير ، ولم يفكر أحد من النقاد في إسقاط من ينتقاده ويختلط به ، ولم يقل أحد بذلك لأن هذه الأمور لا تعد ذنوباً ولا بدعاً يفسق أو يكفر بها أو يحرج بها في عدالة الراوي أو ضبطه.

(١) انظر مقدمة شرح التوسي ل الصحيح مسلم (٧/١) .

هذا هو منهج العلماء من أهل السنة والجماعة من فجر تأريخهم إلى يومنا هذا ؛ ولكن أهل الأهواء والفتن ظهروا للناس بمناهج حديدة مثل منهج الموازنات لحماية أهل البدع الكبرى .

وهذا المنهج الجديد للإسقاط بالأخطاء المطبعية ونحوها مما لا يسلم منه مؤلف أو محقق مهما كان صغر حجم كتابه محققاً كان أو مؤلفاً، كمثل هذا الكتيب الذي تعلم فيه صاحبه أو أصحابه ، فمنهج الموازنات يريدون أن يحموا به أهل البدع الكبرى مهما كثرت وعظمت شناعتها ، وفقه الواقع وهذا المنهج الجديد لإسقاط علماء أهل السنة ودعائهم ؛ بل إسقاط منهجهم .

ولا نطيل ، فقد كتب في هذه القضايا عدد من الكتب لنصرة الحق ودحض الأباطيل والأهواء نسأل الله أن ينفع بها المسلمين ، ويقيهم شر ضلالات وتلبيسات وتمويهات أهل الأهواء والفتن .

فمئات الأخطاء من هذا القبيل لا تساوي بدعة واحدة ، فطعنة أو انتقاد لصحيبي واحد عند السلف رفض وزندقة ، أما مثل هذه الأخطاء ، فلا تحط من قدر أحد ولا تخرج أحداً لا في دين ولا في عدالة ، هذا منهج أهل السنة لا مناهج أهل البدع والضلال الذين لا تضر عندهم الموبقات من البدع وينتفضون أهل السنة بدون موجبات التنقض ؛ بل بما يختلفونه ويلتصقونه بأعراضهم .

وأخيراً أقول : إن الأخطاء التي استدركتها صاحب المعيار قليلة ، ومع قلتها فلم تصل إلى ملاحظاته إلا بعد أن صحت أكثرها، أما أخطاؤه فحدث ولا حرج، وأما تحامله بالباطل فقل أن ترى مثله ، ولكن الله رد سهامه في نحره.

وأما ما بناه من تهاويل على تلك الأخطاء اليسيرة في المقدمة والعنواين
والخاتمة فقد وفق الله إلى هدمه فذهب جفاء وغباء .

وسيرى القارئ ذلك ويلمسه ، فلله الحمد على نصرة من لا حول له ولا
قدرة له إلا بالله ، ثم بالحق والصدق والعدل والإنصاف الذي أزعج أهل الباطل
والأهواء ، فاندفعوا كالمجانين يخبطون خبط عشواء قد أعيتهم الحيل ، بعد
فقدهم الحجج ، فلحوذوا إلى الكذب والمغالطات والتجهيل وافتعال التهم ،
شأن كل ضال مبطل محارب للحق وأهله وناصر للباطل وأهله .

ثم الآن :

1 — اعرف أخطاء صاحب المعيار أو أصحابه الكثيرة في كتبهم الصغير
الظالم بشكل موجز .

2 — ثم اقرأها بشكل مبين مفصل في فصول كتابي المبنية على فصول
كتاب المعيار .

3 — واقرأ خاتمة كتابي لتعرف نهاية ومال كتابه : مقدمةً وخاتمةً
وفصولاً بعنوانها المهولة الجوفاء كيف ذهبت بفضل الله هباء منثوراً ، وقس
عليها سائر ما كتبوه ، ما نقاشناه منها وما لم نناقشه ، فإنما كلها من باب
واحد وهو أوسع أبواب الباطل والهوى .

كتبه

ربيع بن هادي عمر المدخلي

عضو هيئة التدريس بالجامعة الإسلامية

في 21/6/1417هـ

بيان بالأخطاء الواقعة في كتاب المعيار

لقد كنا لا نخاسب أحداً على مثل هذه الأخطاء ولا نأبه بها، لكن لما أعطاها صاحب المعيار أهمية كبيرة وبنى عليها عناوين مهولة وأعطتها بعدها علمياً لم يسبق إلى مثله، أردنا أن نؤديه وننكل به بمثل ما صنع — بل لم ننجاره في كل ما صنع — ، فوجدنا عنده فيكتبيه الصغير الشيء الكثير ، علمًا بأننا لم نستقص كل أخطائه ، وفيما دوناه الكفاية (وعلى نفسها برافق تجني).

الصفحة	السطر	الصواب	الخطأ	النوع	تسلسل
26	7	إباء	أبان	تصحيف	1
26	18	إباء	أبان	=	2
82	14	أن ربيعا	ان ربيع	نحو	3
18	8	لكن ربيعا	لكن ربيع	=	4
9	8	التشكيل في كتب	التشكيل بكتب	=	5
24	9	إنه	أنه	=	6
46	8	ومرادهم	ومرادهما	=	7
46	12	اشتهر كتاباهما	اشتهر كتابيهما	=	8
70	4	أبا يعلى	أبي يعلى	=	9
17	15	حيث إنه	حيث أنه	=	10
53	7	روى	روي	=	11

4	18	أنه	أن	=	12
61	3	الواجب على من	الواجب فيمن	=	13
29	7	لأن زياداً	لأن زياد	=	14
9	15	متلقٍ	متلقياً	صرف	15
19	16	معاجم	معاجيم	=	16
7	4	من يهدى الله	من يهد الله	حديث	17
الإهداء	7	المستوى	المستوي	املاء	18
5	8	على	علي	=	19
37	10	ابن	بن أول السطر	=	20
29	1	ابن		=	21
47	9	ابن		=	22
29	10	ابن		=	23
29	18	ابن		=	24
18	17	ابن		=	25
27	11	ابن	أبن	=	26
49	20	ابن	بن	=	27
64	4	ويسمى بالتشابه	ويسمى المتشابه	=	28
81	10	إلى	إلي	=	29
40	17	معنى	معني	=	30
41	11	معنى.	معني.	=	31
41	13	معنى	معني	=	32
42	13	يسمى	يسمي	=	33
42	14	يسمى	يسمي	=	34
42	8	يرقي	يرقى	=	35
42	11	روي	روى	=	36

بيان فساد المعيار

13

43	11	إلى	إلى	=	37
44	1	إلى	إلى	=	38
44	18	أنه	أن	=	39
9	8	إلى	إلى	=	40
10	9	يتولى	يتولى	=	41
15	5	الإشبيلي	الإشبيلي	=	42
16	9	الكبرى	الكبرى	=	43
23	19	يتحرى	يتحرى	=	44
26	5	أولى	أولى	=	45
26	6	أوهى	أوهى	=	46
28	8	فأنتى	فأنتى	=	47
30	6	البنته	البنته	=	48
13	10	موسى	موسى	=	49
33	9	إحدى	إحدى	=	50
37	8	وسى	وسى	=	51
39	3	أتى	أتى	=	52
52	4	يروى	يروى	=	53
54	2	عيسى	عيسى	=	54
64	2	آهله	آهله	=	55
64	9	معنى	معنى	=	56
66	16	تولى	تولى	=	57
69	17	كالأولى	كالأولى	=	58
71	9	فالمعنى	فالمعنى	=	59
71	9	يررضى	يررضى	=	60
72	3	حکى	حکى	=	61
73	4	موسى	موسى	=	62

73	13	استوى	استوى	=	63
76	14	إلى	إلي	=	64
76	17	معنی	معنی	=	65
77	16	إلى	إلي	=	66
42	9	أن	إن	=	67
78	4	علي	على	=	68
80	7	تعالى	تعالی	=	69
80	17	إلى	إلي	=	70
81	10	إلى	إلي	=	71
82	21	اكتفى	اكتفي	=	72
84	3	إلى	إلي	=	73
84	6	علي	على	=	74
85	5	تأليفه	تألیفة	=	75
85	9	أخرى	آخری	=	76
86	6	يتصدى	يتصدی	=	77
89	1	الأولى	الأولی	=	78
89	2	إلى	إلي	=	79
89	7	إلى	إلي	=	80
89	13	إلى	إلي	=	81
39	6	حدبنا	حدبیث	=	82
77	5	أن ربيعا	آن ربيع	=	83

26	9	حدث أبو حنيفة منها	حدث منها	سقط	84
10	21	اهـ	أهـ ⁽¹⁾	إملاء	85

وقد تكرر هذا الخطأ (أهـ) في المواقع التالية (ص12س13)، (ص13س18)، (ص14س15)، (ص15س14)، (ص15س17)، (ص16س2)، (ص16س9)، (ص17س10)، (ص18س6)، (ص18س10)، (ص19س3)، (ص19س11)، (ص20س13)، (ص21س6)، (ص22س2)، (ص23س19)، (ص26س13)، (ص27س14)، (ص29س16)، (ص30س8)، (ص30س11)، (ص31س4)، (ص32س32)، (ص33س13)، (ص34س7،13)، (ص35س5،10)، (ص38س8)، (ص41س12)، (ص43س8)، (ص45س4،14)، (ص46س6)، (ص48س8)، (ص49س5)، (ص52س11)، (ص53س17)، (ص54س8،15)، (ص55س6،15)، (ص56س12)، (ص57س19)، (ص58س18،9)، (ص64س6،12)، (ص65س2)، (ص67س11)، (ص68س14)، (ص69س3،8)، (ص71س18)، (ص73س5)، (ص74س11)، (ص76س9)، (ص77س8)، (ص78س16،12)، (ص79س13)، (ص81س20)، (ص83س19).

فهذه اللفظة (اهـ) كتبها خطأً في ثمانية وستين موضعًا مما يدل على جهله ببدهيات الإملاء، فكان حقاً عليه أن يعود إلى من يعلمه قواعد الإملاء.

55	10	المهملة	المهمة	مطبعي	154
55	حاشية	بالحاء المهملة	بالماء المهملة	=	5163
14	12	عقبه	عقبة	=	6164
29	12	يسمي	يسمى	=	7165
29	15	مما	ممما	=	8166

Mise en forme : Puces et numéros

(1) المهمة هنا همزة وصل ، لأن لفظة (اهـ) اختصار لكلمة (انتهى) وصاحب المعيار كتبها همزة قطع في عشرات المواقع من كتابه . أما نحن فكتبناها على الوجه الصحيح في جميع المواقع التي أحطأ فيها ، وأما بقية أحطائه التي تخللت النصوص التي نقشناه فيها فتركتناها كما كتبها ولم نتصرف فيها ، فليتبه لذلك .

11	4	أطروحة	أطروحة	=	<u>9167</u>
41	2	راوي	راوي	=	<u>0168</u>
44	4	على حدة	على حده	=	<u>51169</u>
52	حاشية	على نكت	عليا نكت	=	<u>52170</u>
66	3	هذا	هذ	=	<u>53171</u>
83	18	عندى	عند	=	<u>54172</u>
83	19	إذا	إذ	=	<u>55173</u>
78	8	مسألة	مسألة	=	<u>56174</u>
61	12	استعملها في غير محلها	زجاء	لغة	<u>57175</u>
65		إحالة على كتاب مختار الصحاح جعلها مؤاخذة لغوية			<u>58176</u>
28، 20	46 من المعيار	ثم هو لا يجيء على تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر إلا ويقول : (التهذيب) فقط كأنه لا يعلم أن هناك كتاباً للحافظ المزي يسمى بـ (تهذيب الكمال)، وأن كتاب الحافظ ابن حجر إنما هو تهذيبه ، لذا سُمي بـ (تهذيب التهذيب) فالاقتصر في العزو إليه بلفظ (التهذيب) يورث لبسًا على القارئ لأن هذا إنما هو اسم كتاب المزي ⁽¹⁾ .			<u>9177</u>
84		و كذلك سمى كتابي (منهج أهل السنة في نقد الأشخاص والكتب والطوائف) والصواب : (في نقد الرجال) لا الأشخاص .			<u>0178</u>
20	ص 15	قوله: عبدالباقي وإنما هو محمد فؤاد عبدالباقي			<u>1179</u>

(1) فهل على منطق صاحب المعيار نقول :
إن صاحب المعيار اكتشف كتاباً جديداً لابن حجر اسمه التهذيب؟ .

الفصل الأول

سقوط دعوى ظالمة

قال صاحب المعيار :

"ولما رأى الشيخ ربيع كل هذا التعظيم والتمجيد من مريديه اندفع في الرد على مخالفيه متتجاوزا في ذلك حدود الشرع والأدب فلائمهم بشتى أنواع التهم، وسفه عقولهم، وطعن في نياتهم، وشكك في مقاصدهم! بل وصل الأمر به في نصرة رأيه إلى التشكيك بكتب أهل العلم مثل جموع فتاوى شيخ الإسلام وكتاب (سير النباء) للحافظ الذهبي بدعوى أن ما يوجد فيها من ذكر محاسن بعض العلماء المبدعين هو من وضع المبتدةعة ودسائسهم في هذه الكتب⁽¹⁾.

وهذه دعوى خطيرة للتشكيك في تراث هذه الأمة، ولا أجد دعوى توازيها في هذه الخطورة غير دعوى طه حسين في التشكيك في كل ما كان متلقياً⁽²⁾ عن طريق الرواية"⁽³⁾

(1) وادعى أن هذا الكلام في أحد أشرطة ربيع .

(1) كذا والصواب (متلقى) .

(2) المعيار (ص 9) .

والجواب :

أولاً : أين هو تجاوز حدود الأدب والشرع في الرد على المخالفين؟! وأين هي شئ التهم التي رميتم بها ظلماً؟ وأين هو التسفيه لعقول المخالفين والطعن في نياتهم بدون أدلة مثلاً ولا قرائن . إن كان حصل شيء من ذلك؟!.

الجواب : — والله أعلم — أنه لم يوجد شيئاً من هذه الأمور التي جازف فيها، فلما لم يوجد شيئاً مما يدعوه علينا قفز بعيداً إلى القرن الثامن وأهله الذين بخلهم وندفع عنهم لأننا لا نقول في مخالفينا إلا الحق ولا ننتقدهم إلا فيما ظهر من باطلهم بعدل.

ثانياً : أليس كلامه هذا اهاماً للنيات والمقاصد؟ وأليس هو المسكين قد شحن كتابه بالإساءات الظالمة التي جانب العدل والإنصاف والأدب الإسلامية بدون مسوغ شرعي ولو في الجملة ، فلو كنت ظلمته بشيء فإن الشرع لا يحيي له أن ينال مني إلا مثل مظلمته سواء بسواء ، فكيف وأنا لم أظلمه؟؛ ولكن أني لأهل الأهواء أن يعرفوا العدل والإنصاف والأدب الشرعية والأخلاق الإسلامية، كيف يتصور من حزب يقوده من يطعن في شيوخه بالباطل ويسخر منهم ويسميهم بالمخنطين وعلومهم بالقشور أن يعرفوا الإنصاف والأدب؟.

ثالثاً : يغليظ هؤلاء الحزبيين أن يروا أهل السنة يحترمون ويوقرون علماءهم وأهل السنن فيهم فيرون أو يوهمون رعاياهم أنه تمجيد وتعظيم من جنس تعظيم وتجريد غلاة الصوفية وغلاة الحزبية لشيوخهم فيصدقونهم ويسيرون وراءهم كالأنعام لا يفرقون بين حق وباطل؛ بل يرون باطلهم حقاً وحق أهل الحق باطلاً ولسان حالهم {ولا تؤمنوا إلا من تبع دينكم}.

رابعاً : أين هي المریدية في أهل السنة؟ ومن من علمائهم تربى ويربي على الطرق الصوفية؟ كالشاذلية والرافعية التي يربى عليها البنا وسعيد حوى وأمثالهما ، ومن يجدد وحدة الوجود بل والتيرفانا الهندوکية؟ أهم شیوخ السنة أم إمامکم ومحددکم سید قطب؟ رمتني بدائها وانسلت .

خامساً : أين هو نص کلامي الذي شككت به في تراث الأمة الذي يوازي تشکیک طه حسين؟!

أيها الحزبي المحترق أو الصوفي الحاقد؟ ومن يوازي طه حسين؟ الذي يدافع عن السنة ويذب عن أهلها؟ أم الذي يهدم أصلًا عظيمًا قامته عليه علوم الإسلام ومنها دواوين السنة كالصحيحين ، وكتب السنن والمعاجم والمسانيد وكتب الجرح والتعديل ويفترى لهذا الأصل من المفاسد ما لم يأت بمثله لا طه حسين ولا غيره .

فلو صح ما نسبته إلي — ولا أذكر ذلك — فله أسبابه، منها :

أني أنفي عن الشیخین الخطأ الذي يخالف منهجهما .

ومنها : ما قرأته من کلام شیخ الإسلام نفسه في كتابه بمجموع الفتاوى (161/3) ألا وهو قوله :

"وكان قد بلغني أنه زور علي كتاب إلى الأمير ركن الدين الجاشنكير أستاذ دار السلطان يتضمن عقيدة محرفة ولم أعلم بحقيقةه لكن علمت أنه مكذوب" .

وما قاله أحد تلاميذه في كتاب وجهه إلى تلاميذ شیخ الإسلام بعد موته يحثهم على الحافظة على كتب شیخ الإسلام لأن أهل البدع بدؤا يدسون فيها أشياء من ضلالهم أو نحو هذا الكلام الذي أورده ابن عبدالهادي في العقود الدرية .

فهل ترى ابن تيمية وتلميذه يشككون في التراث كطه حسين الذي يشكك في الدين والسنة.

ومنها ما قاله التاج السبكي عن أبيه الملقب بالتقى:
"وكتب أرى الشيخ الإمام يضرب على مواضع من كتاب (ذم الكلام)
وينهى عن النظر فيه"⁽¹⁾.

فهذا ما يفعله مثل التقى السبكي الموصوف بالورع والإمامنة ويقره ابنه ويراه من فضائل أبيه وهمما عند الصوفية الأشعرية ، وكم نسب الصوفية والأشعرية إلى أئمة السنة من الأباطيل كالتفويض في أسماء الله وصفاته والإرجاء وغير ذلك .

ودعا ابن عباس — رضي الله عنه — بقضاء علي فجعل يكتب منه أشياء وينبه به الشيء فيقول : "والله ما قضى بهذا علي إلا أن يكون ضل" مقدمة صحيح مسلم⁽²⁾ .

فهل ابن عباس من المشككين ؟ كلا إنه منطلق من المنهج الذي أشرت إليه، والتشكيك في التراث وفي أئمة الإسلام وفي أmantهم وعدالتهم إنما يكمن في اختراعكم لمنهج الموازنات بين الحسنات والسيئات الذي تنسبونه ظلماً إلى شيخ الإسلام ابن تيمية وإلى الذهبي مخالفين بذلك كل ما كتبه شيخ الإسلام في أهل البدع بدون موازنات ؛ بل مشككين في منهجه الذي سار فيه على منهج السلف ومعرضين عن مؤلفات الذهبي وغيره في الجرح الخاص المجرد من الموازنات كالميزان وديوان الضعفاء وكالمغني والذيل على الديوان .

. (1) طبقات الشافعية (4/272).

. (2) (ص 13).

قال صاحب المعيار :

"الإمام . . الدكتور!! مما يثير الاستغراب حرص الدكتور ربيع بن هادي على أن يسبق لقب (الدكتور) اسمه في طرة جميع كتبه وإعلانات دروسه ومحاضراته، ووجه الاستغراب : أن المفترض فيمن يحرص غاية الحرص على مجانية أهل البدع والبعد عن مشاكلتهم أن يكون أكثر حرصاً على تجنب التشبه باليهود والنصارى في ألقابهم العلمية . فمن المعلوم أن لقب (دكتور) لقب دخيل على العربية وأهلها فقد كان يلقب به عند اليهود (الحاخام) العالم بشريعتهم، ويلقب النصارى به من يتولى تفسير كتابهم المقدسة. فالواحاجب على من تُصبَّ (إماماً) لأهل السنة والجماعة في هذا العصر) أن يترفع عن مثل هذه الألقاب اليهودية والنصرانية"⁽¹⁾ .

أقول: أولاً : يعلم الله أني أحقر هذا اللقب ولا أرغب أن ألبس به وهذا يعلمه جيداً كثير من إخوان طلاب العلم، ومن العلماء الأفاضل الشيخ حماد الأنصارى يعرف ذلك عني جيداً ، وأين أتأذى أن أنا نادى به .

فقوله : "إنني أحقر على هذا اللقب" كذب وتدخل في النيات، ذلك التدخل الذي يتهمون به أهل السنة ويستبيحونه لأنفسهم .

ثانياً : أنا لم أطلب ذلك من الناشرين ولم آمرهم به وإنما يفعلون ذلك من عند أنفسهم .

ثالثاً : قوله : "في جميع كتبه" ليس ب صحيح فإن هناك من مؤلفاتي ما لا يوجد فيه هذا اللقب مثل :

1 — كتاب أصوات إسلامية على عقيدة سيد قطب وفكره .

. (1) المعيار ص (10).

2 — وكتاب الحد الفاصل بين الحق والباطل .

3 — وكتاب مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ﷺ الطبعة الأولى والطبعة الثانية .

4 — كتاب التوسل والوسيلة لشيخ الإسلام ابن تيمية الذي قمت بتحقيقه وتخرجه .

رابعاً : لقد شهد لي أنني أحرص غایة الحرص على مجانبة أهل البدع والبعد عن مشايخهم وهذه شهادة من عدو الحق ما شهدت به الأعداء . فلماذا الحرب إذن ؟ .

وإذا كان هذا اللقب محظياً عنه مما الدليل على تخصيصي به ، وعدم الإنكار على شيوخه وزملائه ؟ ألا إنه الهوى والحدق .

خامساً : من ألقاب اليهود (الأحبار) .

وقد أطلق علماء المسلمين هذا اللقب على كثير من العلماء ومنهم ابن عباس حبر الأمة ، ولعل هذا هو وجه إطلاق مثل سماحة الشيخ ابن باز والعلامة الألباني وغيرهما من العلماء لقب دكتور على من يحمل هذا اللقب .

سادساً : إذا كان هذا منكراً عنه وهو صادق في نصحه فلماذا يلقبني بالدكتور عقب العنوان الذي يستذكره مباشرة وعلى طرفة كتابه {كبير مقتاً عند الله أن تقولوا مالا تفعلون} .

سابعاً : أنا لا أعرف أحداً من أهل السنة يصفني بأني إمام أهل السنة والجماعة ولم أسمع بذلك ، وأهل السنة يعلمون جيداً أنني لا أرضي مثل هذا ولا دونه .

وما أظن هذا إلا من أكاذيب الحزبيين الحاقدين .

ثامناً : انظر إلى قوله : "ولا أجد دعوى توازيها في الخطورة غير دعوى طه حسين في التشكيك في كل ما كان متلقياً عن طريق الرواية".
فهل التردد في أمر معين ينسب إلى ابن تيمية ظلماً لأنه يخالف منهج السلف الصالح ويخالف منهج ابن تيمية الذي قضى حياته في كشف عوار أهل البدع كتشكيك طه حسين في الإسلام كله قرآنًا وسنة وما يتصل بهما، وكان الأولى بك أن تدرس تشكيكات سيد قطب في السنة وفي كثير من القضايا الغيبية، وتنظر هل وصل إلى ما وصل إليه أستاذه طه أو لا؟ ثم تحكم عليه بما يستحق وتدرس طعن الغزالي في السنة وأهلها وتسلكه في عداد المشككين أو الطاعنين بحسب حاله، أما أن تأتي إلى شخص مشهور بذبه عن السنة وأهلها فتضمه في التشكيك إلى طه حسين في كل ما كان متلقى عن طريق الرواية فإن هذا من أعظم المحاذفات في الأحكام التي لا تصدر إلا من أشد أهل الأهواء حقداً وظلماً وليتذكر القارئ القضاة الثلاثة .

وأخيراً انظر إلى قوله : "متلقياً" والصواب (متلقى) لأنه اسم مقصور وستأتي له أحطاء لغوية ، وإنما حاسيناه عليها لشدة تعنته وظاهره بأنه من المتسكين في اللغة، وما أبعده عن ذلك.

الفصل الثاني سقوط افتراءات أخرى

قال صاحب المعيار :
"هذا (المعيار)... ."

سردت فيه أوهام وتخليطات الدكتور ربيع بن هادي في تحقيقه لكتاب (النكت على ابن الصلاح) وما رقمه عليه من تعليقات... إلخ⁽¹⁾
أقول : أنا لم أدع العصمة والكمال في شيء من أعمالي العلمية ولا غيرها.

ولا ادعى هذا أحد من أهل العلم والعقل ، فقد يقع العالم في الأخطاء والمخالفات الكثيرة للكتاب والسنة ، فضلاً عن الأخطاء اللغوية والإملائية.
وقد يبحث عن حديث أو ترجمة رجل من مظانه من المصادر فلا يقف عليه فيعتذر ، وقد يكون إماماً في فن من الفنون فتوجد له كبوات في فنه ، فهذا سيبويه إمام في اللغة قد استدرك عليه ابن تيمية ثمانين خطأً ، وكم من فقيه له أخطاؤه ؟ وكم من محدث ومفسر لهم أخطاؤهم الكثيرة .

وكل هذه الأخطاء لا تضر أصحابها ولا تحط من مكانتهم إذ لا يحيط من مكانة الرجل إلا ارتکاب الكبائر أو اقتحام البدع وعداء أهل السنة ، هذا هو

. (1) المعيار (ص 11).

منهج أهل السنة والجماعة ، أما أهل البدع ولا سيما الحاقدون منهم فإنهم لحرصهم على إسقاط أهل السنة يفرجون بمثل هذه السقطات التي لا يسلم منها أحد ، ظناً منهم أنهم قد ظفروا بما يحلمون به ويتمنونه انتقاماً لسادتهم الذين خرجو عن منهج أهل السنة عقيدة وشريعة متعمدين لكثير مما خرحوا عنه .

إذا ظفروا بشئ من الهفوات التي لا تضر جعلوها في مصاف البدع الكبرى وصوروها في صور الموبقات المھلكات ، ولا سيما هذا النكارة فإنه لما عجز هو وسادته أن يجدوا لربيع ما يسقطه في مجال العقائد والمنهج وهزموا في هذا المجال شر هزيمة، ذهبوا ينقبون فلم يجدوا إلا بعض الأخطاء مع سبق إصلاحي لحلها .

تلك الأخطاء التي يقع في أكثر منها بعض الأئمة ولا تضرهم ، فطار المساكين بها فرحأً وضخموها وهولوا عليها بالعنوانين الضخمة التي يصدق عليها المثل (يبنون من الحبة قبة) جاهلين أنهم ينادون على أنفسهم بهذا الأسلوب بأنهم أجهل الناس. منهج أهل السنة والجماعة في الفرق بين ما يسقط وما لا يسقط .

والحقيقة أنني حفقت كتاب النكت وأنا في مرحلة الطلب ، وهذا العمل هو أول تجربة في تحقيق المخطوطات وهو كتاب عظيم وبحر زاخر بالنقول من الأحاديث والآثار والرجال .

وقد خدمته مع ضعف حالي ومع أنه التجربة الأولى أرقى خدمة من ضبط للنص المحقق ومن تحرير الأحاديث والآثار وترجم الرجال ، وما وقع من النقص فلأسباب من أهمها الضعف البشري الذي هو وصف لازم للبشر جيناً ، وأبي الله أن يكون الكمال المطلق إلا له .

ومنها : أنه حين عملني في النكـت كان كـثير من المراجع والمصادر في حيز المخطوطات ، والمطبوعات كـثير منها في حـكم المخطوطات .

ثم إنـه حـصلت قـرـيبـاً عـنـيـة بـفـهـارـس الـكـتبـ المـطـبـوعـةـ الـتـيـ تـسـهـلـ لـلـطـالـبـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـمـعـلـومـاتـ الـمـطـلـوـبـةـ فـيـ أـسـرـعـ وـقـتـ بـدـونـ كـدـ وـلـاـ بـحـثـ كـمـاـ حـصـلـ هـذـاـ النـكـرـةـ وـأـمـالـهـ .

ثم أـسـبـابـ أـخـرىـ لـأـذـكـرـهـاـ الـآنـ حـصـلـتـ لـيـ أـثـنـاءـ الـبـحـثـ ،ـ ثـمـ ضـيقـ الـوقـتـ الـذـيـ تـحـدـدـهـ الـجـامـعـاتـ لـلـرـسـائـلـ فـلـيـسـ لـلـطـالـبـ الـحرـرـيـةـ فـيـ الـوقـتـ لـيـقـدـمـ رـسـالـتـهـ مـتـىـ شـاءـ ،ـ وـمـاـ يـخـصـنـيـ أـنـ نـائـبـ رـئـيـسـ الـجـامـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ الشـيـخـ عـبـدـالـحـسـنـ الـعـبـادـ آـنـذـاكـ كـانـ مـسـتعـجـلاًـ عـلـىـ لـأـقـومـ بـالـتـدـرـيـسـ فـيـ الـجـامـعـةـ حـتـىـ إـنـهـ كـلـفـيـ بـالـتـدـرـيـسـ قـبـلـ مـنـاقـشـةـ الرـسـالـةـ .

فـمـثـلـ هـذـهـ أـسـبـابـ تـعـرـضـ الـعـمـلـ لـشـئـ مـنـ النـقـصـ وـهـوـ وـالـحـمـدـ لـلـهـ قـلـيلـ ثـمـ إـنـ هـذـهـ الـمـلـاحـظـاتـ الـمـحـفـوـفـةـ بـالـأـحـقـادـ وـالـأـغـرـاضـ السـيـئـةـ لـمـ تـصـلـيـ إـلـاـ بـعـدـ أـنـ أـصـلـحـ أـكـثـرـهـاـ ،ـ وـذـلـكـ أـنـيـ كـنـتـ أـدـرـسـ كـتـابـ النـكـتـ عـلـىـ طـلـابـ الـدـرـاسـاتـ الـعـلـيـاـ بـالـجـامـعـةـ إـلـاسـلـامـيـةـ فـكـنـتـ أـصـلـحـ مـاـ أـجـدـهـ مـنـ الـأـخـطـاءـ الـمـطـبـعـيـةـ وـغـيرـهـاـ ،ـ فـلـمـ يـقـ منـ الـأـخـطـاءـ إـلـاـ أـلـفـاظـ يـسـيـرـةـ جـداـ شـغـلـتـنـيـ عـنـهـاـ أـعـمـالـيـ وـلـمـ تـصـلـيـ مـلـاحـظـاتـ صـاحـبـ الـمـعـيـارـ إـلـاـ بـعـدـ أـنـ مـضـىـ وـقـتهاـ وـلـمـ أـسـفـدـ مـنـهـاـ إـلـاـ شـيـئـاًـ لـاـ يـذـكـرـ فـمـثـلـهـ مـثـلـ جـبـانـ يـزـحـفـ بـجـيـشـهـ بـعـدـ أـنـ تـنـفـضـ الـمـعـرـكـةـ بـزـمـنـ طـوـيـلـ فـيـذـهـبـ لـيـصـوـلـ وـيـجـوـلـ فـيـ الصـحـراءـ لـاـ يـرـاهـ فـيـهاـ عـدـوـ وـلـاـ يـرـىـ هـوـ ذـلـكـ الـعـدـوـ وـلـوـ رـآـهـ لـفـرـ هـارـبـاـ مـنـهـمـاـ .

وـمـعـ صـغـرـ حـجـمـ الـمـعـيـارـ وـحـرـيـةـ صـاحـبـهـ فـيـ الـوـقـتـ وـتـفـرـغـهـ الـطـوـيـلـ وـإـعـدـادـ الـعـدـةـ الـطـوـيـلـةـ فـقـدـ وـقـعـ فـيـ الـأـخـطـاءـ كـثـيرـةـ لـاـ يـتـصـورـ صـدـورـهـاـ مـنـ مـسـتـدـرـكـ ،ـ فـإـذـاـ

قست أخطاءه بحجم كتابه الصغير ترى أن أخطاءه كثيرة وفظيعة على منطقه هو ونحوه .

وإذا قست أخطائي بالنسبة لكتاب النكت الذي تبلغ عدده صفحاته (968) صفحة أي أنه يقارب ألف صفحة رأيت أخطائي التي قد صحت معظمها قليلة جداً يصدق عليها (كفى المرأة نبلاً أن تعد معاييره) هذا إذا كانت عيوبها كيف وهي مما لا يعاب به عند العقلاء الشرفاء البلاء .

﴿ رمتني بدائها وانسلت ﴾

قال صاحب المعيار :

" ومن المضحك المبكي أن مريدي الشيخ ربيع هم أكثر الناس لهجا محاربة الحزبية والحزبيين في الظاهر ، فهذا هو حديثهم المفضل الذي يطنطون به صباح مساء . ولو سألت (الحزبية) أين أحباوك وأخدانك وأشارت إليهم بأصابعها الخمس ! " ⁽¹⁾ .

أقول : على هذا النص مؤخذات :

الأولى : إطلاق لفظ المريدين والحزبيين على المتأخرين في الله والمتاخبين فيه ذم لما شرعه الله في كتابه وشرعه رسوله ﷺ في سنته وأمر به .
قال تعالى : {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} .

وقال تعالى : {وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلَيَاءُ بَعْضٍ ، يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَا عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَيَقِيمُونَ الصَّلَاةَ، وَيَؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيَطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيِّدُهُمُ الَّلَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ} [التوبه : 71] .
وقال تعالى : {إِنَّمَا وَلِيَكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا يَقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيَؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ، وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ} [المائدة : 55—56] .

(1) المعيار (ص 9) .

فالمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء وهم إخوة في الله ، فهذا أمر يحبه الله ورسوله والمؤمنون ، ولا يرضي لهم سواه ، ولا يسوء هذا الحال إلا أعداء الإسلام وأعداء السنة وأهلها من أهل البدع .
وقد وصف رسول الله ﷺ المؤمنين بأنهم كالبنيان يشد بعضه ببعضًا وشبك بين أصابعه .

وقال ﷺ : (مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم كالجسد الواحد إذا اشتكتى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) .
وهاتان الصورتان تعتبران أكمل ما يتصوره العاقل المؤمن من التماسك والترابط .

وقد غاظ هذا المنظر العظيم اليهود واشتد عليهم فشرعوا في حياة رسول الله ﷺ يثرون أسباب الفتنة والخلاف والفرقة بين الأنصار — الأوس والخزرج — فأحبط الله كيدهم على يدي رسوله الكريم ﷺ .

إذا أغاظ هذا الترابط والتآخي والقيام بولاية الله والمؤمنين شخصاً أو جماعة فشرعوا يذمون هذا النوع من الروابط الإسلامية التي شرعها الله وحتمها فاعلم أن مرض النفاق والشر قد أكل قلوبهم .

كيف أيها المريض تدم أمرأ شرعه الله لمن آمن بالإسلام ودان به وأخلص له وصمد في وجه الزوابع والفتنة ثابتاً على كتاب ربه وسنة نبيه ﷺ يذب عنهما وينصر من يذب عنهما نصراً مشروعاً ؛ بل واجباً محتماً .

إذا كنت أنت وأمثالك من خذل السنة وأهلها وينصر أهل الباطل والبدع وانتصر لهم فكفاك ما أنت فيه من فتنة في الدين وزيف في عقلك وقلبك فلا تسخر من أهل الحق ولا تعيرهم بواجب قاموا به فتزييد نفسك (ضغطاً على إبالة) بتشويبك لأهل الحق .

الثانية : وصفك لهم بالمرىدين مشبهاً لهم بضلال الصوفية ، وهذا شئ يبرؤون إلى الله منه فما هي الأمور الباطلة التي ارتكبوها تعصباً لفلان وعلان؟ فهات الأدلة ودع المهمة والتمويه للذين هم الأسلوبان المفضلان عند من أهلكهم التعصب والتحزب .

ومن أوضح الأدلة على ما نقول :

كل ما طرحته أنت وحزبك من المؤلفات القائمة على الأكاذيب والافتراءات لنصرة الباطل وأهله وفي ظلم أهل الحق والدعاة إليه والمناصرين له . وهذا الكتاب ما هو إلا نتاج هذا الفكر الموبوء المشحون بالأحقاد على أهل السنة .

الثالثة : المضحك المبكي والله هو حالكم .

والرابعة : ثق أن السلفيين أهل السنة يحاربون الحزبية باطنًا وظاهرًا ، وهم أبعد الناس عنها باطنًا وظاهرًا وأنتم الواقعون في حمأتها باطنًا وظاهرًا . ومؤلفاتكم وموافقاتكم الفاضحة تدينكم بذلك .

ومؤلفات السلفيين وموافقاتهم تبرئ ساحتهم من أو حالها وأقدارها .

وخلاصة ما قاله في هذا المقطع :

أنه بكت وكذب على السلفيين وذم لأمر شرعه الله ، ومع ذلك فالحزبيون واقعون وغارقون فيما بكتوا به السلفيين .

الفصل الثالث
في بيان هؤيل صاحب المعيار

قوله :

"الفصل الأول بيان ضعف استقراء ربيع لكتب أهل العلم وأنه لا يعول عليه في ذلك لتعجله" من أقبح الكذب والظلم .
أولاً : أن مثل هذا وأكثر منه يحصل من كبار الحفاظ فضلاً عن طلاب العلم .

ثانياً : أن كتاباً كبيراً يقارب ألف صحيفة زاخراً بالأحاديث والمصادر والتراجم لو تصدى لخدمته وتحقيقه أكبر حافظ وأكبر خبير بفن التحرير فلا بد أن يقع في الأخطاء والتقصير فكيف بطالب خاص أول تجربة .
لقد ذكر صاحب المعيار في هذا الفصل حديثاً لم أخرجه من صحيح ابن خزيمة وأحال على النكت (593/2) ، وذكر حديثاً آخر وترجمتين لم أقف عليها في تاريخ الخطيب وأحال على النكت (661/2)⁽¹⁾ وأحال على مواضع .

أقول لهذا القصور أسبابه :

1 — من أهمها : الضعف البشري .

(1) المعيار (ص 12 – 13) .

- 2 — ومنها : أن تحقيق النكت هو أول تجربة خضتها في هذا المجال ، وقد تعلمت كثيراً ولا أزال والحمد لله أتعلم .
- 3 — ومنها عدم توفر فهارس الكتب الشاملة للتراجم والأحاديث والآثار التي تسهل الوصول السريع إلى تراجم الرجال ومواضع الأحاديث حتى للعوام وأشباههم من أمثال صاحب المعيار ، ولم يكن حين عملي في النكت قد فهرس تاريخ بغداد .
- 4 — ومنها : الوقت الضيق الذي حددته الجامعات لحضورى الرسائل الجامعية فإن لذلك أثره في العمل لا سيما مثل رسالتي المليئة بالأحاديث والآثار وأقوال العلماء وتراجم الرجال وغير ذلك مما يستلزم هذا العمل المتسع .

قال صاحب المعيار :

"النموذج الثاني :

Hadith وترجمتان في تاريخ الخطيب البغدادي !!

قال الحافظ في تخريج حديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المفتر:
وقد وجدته من روایة محمد بن مصعب عن الأوزاعي أيضاً . قال الخطيب في
تاریخه : أنا الحسن بن محمد الخلال : أنا علي بن عمرو بن سهل الحريري : ثنا
محمد بن الحسن بن مقسّم من أصل كتابه : ثنا موسى بن الحسن بن أبي عباد :
ثنا محمد بن مصعب القرقسانی (3) ثنا الأوزاعي عن الزهری فذکرہ .

قال الخطيب : هذا وهم على محمد بن مصعب ، فإنه إنما رواه عن
مالك، لا عن الأوزاعي " النكت (661/2) .

علق ربيع على ذلك بقوله : "(3) . . هذا ولم أجده هذا الحديث
والكلام الذي حكاه الحافظ عن الخطيب في تراجم هؤلاء الثلاثة الخلال
والجاليلي والقرقسانی ، أما الحريري وابن مقسّم فلم أجدهما ترجمة في تاريخ
بغداد ، فالله أعلم أين ذكر الخطيب هذا الحديث والكلام عليه" اهـ .

قلت : ذكره الخطيب في ترجمة ابن مقسّم التي لم يقف عليها ربيع ! وهو
محمد بن الحسن بن يعقوب بن مقسّم انظر : تاريخ بغداد (206/2) وقد
ترجم أيضاً للحريري (21/12) ، فالله أعلم بالطريقة التي يبحث فيها ربيع
عن الأحاديث والتراجم" اهـ (1) .

(1) المعيار (ص 13 – 14) .

قوله : (قال الحافظ في تحرير حديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه المغفر . " وقد وجدته من روایة محمد بن مصعب عن الأوزاعي — أيضاً — إلخ) .

فيه تلبيس كبير حيث يوهم القارئ أن الحافظ لم يذكر هذا الحديث إلا من طريق واحد وقد قصر ربيع في تحريره ، والحقيقة أن الحافظ قد ذكر للحديث ستة عشر طریقاً ، وأخرجه من عدد كثير من المصادر فخدمت هذه الطرق خدمة عظيمة تحریجاً لهذه الطرق من المصادر المخطوطة الصعبة المنال والمطبوعة، وترجمت لرجال الأنسانيد واستغرق العمل فيها ليالٍ وأياماً.

ومع أن هذه الطرق على كثراها وكثرة مصادرها متكلماً في كل طريق منها فإن طريق محمد بن مصعب كانت من أشدها وهاءً وضعفاً، فقد قال الخطيب فيها: "وهذا وهم على محمد بن مصعب فإنه إنما رواه عن مالك لا عن الأوزاعي" .

قال الحافظ : "قلت : كأن الراوي عنه سلك الجادة لأنه مشهور بالرواية عن الأوزاعي لا عن مالك" .

ومع ما في إسناد حديث محمد بن مصعب عن الأوزاعي من ضعف فقد بذلت جهداً في ترجم بعض رجاله ولعلني بذلت بعض الجهد في البحث عن الرجلين الباقيين فلم أقف عليهما فربما شعرت آنذاك أن هذا البحث المضني عن طرق هذا الحديث الكثيرة وترجم رجاتها والتخيير من مصادرها المتنوعة فيه الغنية عن كثرة البحث وصرف الوقت في شيء لا يتربّ عليه فائدة ولا ضرر فانصرفت عنه معتذرًا بما يراه القارئ .

وانظر الحديث بطرقه من (654/2) النكت .

إلى قول الحافظ : ولقد أطلت في الكلام على هذا الحديث وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ والإرشاد إلى عدم الطعن والرد بغير اطلاع ، وآفة هذا كله الإطلاق في موضع التقيد .

وانظر إلى تلبيس هذا الجاهل المتعالم كيف يغمط الحق وأهله ويسلد الستار على هذا الجهد الكبير ليوهم القراء أنه ليس للحديث إلا طريق واحد وقد عجز ربيع عن تخريجه وعن تراجم بعض رجاله ، وذلك أمر عظيم أعظم في نظره من القول بخلق القرآن وتقرير وحدة الوجود والطعن في بعض الرسل والطعن في أصحاب رسول الله وتکفير بعضهم، لذا لم يحرك أي ساكن هو وحزبه وأشياعه ضد هذه البدع المخزية؛ بل يقيمون الدنيا ويقعدونها دفاعاً عن من يرتكب هذه الفظائع والمنكرات الكبرى .

قال صاحب المعيار :

" النموذج الثالث :

كلام للترمذى في جامعه .

نقل الحافظ عن الترمذى قوله بعد حديث : "هذا حديث حسن . قال: وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح ، لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه ، فرواه بعضهم عنه ، قال : حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة " النكت (403/1) . فعلق ربيع بقوله : " (2) الحديث المشار إليه في (ت) 42 — كتاب العلم 2 — باب فضل العلم حديث 2646 . . . وقال عقبه : هذا حديث حسن ، ولم أجد فيه ما حكاه الحافظ من أنه قال: وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح . . . إلخ ، وقد بحثت عنه في عدد من النسخ " اهـ .

ثم قال : قلت : لا حاجة للبحث عنه في عدد من النسخ ، لأنه في نفس النسخة التي بحثت فيها لكن في موضوعين آخرين من الكتاب فقد أخرج الترمذى الحديث في أكثر من موضوع ، وانظر كلامه المزبور في (34/4) و(196/5)⁽¹⁾ .

أقول : على هذا الكلام مآخذ :

الأول : على قوله : "لا حاجة للبحث عنه في عدد من النسخ لأنه في نفس النسخة . . . إلخ "

فهذا قول غير سديد ، لأن الحافظ أحال على موضع معين من كتاب الإمام الترمذى فقال : "وقال في كتاب العلم بعد أن أخرج

(1) المعيار (ص 14) .

حديثاً في فضل العلم". فصرح الحافظ بكتاب العلم وأشار إلى موضع الحديث بقوله : "حديثا في فضل العلم".

فالعاقل لا بد أن يركز على البحث في الموضع الذي صرخ به الحافظ ، فإن لم يجده في نسخة بحث عن نسخ أخرى لا سيما وقد صرخ الحافظ ابن الصلاح بأن نسخ الترمذى تختلف في قوله حسن وحسن صحيح .

ثانياً : كأن صاحب المعيار تعمد حذف كلام الحافظ الذي نص فيه على موضع معين لينظرلي على القارئ تهويسه وتلبيسه وهذا من الظلم والخيانة .

ثالثاً : الموضع الأول الذي أشار إليه صاحب المعيار ليس في الحديث ذكر لفضل العلم ؛ بل هو عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ : (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب الآخرة ، ومن ستر على مسلم ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه) .

وليس فيه ما حكاه الحافظ عن الترمذى ، وإنما فيه قوله : "قال أبو عيسى : حدثت أبي هريرة هكذا روى غير واحد عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو رواية أبي عوانة .

وروى أسباط بن محمد عن الأعمش قال : حدثت عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحوه ، وكأن هذا أصح من الحديث الأول : حدثنا بذلك عبيد بن أسباط بن محمد قال حدثني أبي عن الأعمش هدا الحديث".

وعندما روى الحديث مطولاً وفيه فضل العلم في (196/5) قال نحو هذا الكلام ، ولم يحكم على الحديث في الموضعين بالحسن ، ولم أجد ما نسبه إليه الحافظ ؛ نعم في كلام الترمذى ما يشعر بالتتبّيه على تدليس الأعمش لهذا الحديث عندما حدث به أبا عوانة وأبا أسامة وغيرهما فيكون قد أعلمه بطريق أسباط بن محمد ، ولعل هذا هو السبب في عدم الحكم للحديث بالصحة أو

الحسن في هذين الموضعين . ويبعد أن يكون ابن حجر قد أشار إلى كلام الترمذى في هذين الموضعين لا سيما وهو قد نص على كتاب العلم ، فلعل كلام الترمذى كان موجوداً في النسخ أو النسخة التي اطلع عليها الحافظ ابن حجر ولم تصل إلينا ، فيحتاج الأمر إلى بحث . .
وعلى كل حال فصاحب المعيار لم يفهم هذه القضية ولم يهضمها ، والأمر واضح لدى من يفهم كلام أهل العلم .
الخلاصة هنا :

1 — أن حدیثاً واحداً وترجمتين لم يتيسر لي الوقوف عليها في تاريخ بغداد وما سهل على صاحب المعيار العثور عليها وجود الفهارس لتاريخ بغداد التي لم تكن موجودة وقت بحثي ، لكنه ظالم بمحفظ في هذا العنوان كما تبين لك ، فكبّار الحفاظ يقعون في مثل هذا فضلاً عن طلاب العلم ولا يضرّهم ذلك عند كبار نقاد أئمة السنة.

فللحافظ ابن حجر نفسه عدد من العثرات من هذا النوع وغيره . انظر مقدمة النكت (183/1 — 189)، فهل يكون الحافظ ابن حجر بسبب هذه العثرات ضعيف الاستقراء من لا يعول عليه في القول⁽¹⁾ .

والحق أن منهج هذا الرجل هدام بالباطل والظلم والجهل الواسع .
2 — تبين لك أن تعقبه في النموذج الثالث خطأ ، وأنه تعمد حذف أمر مهم من كلام الحافظ لو ذكره لتبيّن للقارئ بطلان تعقبه، وذلك أن الحافظ

(1) وللشيخ صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ كتاب سماه (التمكيل لما فات تخرجه من إرواء الغليل) استدرك فيه على العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني أحاديث وأثاراً صرحت الشيخ الألباني بأنه لم يقف عليها حين كتابته لهذا التحرير العظيم (إرواء الغليل) فلم يهؤ عليه الشيخ صالح ؛ بل استدرك عليه بكل وقار وأدب واحترام ، والشيء من معدنه لا يستغرب .

قال : "وقال — يعني الترمذى — في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم ، هذا حديث حسن ، وإنما لم نقل لهذا الحديث صحيح لأنه يقال : إن الأعمش دلس فيه . . . الخ" .

ففي ضوء كلامه هذا الذي نص فيه أن كلام الترمذى هذا في كتاب العلم بعد أن أخرج حديثاً في فضل العلم، رجعت إلى هذا الموضع فلم أجده الكلام الذي نسبه الحافظ إلى الترمذى فراجعت عدداً من نسخ جامع الترمذى في هذا الكتاب (كتاب العلم وفضل العلم) فلم أحده أيضاً، ولا يفعل العاقل الفهم أكثر من هذا ، فتعقب صاحب المعيار بعد كل هذا يُعدُّ من الجهل والهوى بمكان لا يليق إلا بأمثاله .

3 — قد خرجمت الحديث الذي لم أقف عليه في صحيح ابن خزيمة من سنن البيهقي (56/2) ، ومن العلل لابن أبي حاتم (116/1) أردت بذلك تعويض ما فاتني من تخرير الحديث من صحيح ابن خزيمة . انظر النكث (593/2) .

4 — تذكر ماذا عمل في النموذج الثاني في عدم تحريرجي لحديث دخول النبي ﷺ وعلى رأسه المغفر .

5 — قد يقع هذا للكثير من العلماء فقد ينكر أحد العلماء وجود حديث في البخاري وهو موجود فيه، وقد ينكر وجود كلام ما في كتاب ، وذلك الكلام موجود فيه ، ولا بعد كثيراً فهذا الحافظ ابن حجر أبدى على ضعفي عليه كثيراً من الملاحظات ومنها :

أنه قال عن حديث ضعيف إنه سكت أبو داود عن الكلام عليه ، الواقع بخلاف ذلك فإن أبو داود نقل كلام أحمد بن حنبل فيه وتكلم عليه بالتضعيف، وقد أبدى في النكث احتمالات في الاعتذار عنه ضعيفة والكمال المطلق لله وحده .

الفصل الرابع

في بيان أن صاحب المعيار من أبعد الناس عن
الإنصاف وأنه ألد الخصم

قال "الفصل الثاني": في بيان أن معرفة ربىع بكتاب أهل العلم ضعيفة
قاصرة" :

"المثال الأول : إنكاره أن يكون لعبد الحق الاشبيلي كتاب (الجمع بين
الصحيحين) ثم ردّه على نفسه!
ثم ذهب يجهد نفسه في الاستدلال على أن لعبد الحق كتاباً اسمه الجمع
بين الصحيحين ومن أدلةه أن ربىعاً نفسه قال في ترجمة عبد الحق
488/1 تعليق) : مؤلف الأحكام الكبرى والصغرى والجمع بين
الصحيحين"⁽¹⁾.

فأنا كنت في مرحلة الطلب يحتمل أن يكون في الموضوع الأول كتب
أجهل أن يكون لعبد الحق كتاباً اسمه الجمع بين الصحيحين، ثم علمت خلال
عملي هذا في النكت لابن حجر أن هذا الكتاب من مؤلفاته فأثبتت له ما كنت
نفيته، ويجحتمل أن تكون قد عرفت الكتاب سابقاً ثم نسيته .

. (1) المعيار (ص 15).

وكم من طالب علم بل عالم يجهل أسماء كتب كثيرة، وهذا ابن حزم لا يعرف الترمذى ولا كتابه الجامع الذى يعرفه حتى كثير من العوام فضلاً عن طلاب العلم فهل هوّل عليه أحد، هذا مع أن ابن حزم لم يعترف بالترمذى ولا بكتابه لعله إلى أن مات ، ولو كان لصاحب المعيار عقل وعدل يمحزانه عن إعلان ظلمه وشانته بالباطل لما تقدم مثل هذه الأفاعيل الفاضحة الدالة على الدغل الذى نخر قلبه ، ولا يدرى المسكين أن وبال هذا الانحطاط إنما يعود عليه ولا يضر غيره .

❖ دحض فرية

قال صاحب المعيار :

"النموذج الثاني :

د. ربیع لا یفرق بین مصایب‌البغوی و مشکاہ المصایب للتبیری (۱).

ثم ذهب یهرف و یهذی بما لا یلیق إلا بامثاله، والحق أني حينما كتبت الكلام المتعلق بالكتابين كنت أفرق بينهما حق التفريق؛ ولكن لما كان كتاب المصایب غير موجود في حدود علمي لا مطبوعاً ولا مخطوطاً كان من مظان الكلام الذي عزاه الحافظ إلى المصایب كتاب مشکاہ المصایب للتبیری، لأنه ضمنه أحادیث المصایب للبغوی ، فرجعت إلى المشکاہ فلم أجد طلبوی فيه، وهكذا يفعل من يَحْدُّ في البحث إذا لم يجد طلبوه في كتاب يشير إليه عالم يرجع إلى كتاب أو كتب من مظان هذا الكلام .

فهل إذا رجع باحث إلى كتاب أو كتب من مظان نص يبحث عنه يقول عاقل منصف إنه لا یفرق بين الكتاب الفلائی والكتاب الفلائی؟ هذا لا یصدر إلا من تأثر بأساليب الأحزاب الفاجرۃ التي تنافس بل قد تفوق الأحزاب العلمانية في التشويه الكاذب والتلفيق الباطل .

ثم إني بعد أن طبع كتاب المصایب اقتنته وعزوت النص المطلوب إلى موضعه من الكتاب وهذا منذ ما يقرب من عشر سنوات، فما بال هذا الحزی او الخراfi يندم بمالا يندم به إلا الخرافيون الظلمة؟!، وهذا يدل على جمود عقله فلا يدرك أن طالب العلم يسعى حاداً في تنمية مكتبه ، وقد نمت مكتبي نمواً كبيراً والحمد لله فهي تملأ دوراً من أدوار بيتي فللها الحمد والشكر .

(1) المعيار (ص 17) .

❖ دحض فرية أخرى

قال صاحب المعيار :

"النموذج الثالث :

ربيع ينساب كتاب أحمد شاكر (الباعث الحيث) للحافظ ابن كثير!

ترجم رباعي ابن كثير (476/1 تعليق 4) فقال :

(له مصنفات نافعة ، منها : التفسير وجامع المسانيد في الحديث والبداية والنهاية في التاريخ ، والباعث الحيث في علوم الحديث " اهـ .

ثم قال صاحب المعيار : "قلت : الباعث الحيث للعلامة أحمد شاكر شرح به كتاب ابن كثير (اختصار علوم الحديث)، لكن رباعي – كذا – احتلط عليه الأمر فلم يميز بين الكتابين !! وقد ذكره في ثبت المصادر (905/2) فقال مختصر ابن كثير، وهو الباعث الحيث !!"⁽¹⁾ .

أقول عرفت شيئاً وغابت عنك أشياء وأخشي أنك لم تعرف من الكتاب إلا العنوان فهذا الكتاب أنا والحمد لله من أعرف الناس به فقد درسته في الجامعة الإسلامية على يدي الشيفين الألباني ثم الشيخ عبدالغفار حسن، وحفظت لعلي أكثره ، ثم درسته في قسم الدراسات بجامعة أم القرى على يدي الشيخ محمد أمين المصري .

وإطلاقي اسم الباعث الحيث عليه سببان :

أو هما : أن الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ، وهو أول من أطلع على الكتاب في عالم المخطوطات في وقته وأول من حققه وصححه ، وكتب له مقدمة وعلق عليه سنة 1353هـ، قال رحمة الله في مقدمته : "... ثم جاء

. (1) المعيار (ص 18).

الإمام ابن كثير الفقيه الحافظ المفسر الذي ستقف على تاريخ حياته فيما بعد فاختصرها في رسالة لطيفة سماها (الباعث الحيث في معرفة علوم الحديث) انظر مقدمته للكتاب المذكور ص (13) الطبعة الثالثة سنة (1370هـ) .

السبب الثاني : أن الكتاب اشتهر بين أهل العلم باسم الباعث الحيث ، وإن قال الشيخ أحمد شاكر : إنه ليس باسم الكتاب⁽¹⁾ ففي كلامه نظر إذ لم يقم عليه أدلة فالراجح عندي ما قاله الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة ولأني لو قلت اختصار علوم الحديث فقد تذهب عقول طلاب العلم تتخطى هنا وهناك وقد لا يهتدون إليه فلأجل هذين السببين أطلقت عليه اسم الباعث الحيث .

فما هو رأي صاحب المعيار ؟ !

صاحب المعيار لا يفرق بين محمد فؤاد عبدالباقي وبين أبيه فؤاد ولا بينه وبين جده عبدالباقي ، ولا بين التهذيب للمزمي وبين تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر .

(1) مقدمة الباعث الحيث (ص 3) .

❖ دحض فرية ثالثة

قال صاحب المعيار :

"النموذج الرابع :

د. ربيع لا يفرق بين مجمع الروايد للهيثمي وزوائد ابن ماجة للبوصيري !! .

ذكر الحافظ حديث عبد الرحمن بن عوف : (صائم رمضان في السفر كالمفتر في الحضر) وعذاه إلى النسائي وابن ماجة (517/2) .

قال ربيع في تخریجه : وأما ابن ماجه فأخرجها من طريق أسامي بن زيد عن الزهرى عن أبي سلمة عن أبيه عبد الرحمن بن عوف . . .

قال : "أبو سلمة بن عبد الرحمن لم يسمع من أبيه شيئاً وأسامي متفق على ضعفه. قاله الهيثمي في مجمع الروايد كما نقله محقق الكتاب" اهـ⁽¹⁾.

أقول : لا أدري ما السبب الذي جعلني أنساب هذا الكلام إلى الهيثمي فقد يكون عدم معرفتي آنذاك بكتاب الروايد للبوصيري وقد يكون غير ذلك وعلى كل حال فقد عرفت الكتاب منذ سنوات كثيرة واقتنيت منه نسختين ذواتي طبعتين مختلفتين وناقشت رسالة دكتوراه حقق صاحبها هذا الكتاب وهو الشيخ عوض الشهري عميد شؤون الطلاب الحالي بالجامعة الإسلامية وعميد كلية الحديث سابقاً ولعل هذا كان قبل عشر سنوات .

وأما أسامي بن زيد فقد نقل الاتفاق على ضعفه محمد فؤاد عبد الباقي عن صاحب الروايد فنقلت حكماً عن عالم بالحديث ثقة به ، ومثل هذا يقع فيه

. (1) المعيار (ص 18-19).

طلاب العلم بل العلماء ، فكم يعتمد الناس على جرح ابن حجر وتعديلاته في التقرير وعلى كلام الذهبي وغيره .

وأنا لا أدعوا إلى التقليد ولكن إذا وجد مثل هذا التصرف لا أهول به على أحد .

وقد أبديت أنا فيما يتعلق بهذا الحديث ملاحظتين هامتين على الحافظ ابن حجر، إحداهما : تتعلق برفع الحديث وهو موقف .

والثانية : ما بناه على رفعه من استخراج حكم أصولي من هذا الحديث ولا يتم له ذلك .

وقد وقع صاحب المعيار في هذا النموذج من الأخطاء في أخطاء فظيعة على منهجه المختصر المتعنت الذي لا يلحقه منهجه الخوارج .

1 — قوله في ص (19— س 5) : أسفل قال : (معالجم الطبراني) جمعه على مفاعيل وهو خطأ فإن مفاعيل إنما يكون للخماسي الذي فيه حرف لين زائد كفراطاس وقراطيس، وعصفور وعصافير ، وقنديل وقناديل ومصباح ومصابيح ، أما معجم فهو رباعي فيجمع على معاجم على وزن فعال ، قال ابن مالك في شرح الكافية الشافية⁽¹⁾ :

"فعال مثال يجمع عليه كل رباعي مجرد من الزيادة كحعفر وجعافر ودرهم ودرهم . . . إلى أن قال : وعلى زنته يجمع كل رباعي بزيادة للإلحاق كجوهر وجواهر . . أو لغير الإلحاق كمسجد ومساجد وأصبع وأصابع .

2 — ومنها كتابة (بن) في أول السطر بلفظ (بن) بدون ألف، وقد تكرر هذا كثيراً كما ذكرناه مع الأخطاء اللغوية والإملائية .

. (1) 4/1874.

3 — هو لا يفرق بين محمد فؤاد عبدالباقي ولا بينه وبين جده ، فمرة يسميه فؤاد عبدالباقي كما في (ص 19— س 14) وتارة يسميه عبدالباقي كما في ص (20 س 5) من أسفل .

4 — صاحب المعيار لا يفرق بين التهذيب للزمي وبين تهذيب التهذيب لابن حجر، وقد تكرر منه هذا ولم يجعل لكتابه فصلاً بين فيه اصطلاحه .

5 — صاحب المعيار يكتشف تعليقاً لربع أو كتاباً اسمه : (عليها نكت) ويكتشف حرفين من حروف الماء .

أحد هما : (اسماء الماء المهمة)⁽¹⁾ .

وثانيهما : (الماء المهملة)⁽²⁾ .

فقد حقق ما تحدى به ذلك الغلام أبا العلاء المعري لما قال :

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بمال تستطعه الأوائل

فقال له غلام ذكي : ولكن الأوائل وضعوا ثانية وعشرين حرفاً للهباء فهل لك أن تزيد عليها حرفاً واحداً؟ فسكت أبو العلاء المعري وقال : والله ما عهدت لي سكوتاً كهذا السكوت"⁽³⁾.

لكن صاحب المعيار قد أتي فعلاً بما لم تستطعه الأوائل وزاد على ما تحدى به الغلام أبا العلاء حرفين جديدين ، فصارت حروف الماء الآن على يدي صاحب المعيار ثلاثين حرفاً، هذا بالإضافة إلى وضعه منهاجاً جديداً للنقد قد يسقط الصحابة وأعلام الأمة جميعاً .

(1) المعيار (ص 55) .

(2) المعيار (ص 55) .

(3) المفرد العلم (ص 78—79)

أنا أعرف وغيري يعرف أن هذه أخطاء مطبعية ، ولكنني أردت أن أنكل
بصاحب هذا الأسلوب الأهوج حيث قال ساخراً :
"النموذج الخامس :

ربيع يكتشف كتاباً جديداً للدارقطني اسمه (المديح)!!

قال الحافظ في تخريج طرق حديث دخول النبي ﷺ مكة وعلى رأسه
المغفر . ثم وجدته في المديح للدارقطني "اهـ" (660/2).

هكذا قرأه د. ربيع وصوابه: (المدّبج) قال العراقي في فتح المغيث
(67/3-68): "وذلك أن يروي كل واحد من القرئيين عن الآخر".

ونقل عن الحافظ والسيوطى والسحاوى ذكرهم لهذا الكتاب في كتبهم،
ليعلم الناس بهذا الكتاب وليرى كد أن اسم هذا الكتاب المدبج لا المديح.⁽¹⁾
والجواب : أولاً : كان ينبغي أن تنقل اسم هذا الكتاب عن ربيع الذى
ذكره في حملة من مؤلفات الدارقطنى في كتابه "بين الإمامين مسلم والدارقطنى
ص (27 رقم 11).

ثانياً : هذا الكتاب عرفته وأنا في المعهد الثانوى حينما درست فيه نزهة
النظر للحافظ ابن حجر ، وعرفته من كتاب الباعث الحيث حينما درسته في
الجامعة الإسلامية وبقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى .
وعرفته من الكتب التي ذكرتها وغيرها .

ثالثاً : كل صاحب علم وخلق يعرف أن هذا تصحيف طباعي تقارب
فيه نقطة الجيم من (المدّبج) مع نقطة الباء منه، فصارت اللفظة على صورة
لفظة (المديح) .

(1) المعيار ص (21).

يا صاحب المعيار وأعوانه والله إن في مناهجكم وأساليبكم القائمة على الكذب والمغالطات والتلبيس والتشويه لافساد كبير للعقيدة ، والدين والأخلاق، وما أرى أخطر منكم على الإسلام وأهله .

لقد استقيت هذه السخرية من ذلك المنهج الذي يصف علماء الإسلام بالمحنطين وعلوّهم بالقشور وأن عقيدتهم تقليدية لا تساوي شيئاً ، وأنهم لا يفهّمون الواقع وليسوا على مستوى عصرهم ولا يستطيعون أن يحلوا أدنى شبهة إلى آخر السخريات والطعون والتشويهات .

﴿ تَوْيِشٌ لَا قِيمَةَ لَهُ ﴾

قال صاحب المعيار :

"النموذج السادس :

ربيع يجهل أن مختصر ابن الحاجب (المشهور) مطبوع فيحيل القارئ إلى مخطوطة الحرم المكي !! ⁽¹⁾.

ثم ساق الأدلة على إثبات أن الكتاب مطبوع .

ولم أر له ولا لأمثاله ردًا على سيد قطب تساق فيه الأدلة على تحريم الطعن في أصحاب رسول الله ﷺ بل تحريم السخرية بمكانة النبوة ؛ بل تقرير وحدة الوجود والحلول والقول بخلق القرآن .

فما هو العار الذي يلحق طالب علم لا يعرف طبعات مختصر ابن الحاجب وقد خرج الحديث من الكتاب نفسه غير مطبوع .

ولعلك لا تعرف شيئاً منها إلا في سنة 1416هـ حينما شمرت عن ساعد الجد للرد على من تطاول على كتاب ابن الحاجب فلم يعرف طبعاته أيام طلبه للعلم .

. (1) المعيار (ص 21).

الفصل الخامس

صاحب المعيار على منهجه المظلم يجهل اللغة وقواعد
الأصوليين والخدّيين ويعجز عن الاحتجاج لنصرة رأيه

قال : "الفصل الثالث : ربيع يسقط هيبة (الصحيح) فيضعف حديثين
من أحاديث البخاري .
الحديث الأول :

الحديث سهل بن سعد في ذكر خيل النبي ﷺ .

قال الحافظ : "ومن ذلك (أي الصحيح لغيره) حديث أبي بن العباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده رضي الله عنه في ذكر خيل النبي ﷺ .
وأبي هذا قد ضعفه لسوء حفظه أحمد بن حنبل وبيهقي بن معين والنسائي
ولكن تابعه عليه أخوه عبدالمهيمن بن العباس . أخرجه ابن ماجه من طريقه ،
وعبدالمهيمن أيضاً فيه ضعف فاعتذر ، وانضاف إلى ذلك أنه ليس من أحاديث
الأحكام ، فلهذه الصورة المجموعية حكم البخاري بصححته" (418/1).

فعلم ربيع على ذلك قائلاً : "(6) في الحكم لهذا الحديث بالصحة —
ومداره على أبي بن العباس وأبيه عبدالمهيمن — وهو ضعيفان — نظر ، وهو
خلاف المقرر في علوم الحديث لأن ما هذا حاله يحكم له بالحسن إن كان
هناك تسامح لأن عبدالمهيمن في هذا الحديث شديد الضعف حيث قال الذبيحي:
إنه واه وعلى هذا فمن يتحرى الدقة لا يعتبر بمثله ولا يعتمد به غيره" اهـ .

قلت : في قوله : "وعلى هذا . . . إلخ" .

1 — إيماء إلى تضييق الحديث .

2 — لزه للحافظ بعدم تحريه الدقة، لأنه عضد روایة أبي بروایة أخيه .

قال : "الحاديـث الثانـي : حـديـث أنسـ في كـون قـيس بن سـعد رـضـي اللهـ عنهـ منـ النـبـي ﷺـ.ـ بـنـزلـةـ صـاحـبـ الشـرـطـةـ مـنـ الـأـمـيرـ" :
نقلـ الحـافـظـ عنـ الـحـاـكـمـ قولـهـ فيـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ أـنـ شـاذـ ثـمـ قالـ :ـ قـلـتـ :ـ وـهـذـاـ الـحـدـيـثـ أـخـرـجـهـ الـبـخـارـيـ فيـ صـحـيـحـهـ مـنـ هـذـاـ الـوـجـهـ وـالـحـاـكـمـ موـافـقـ عـلـىـ صـحـتـهـ إـلـاـ أـنـ يـسـمـيـهـ شـاذـاـ (670/2)ـ .ـ

علقـ رـبيـعـ عـلـىـ ذـلـكـ بـقـولـهـ :ـ فـيـ تـعـلـيقـ (6)ـ وـإـذـ كـانـ هـذـاـ هوـ الإـسـنـادـ الـوحـيدـ لـهـذـاـ الـحـدـيـثـ فـفـيـ قولـ الـحـافـظـ :ـ إـنـ صـحـيـحـ نـظرـ .ـ

وـتـكـلـمـ فـيـ تـعـلـيقـ رقمـ (2)ـ عـلـىـ أـحـدـ روـاهـ الـحـدـيـثـ (عبدـالـلهـ بـنـ المـشـنـيـ الـأـنـصـارـيـ)ـ فـنـقـلـ قولـ الـحـافـظـ عـنـهـ :ـ صـدـوقـ كـثـيرـ الـغـلـطـ .ـ قـالـ :ـ وـقـدـ بـلـغـنـاـ عـنـ أـحـدـ مـرـيـدـيـ الشـيـخـ رـبيـعـ فـيـ بـلـدـةـ الـكـوـيـتـ أـنـ تـهـجـمـ عـلـىـ مـحـدـثـ الـدـيـارـ الشـامـيـةـ الـعـلـامـةـ مـحـمـدـ نـاصـرـ الدـيـنـ الـأـلـبـانـيـ ،ـ وـوـصـفـهـ بـالـحـمـقـ وـأـنـ قـرـمـ مـنـ الـأـقـرـامـ عـلـىـ حـدـ قولـهـ؛ـ لـأـنـهـ تـعـرـضـ لـنـقـدـ أـحـادـيـثـ فـيـ صـحـيـحـ الـبـخـارـيـ ،ـ فـهـلـ يـطـرـدـ هـذـاـ الـمـرـيـدـ الـحـكـمـ فـيـ شـيـخـهـ أـمـ أـنـ مـنـهـجـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ فـيـ نـقـدـ الرـجـالـ —ـ عـنـ رـبيـعـ وـمـرـيـدـيـهـ —ـ قـائـمـ عـلـىـ الـحـابـةـ .ـ

وقـولـ الشـاعـرـ :

وعـينـ الرـضـىـ عـنـ كـلـ عـيـبـ كـلـيلـةـ كـمـاـ أـنـ عـينـ السـخـطـ تـبـدـيـ المـساـواـيـاـ⁽¹⁾

1 — هـكـذـاـ سـاقـ هـذـاـ الـكـلـامـ الـكـثـيرـ الطـوـيلـ وـلـمـ يـأـتـ بـحـجـةـ وـاحـدةـ لإـعادـةـ هـيـةـ الصـحـيـحـ ،ـ اللـهـمـ إـلـاـ إـذـاـ تـسـاحـنـاـ فـسـمـيـنـاـ الـافـتـراءـ وـالـكـذـبـ حـجـةـ

(1) المعيار (ص 23—25).

وهو ما افتراء هو أو أحد أحلاس حزبته أو خرافته على ربيع من الطعن في الشيخ الألباني الذي يحاربه الحزبيون ويحاربون كل إخوانه وتلاميذه من أهل المنهج السلفي، ويسقطون منازلهم وفتواههم في كل حادثة، ويلتفون حول أئمة الضلال والبدع ينصر ونفسم وينصر حزبتهم وفتواههم القائمة على الجهل والهوى ومحاربة أهل السنة، ومحاولة إسقاطهم وإسقاط فتاوهم ويتظاهرون تظاهراً كاذباً — يعرفه كل من عرف حقيقتهم وحقيقة واقعهم ومناهجهم الفاسدة — باحترام بعض علماء السنة كسمحة الشيخ ابن باز والألباني وابن عثيمين لمارب سياسية خسيسة، كتصيد الشباب السلفي بذلك، ثم إسقاط من عدتهم بحيث لو مات هؤلاء الثلاثة لا يبقى في الساحة إلا من أسقطوهم باسم الجهل بالواقع وباسم العمالة والحاوسية وغيرها من الطعون الخبيثة التي يتحاشاها حتى أعداء الإسلام وينفون منها .

وكل السلفيين والحمد لله يعرفون تقدير ربيع لعلماء المنهج السلفي وطلابه وتقدير الألباني وغيره والذب عنهم، وهذه كتبه وأشرطته وموافقه واضحة وضوح الشمس في ذلك ، فلا تظن أيها النكرة أنك قد نلت مأربك الهابط بمثل هذه الأكذوبة التي لا يقل إسنادك فيها عن أسانيد الروافض والخرافيين من أحلاس التصوف .

فهل أنت من شم رائحة علم الحديث وعرف قيمة الأسانيد عند أهله؟ وأن ناقل مثل هذا الكذب عندهم كاذب خاصة إذا نقله للاعتماد عليه؟ .
والآن : نقول لك أين هي حججك للذب عن صحيح البخاري لو كنت صادقاً في الغيرة عليه ، فأين لأمثال الروافض أن يدافعوا عن أبي بكر وعمر وسائر الصحابة .

لو كنت صادقاً لرددت على أئمتك وشيوخك مثل الغزالى وسيد قطب وال媦ودي والترابي وأمثالهم الذين يطعنون في السنة طعناً واضحاً أو مغلفاً ويردون الأحاديث المتوترة في العقائد والغيبيات ويطعن سيد قطب والترابي في نقلتها وخاصة الصحابة .

فمن يدافع عن هؤلاء ومناهجهم الفاسدة سواكم ؟ خاصة شيخكم عبدالرحمن عبدالخالق وتلاميذه، وقد صرخ شيخكم أن هذا دينه الذي يدين الله به .

أما عذري، فإني قد وجدت في إسنادي الحديث الأول راوين ضعيفين أحدهما أشد ضعفاً من أخيه وقرنه، وأما إسناد الحديث الثاني فووجدت فيه راوياً ضعيفاً ولم أجده له متابعاً .

وأهل الحديث يحكمون على هذا النوع بالضعف، فسررت على منهجهم في تطبيق قواعدهم .

ثم بعد ذلك بفترة لا أذكر الآن قدرها، سنة أو أقل أو أكثر تنبهت إلى أمرين في حديث سهل بن سعد :

الأمر الأول : وهو تلقي الأمة لأحاديث الصحيحين بالقبول .

والأمر الثاني : يتعلق بعبدالمهيمن بن العباس حيث قال فيه الذهبي : إنه واه فانقدح في ذهني أن مثله لا يعتبر به .

ثم راجعت هذه المرتبة وغيرها في ألفية الحديث للعرaci وشرحها للمؤلف ثم للسحاوي، فتبين لي أنني أخطأت وأن أهل هذه المرتبة من يعتبر بهم، وأن الذين لا يعتبر بهم هم من قيل في أحدهم واه جداً، فأصلحت ما كنت قد أخطأت فيه بناء على هذين الأمرتين .

وأما الحديث الثاني : فلم أقف له على متابعة لكنني اعتمدت ما قرره العلماء من أن علماء الأمة تلقوا الصحيحين بالقبول ؛ والتلقي بالقبول كما يقول الحافظ ابن حجر أقوى من مجرد كثرة الطرق، فعدلت في ضوء هذا الأمر المقوي للحديث عباري من الضعف إلى الصحة، هذا بالإضافة إلى توثيق البخاري لعبدالله بن المثنى، ومن زمن طويل استقر عندي أنه لا ينبغي لأحد أن ينقد ما أجمعـتـ الأمة على قبولـهـ منـ أحـادـيـثـ الصـحـيـحـينـ .

3 — أما طرد الحكم⁽¹⁾ بناء على تلك الفريـةـ الحـزـبـيةـ أوـ الخـرـافـيـةـ فلاـ يـبـيـنـ الأـحـكـامـ عـلـيـهـاـ وـيـطـرـدـهـاـ إـلـاـ أـمـثـالـكـمـ .

ونـزـهـ اللـهـ مـنـهـجـ أـهـلـ السـنـةـ وـالـجـمـاعـةـ فـيـ النـقـدـ وـأـهـلـهـ مـنـ اـعـتـمـادـ الـظـلـامـ وـالـكـذـبـ ، وـمـنـ الـمـحـابـةـ لـأـهـلـ السـنـةـ وـغـيرـهـمـ إـذـ الـمـحـابـةـ وـالـتـعـصـبـ الـأـعـمـىـ لـاـ يـوـجـدـانـ إـلـاـ عـنـدـ أـهـلـ الـضـلـالـ وـالـأـهـوـاءـ ، وـأـيـ خـذـلـانـ أـسـوـاـ مـنـ الـاسـتـمـاتـةـ فـيـ مـحـارـبـةـ أـهـلـ السـنـةـ وـمـنـ مـوـالـةـ أـهـلـ الـبـدـعـ الـكـبـرـىـ وـالـذـبـ عـنـ باـطـلـهـمـ وـإـشـاءـ الـمـنـاهـجـ لـأـجـلـ ذـلـكـ ، وـتـرـبـيـةـ مـنـ خـذـلـهـ اللـهـ عـلـىـ ذـلـكـ كـلـهـ ، فـنـعـوذـ بـالـلـهـ حـقـاـ مـنـ الـخـذـلـانـ .

4 — كلمة (خيـلـ) في هذا العنوان خطأ لغوـيـ، وهو خطأ فادح على منـهـجـ صـاحـبـ الـمـعـيـارـ وـقـدـ نـبـهـتـ فـيـ تـعـلـيـقـيـ عـلـىـ هـذـاـ الـحـدـيـثـ فـيـ (418/1) مـنـ كـتـابـ النـكـتـ فـقـلـتـ :

(1) افترى على صاحب المعيار طعناً في الشيخ الألباني بقصد الإيقاع بين أهل السنة ثم طلب من يزعم أنه مرید ربيع أن يطرد حكم ذلك الطعن المفترى على ربيع فعلقت عليه بما ترى .

"وفي إطلاق الخيل على الفرس غفلة من الحافظ فلفظ الخيل يطلق على الخيول ومنه قوله تعالى {والخيل والبغال} ويطلق على الفرسان ومنه قوله تعالى : {وأجلب عليهم بخيلك ورجلك} انظر مختار الصحاح (ص 251) ولقد تعبت كثيراً في البحث عن هذا الحديث بهذا اللفظ الذي ذكره الحافظ فلم أجده، ثم تبين لي أنه يريد الحديث الذي سجلته هنا".
هذا ما قلته في تعليقي وانظر معنى الخيل في لسان العرب (11/231).

مادة خيل".

ونسأل صاحب المعيار .

أين ذهبت عن هذا التنبية وكيف وقعت في هذه الطامة على مذهبك؟.

من المآخذ على صاحب المعيار :

- 1 — عدم سوقه الحجج للذب عن صحيح البخاري .
 - 2 — كذبه علي بما نسبه إلي من طعن في محدث العصر الشيخ الألباني .
 - 3 — كذبه في قوله : "ربيع يسقط هيبة الصحيح".
- فربيع من أشد الناس ذباً عن سنة رسول الله ﷺ بما في ذلك ما تضمنه الصحيحان، وقد استقر رأي رباع من زمن طويل أن أحاديث الصحيحين تفيد العلم ، لمزايا كثيرة منها: أن الأمة تلقتهما بالقبول وهذا وحده أقوى من مجرد كثرة الطرق .

ويرى رباع أن ما عدا الأحاديث التي انتقدها الأئمة لا يجوز نقاده، وقد صرحت بهذا في دروسي كثيراً وربما في كتاباتي وهذا ما أعلنه الآن وقبل الآن، فإذا كان صاحب المعيار وأشياعه صادقين في الغيرة على سنة رسول الله ولا سيما ما في الصحيحين فليواجهوا قادة الأحزاب التي يدافعون عنها ، أو لئك

القادة الذين لهم جولات في الإساءات إلى سنة رسول الله ﷺ وهم معروفون،
فليقوموا بهذا الواجب وإلا فغيرهم مزعومة وفي غير موضعها .

الفصل السادس

إحباط ما تضمنه الفصل الرابع من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل الرابع : ربيع لعجلته لا يتأمل كلام المخالف بل يهجم عليه ناقداً ومعترضاً فيأتي بالعجبائب !! .
المثال الأول :

قال الحافظ : "وراء هذه الترجم نسخ كثيرة موضوعة هي أولى بإطلاق أوهى الأسانيد كنسخ أبي هدبة . . ." وذكر عدداً من النسخ الموضوعة ، قال : "ونسخة رواها أبو سعيد أبان بن جعفر البصري أوردها كلها من حديث أبي حنيفة وهي نحو ثلاثة حديث، ما حدث [أبو حنيفة]⁽¹⁾ منها بحديث وفي سردها كثرة، ومن أراد استيفاءها فليطالع كتابي لسان الميزان (3) 501/1-502 .

قال ربيع ظاناً أنه قد ظفر بوهم للحافظ (502) :
"(3) لم يذكر الحافظ في لسان الميزان من هذه الأحاديث التي أشار إليها إلا حديثاً واحداً بإسناد أبان هذا إلى أبي حنيفة . . ."اهـ .

(1) سقط من المعيار .

ثم قال صاحب المعيار : قول الحافظ : "وفي سردها كثرة ومن أراد استيفاءها . . ." الضمير عائد فيه إلى النسخ الموضوعة التي ذكر عدداً منها، وأحال من أراد الاستيفاء على كتابه (اللسان) لكن ربيعاً — لعجلته وعدم ثبته وتخليطه في وضع علامات الترقيم — ظن أن الضمير عائد على أحاديث نسخة أبي سعيد أبان بن جعفر فذهب يستدرك على الحافظ فأتي من سوء فهمه !!⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : ملاحظة صاحب المعيار وجيهة يدل عليها سياق كلام الحافظ ابن حجر، ونحن إن شاء الله من لا يكابر ولا يتكبر فيبطر الحق ويغمط الناس كما يفعله أهل الأهواء والكبير .

ثانياً : لي عذر في إعادة الضمير إلى الأحاديث التي ذكرها الحافظ على القاعدة المعروفة عند علماء النحو أن الضمير يرجع إلى أقرب مذكور ، وكانت الأحاديث هي أقرب ذكراً من النسخ التي طال العهد بها، وعلماء النحو والمفسرون كثيراً ما يختلفون في مرجع الضمائر ، وكثيراً ما يفهم الإنسان الكلام ومقصوده من أول نظرة فيبني على هذا الفهم أحکاماً صائبة وقد يجانبه الصواب .

ثالثاً : مثل هذا الخطأ لا يهول به ثم يحامي عن أهل البدع الكبرى وأنصارهم إلا مريض النفس معتل العقل يضع الأمور في غير مواضعها وكتابة صاحب المعيار كلها أو جلها من هذا النوع فأي داء أشد من هذا الداء الدوى؟ وأي داع لهذا العنوان الردى؟!

. (1) المعيار (ص 26).

وأي داع لهذه الطعون؟ كقوله :

١— قال ربيع ظاناً أنه قد ظفر بوهم للحافظ . . . إلخ .

2 - وَكَوْلَهُ : "وَلَكِنْ رَبِيعاً لَعْجَلَتْهُ وَعَدْمِ ثَبَّتْهُ وَتَخْلِيَطَهُ فِي وَضْعِ عَلَامَاتِ التَّرْقِيمِ . . . فَأَتَى مِنْ سَوْءِ فَهْمِهِ" .

في مسألة كهذه سببها الأخذ بقاعدة نحوية ، ثم إن هذه الروح التي يحملها هذا الرجل في نقهـة في غاية الخطورة فكم لعلماء الإسلام من الأخطاء في أبواب الحلال والحرام ؛ بل هناك بعض الصحابة أخطأـء في فهم النصوص يسددـهم فيها إما رسول الله ﷺ ، وإما أن يسدـد بعضـهم بعضاً؛ بل إن رسول الله ﷺ يحكم لكل مجتهد بالأجر إن أصاب فله أجران وإن أخطأـء فله أحـر .

وما كان السلف يطعنون إلا في أهل الأهواء والبدع الذين نقوم نحن الآن
ببيان ضلالهم وتحذير الأمة من شر هذا الضلال؛ وإلا في أهل الكذب والفتن،
فيقوم صاحب المعيار وإخوانه من مدرسة معروفة بالثأر والانتقام لهم ، ألا ساء
ما يزرون ويزورون .

المأخذ على صاحب المعيار :

أولاً : كان ينبغي أن يحمل على ابن حبان حيث صحف اسم (إباء) إلى (أبان).

ثانياً : أن يحمل على الحافظ ابن حجر لأنّه كتبه في النكّ (أبان) بعد أن عرف تصحيف ابن حبان له ونبيه على هذا التصحيف في كتابه اللسان .

ثالثاً : أيضاً أنا وقعت في هذا وقد يكون من الطابع لكنك لم تتبه له .

رابعاً : لم تتبه لهذا التصحيح مع أني نبهت عليه فوقيعـت فيـه ثـلـاث مـرـات فيـ صـحـيـفـة وـاحـدـة (صـ 26) فـمـا هـذـه الـغـفـلـة ؟

خامساً : كان عليه أن يبين مواضع أحاديث أبي حنيفة من لسان الميزان للحافظ ابن حجر تقوية واحتجاجاً لرأيه وإلا فللقائل أن يقول : إن الصواب مع ربيع لأنه بنى على القاعدة النحوية المشار إليها .

﴿ مجازفة ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثاني : نقل الحافظ عن شيخه العراقي قوله في طرق حديث النهي عن بيع الولاء و هبته: "وقد رواه غير يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما فذكر رواية يونس بن عبيد عن نافع من عند ابن عدي . قلت : (السائل هو الحافظ) ليس هذا متابعاً لـ يحيى بن سليم عن عبيد الله، وقد وجدت له متابعاً (4)" فذكره . (671/2) .

فعلق ربيع على ذلك بقوله : "(4) تعقب الحافظ هنا لشيخه غير سليم لأن كلام العراقي كالتالي : "قلت : وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم عن نافع رواه ابن عدي في الكامل ثم ساق إسناد ابن عدي إلى يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر" فعرض العراقي بيان أن هذا الحديث قد روی عن نافع من غير طريق يحيى بن سليم — أيضاً — ، ولم يقصد أن يسوق متابعات لـ عبيد الله فأخطأ المدف حتى يستدرك عليه" اهـ .

قال صاحب المعيار :

"قلت : تعقب الحافظ في محله، وقد وقع في كلام العراقي في مطبوعة التقىيد — وهي كثيرة السقط والتحريف — سقط ظاهر (ص 104)، والصواب ما نقله الحافظ عن العراقي وهو قوله : "وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم (عن عبيد الله) عن نافع" . وذلك لأمرتين :

الأول : أن الحافظ العراقي ذكر قبل ذلك هذا الإسناد فقال : (ص 103—104) : "رواه الترمذى في كتاب العلل المفرد قال: حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب: حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله بن عمر عن نافع" . . .

الثاني : أن يحيى بن سليم لا رواية له عن نافع فهو لم يدركه، وإنما يروي عنه بواسطة عبيد الله بن عمر (انظر التهذيب 11/226).

فإذا تبين لك ذلك علمت دقة تعقب الحافظ ، لأن العراقي ذكر أنه قد رواه غير يحيى بن سليم عن عبيد الله، ثم ذكر متابعاً لعبيد الله ولم يسم من تابع يحيى على روايته عن عبيد الله فأتى الحافظ متابعاً ليحيى . وبهذا تعلم أن قول ربيع : "... فأخذنا المدح حتى يستدرك عليه" جمعة لا طائل منها⁽¹⁾ .

أقول : إن قصد الحافظ واضح و معروف في أنه يريد متابعاً ليحيى بن سليم .

ل لكن ما هو قصد العراقي ؟ الظاهر لي سابقاً ولاحقاً أنه كما ذكرت أنا؛ لأن قصد العراقي أن هذا الحديث قد روی في الجملة عن غير عبد الله بن دينار وإن لم يثبت ذلك، إيراد منه على ابن الصلاح الذي أطلق تفرد عبد الله بن دينار ولم يقييد تفرده بالصحة، فساق الطريقين المذكورين لا للمتابعة لأنه يعلم تمام العلم أنهما لا يصلحان للتقوية التي هي الغاية من سوق المتابعات والشواهد عند المحدثين وإنما للاعتراض على إطلاق ابن الصلاح الذي قد يفيد أنه ليس للحديث أي طريق آخر ولو كان ضعيفاً فأورد عليه العراقي الطريقين الآتيين :

الأولى : رواية الترمذى عن محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب حدثنا يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع قال العراقي : ... فذكره ، ثم نقل عن الترمذى أنه قال : "والصحيح عن عبد الله بن دينار وعبد الله بن دينار قد تفرد بهذا الحديث عن ابن عمر ويحيى بن سليم قد أخطأ في حديثه .

(1) المعيار (ص 27-28).

قال العراقي : وقال الترمذى — أيضاً — في الجامع : "إن يحيى بن سليم وهم في هذا الحديث" .

فهذه العلة في هذه الطريق تبين للمتأمل أن العراقي ماساقها إلا من أجل الاعتراض على الإطلاق الذي ذكرته لا للمتابعة .

الثانية : قوله "وقد ورد من غير رواية يحيى بن سليم عن عبيد الله عن نافع رواه ابن عدي في الكامل فقال حدثنا عصمة بن بجماك البخاري ، حدثنا إبراهيم بن فهد، حدثنا مسلم عن محمد بن دينار عن يونس — يعني ابن عبيد — عن نافع عن ابن عمر . . . فذكره، أورده في ترجمة إبراهيم بن فهد بن حكيم وقال : لم أسمعه إلا من عصمة عنه ثم قال — يعني ابن عدي — : وسائر أحاديث إبراهيم بن فهد مناكير وهو مظلم الأمر .

وحكى — أيضاً — أن ابن صاعد كان إذا حدثنا عنه يقول : "حدثنا إبراهيم بن حكيم ينسبة إلى جده لضعفه" انتهى⁽¹⁾ .

قال ابن عدي — بعد أن ساق الطريق المذكور مع الحديث — :

"قال الشيخ : وغير إبراهيم بن فهد رواه عن مسلم ، عن محمد بن دينار ، عن يونس ، عن زياد بن جبير عن ابن عمر : "أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان" وقال بعضهم عن يونس عن نافع عن ابن عمر ، فأما النهي عن بيع الولاء ، فلم أسمعه إلا من عصمة عنه" .

فهذا حال إبراهيم بن فهد وحال هذا الحديث من طريقه ، ونقل الحافظ في اللسان عن أبي الشيخ قال البردعي — في ابن فهد — ما رأيت أكذب منه"⁽¹⁾ .

(1) التقييد والإيضاح (ص 103 – 104).

فلعل القارئ بعد هذا يدرك أن الصواب ما ذكرته عن العراقي من أن هدفه من سوق الطريدين المذكورين ما قررته، وإذا كان صاحب المعيار لا يزال يدعى أن العراقي إنما ساقهما للمتابعة فليخبرنا بالنتيجة التي حصلت بسوقهما لهذه الغاية .

وعلى كل حال فاعتراض صاحب المعيار هنا ساقط وهو يدخل نفسه في أمور ليس هو من رجاحتها .

من المآخذ على صاحب المعيار :

- 1 — عدم فهمه لمقصد العراقي .
- 2 — تأييده للحافظ ابن حجر بغير فهم أيضاً .

﴿ اعتراض باطل ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثالث :

قال الحافظ معلقاً على تمثيل العراقي للمنكر بحديث همام عن ابن حريج عن الزهري عن أنس في وضع الخاتم عند دخول الخلاء : "وقد نوزع أبو داود في حكمه عليه بالنکارة مع أن رجاله رجال الصحيح . والجواب أن أبا داود حكم عليه بكونه منكرا لأن هماماً تفرد به عن ابن حريج وهما وإن كانوا من رجال الصحيح ، فإن الشیخین لم يخرجوا من روایة همام عن ابن حريج شيئاً لأن أحدهما عنه كان لما كان ابن حريج بالبصرة والذین سمعوا من ابن حريج بالبصرة في حدیثهم خلل من قبله ، والخلل في هذا الحديث من جهة أن ابن حريج دلسه عن الزهري بإسقاط الواسطة وهو زیاد بن سعد ، ووهم همام في لفظه على ما جزم به أبو داود وغيره ، هذا وجه حكمه عليه بكونه منكرا ، وحكم النسائي بكونه غير محفوظ أصوب فإنه شاذ في الحقيقة إذ المنفرد به من شرط الصحيح (5) لكنه بالمخالفة صار حديثه شادا" (677/2) .

قال صاحب المعيار :

قلت : الظاهر أن أبا داود حكم عليه بالنکارة لوهם همام في لفظه أما تدليس ابن حريج هنا فلا يضر إن كانت الواسطة بينه وبين الزهري زیاد بن سعد — كما قال الحافظ — لأن زیاد — كذا — هذا ثقة ثبت كما في التقریب .

وقد رأى الحافظ أن الحكم بشذوذ الحديث أصوب من الحكم بنكارته ، لأن راوي الحديث همام بن يحيى ثقة أو على حد قوله : (من شرط الصحيح)

أي الحديث الصحيح، وما انفرد به الثقة مخالفًا يسمى شاذًا ، وأما المنكر فما انفرد به الضعيف.

غير أن ربيعاً فهم غير ذلك فعلق بقوله : " (5) كيف يكون المنفرد به — وهو همام — من شرط الصحيح وقد قال الحافظ نفسه — إن في سماعه من ابن حريج حلالاً مما جعل الشعراً يتجنبان حديثه عنه فلم يخرجَا في الصحيحين من روایة همام عن ابن حريج شيئاً" اهـ .

قال صاحب المعيار : " قلت : قد بینا مقصود الحافظ من قوله (من شرط الصحيح)، ولو كان ما فهمه ربيع هو المقصود لقال الحافظ : (من شرط الصحيحين) وكيف يتصور من الحافظ أن يقع في هذا الوهم وقد سبق له التنبية على حال روایة همام عن ابن حريج قبل ذلك بسطور قلائل؟!!" (1) .

أقول :

أولاًً : المعروف عن شيخ أبي داود وشيخ شيوخه أئمّة يطلقون لفظ المذكر على كل ما يتفرد به ثقة عن ثقة إذا كان المتن لا يعرف إلا من ذلك الطريق . كقول أَحْمَدَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ فِي النَّهَى عَنْ بَيعِ الْوَلَاءِ وَهُبَّتِهِ، وفي حديث مالك عن الزهرى عن عروة عن عائشة : "أَنَّ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْحَجَّ وَالْعُمَرَةِ طَافُوا حِينَ قَدِمُوا لِعُمُرِهِمْ وَطَافُوا لِحَجَّهِمْ حِينَ رَجَعُوا مِنْ" .

(1) المعيار 28-30 .

"قال⁽¹⁾ : (لم يقل هذا أحد إلا مالك) وقال : (ما أظن مالكاً إلا غلط فيه ولم يجيء به أحد غيره). وقال مرة : (لم يروه إلا مالك ومالك ثقة). ولعل أحمد إنما استنكره لمخالفته الأحاديث في أن القارن يطوف طوافاً واحداً"⁽²⁾. ونقل ابن رجب عن البرديسي أنه يعتبر مثل تفرد شعبة أو سعيد بن أبي عروبة أو هشام الدستوائي أو مثل حماد بن سلمة وهمام وأبان والأوزاعي من قبيل المنكر⁽³⁾ ، أما أبو داود فيحوز أن يكون سائراً في حكمه على طريق شيوخه وشيوخ شيوخه من جهة تفرد همام بهذا الحديث ، ومن جهة نكارة المتن والإسناد ، وأما النسائي فيحتاج معرفة منهجه إلى استقراء ، هل هو سائر في إطلاق المنكر على طريقة المتقدمين أو هو على طريقة المتأخرین وهو بعيد وعلى هذا ما مراده بقوله غير محفوظ ؟

هل يريد به أنه منكر على طريقة المتقدمين ؟
أو يريد به أنه شاذ على طريقة المتأخرین ؟

الأول في نظري هو الأقرب ومن ادعى أنه خالف منهج شيوخه وشيوخ شيوخه فليأت بالدليل والذي أعتقده أن مراد النسائي بقوله : (غير محفوظ) أنه يقصد ما قصده أبو داود وأمثاله من أقرانه وشيوخه وشيوخ شيوخه وإن قال الحافظ غير ذلك سيراً على مذهب المتأخرین .

(1) يعني الإمام أحمد .

(2) انظر شرح علل الترمذى لابن رجب (450/1-451) فإن أحمد حكم عليه بالنكارة

(3) شرح علل الترمذى لابن رجب (450/1-451) .

ثم إن وجدته يطلق المنكر على رواية عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عن عبيد الله بن عمر العمري مع أنه قال فيه مرة : "ليس بالقوي" ، وقال مرة أخرى : "ليس به بأس وحديشه عن عبيد الله بن عمر منكر" .
ثم إن النسائي لم يذكره في الضعفاء .

وقال ابن معين في عبدالعزيز الدراوردي : "ليس به بأس" وقال مرة أخرى : "ثقة حجة"

وقال محمد بن سعد : "كان ثقة كثير الحديث يغلط
فحاله قريبة من حال همام في ابن حريج فما يقال في أحدهما يقال في الآخر .

وعلى كل حال هذا مما يؤكّد أن مذهب النسائي في إطلاق المنكر هو
مذهب شيوخه، فإذا قال هذا الحديث غير محفوظ فمعناه أنه منكر . والله
أعلم .

ثانياً : أن الحافظ ابن حجر لا يريد بقوله : "لأن هماماً وابن حريج وهما
وإن كانوا من رجال الصحيح . . . إلخ
لا يريد أن ينفي أنهما من رجال الصحيحين فإنهما عنده من رجالهما لا
كما فهم صاحب المعيار الذي يزعم أنه يريد بالصحيح غير الصحيحين وهذا
فهم سقيم .

ثالثاً : أن هماماً وابن حريج وإن كانوا من رجال الصحيحين في الجملة
فإن رواية همام عن ابن حريج ضعيفة كما بينها الحافظ ولهذا لم يخرج الشیخان
رواية همام عن ابن حريج في صحيحيهما وراجع تذیب الکمال لترى أن
الشیخین قد خرجا لهمام عن عدد من شیوخه .

مثل إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة (خ م د س ق)، وأنس بن سيرين (خ م د س ق) وزيد بن أسلم (م س)، وزياد الأعلم (خ)، وعطاء بن أبي رياح (خ م د س)، وقناة بن دعامة (ع)، ومحمد بن جحادة (خ م د ت)، ويحيى بن أبي كثير (خ م)، وأبي التياح الضبعي (م)، وأبي حمرة الضبعي (خ م)، وأبي عمران الجوني (خ م) فروايتهما عنهما وعن شيوخهما والرواية عنهما في الصحيحين أو أحدهما بكثرة تدل على أن مراد الحافظ بقوله: من شرط الصحيح وقوله: "وإن كانوا من رجال الصحيح" أن هماماً وابن جريج من رجال الصحيحين".

لكن الحافظ أراد أن يبين أنهما وإن كانوا من رجال الصحيحين إلا أن روایة همام عن ابن جريج فيها خلل وبسبب هذا الخلل لم يخرج الشیخان همام عن ابن جريج، إذ هما في هذه الصورة ليسا على شرطهما ولهم نظراً مثل سفيان بن حسين، وهشيم بن بشير فإنهما من رجال الصحيحين إلا أن روایتهما عن الزهرى فيها ضعف فلذا تجنب الشیخان روایتهما عن الزهرى لأنهما في هذه الصورة ليست روایتهما عن الزهرى على شرط الشیخين، فسقط بهذا التقریر قول صاحب المعيار: "قلت: قد بينا مقصود الحافظ من قوله: (من شرط الصحيح) ولو كان ما فهمه ربىع هو المقصود لقال الحافظ (من شرط الصحيحين)".

فأي بيان لهذا من شخص يجهل البدويات عند من يعني بهذا الأمر أليس لفظ الصحيح جنساً يشمل الصحيحين وغيرهما فلو لم يقصد تخصيصهما لدخول فيه دخولاً أولياً فكيف وما المقصودان بقوله على شرط الصحيح كما هو ظاهر السياق.

رابعاً : قول صاحب المعيار : "الظاهر أن أبي داود حكم عليه بالنكارة لوهם همام في لفظه، أما تدليس ابن حريج هنا فلا يضر إن كانت الواسطة بينه وبين الزهرى: زياد بن سعد لأن زياداً هذا ثقة ثبت كما في التقرير". فيه نظر من وجوه :

- 1 — أن حديث ابن حريج بالبصرة فيه خلل وهمام أخذ عنه بالبصرة .
- 2 — كون الواسطة ثقة لا يعني هنا شيئاً لأن الوهم وقع هنا بإبدال حديث بحديث .

انظر قول أبي داود: "هذا حديث منكر وإنما يعرف عن ابن حريج عن زياد بن سعد عن الزهرى عن أنس أن النبي ﷺ : (اتخذ خاتماً من ورق ثم ألقاه) والوهم من همام ولم يروه إلا همام" .

خامساً : قوله : "وقد رأى الحافظ أن الحكم بشذوذ الحديث أصوب من الحكم عليه بنكارته ، لأن راوي الحديث همام بن يحيى ثقة أو على حد قوله : (من شرط الصحيح) أي الحديث الصحيح وما انفرد به الثقة مخالفًا يسمى شاذًا وأما المنكر فما انفرد به الضعيف"

أقول : هذا الكلام غير صحيح لأن روایة همام عن ابن حريج ضعيفة وفي حديث ابن حريج بالبصرة خلل . ولهذا تجنب الشیخان روایة همام عن ابن حريج فهمام هنا ضعيف، وروايته هنا منكرة يصدق عليها وعليه قول السحاوي : "وأما إذا انفرد المستور أو الموصوف بسوء الحفظ أو المضعف في بعض مشايخه خاصة⁽¹⁾ أو نحوهم من لا يحكم لحديثهم بالقبول وغير عاًضد

(1) أي كهام في ابن حريج فإن مثل روايته وهذا حاله تعد روايته منكرة فإذا أبدل حديثاً بحديث زاد حديده نكارة وضعفاً .

يعضده بما لا متابع له ولا شاهد فهذا أحد قسمي المنكر وهو الذي يوجد إطلاق المنكر عليه لكثير من المحدثين كأحمد والنسيائي^(١) وإن حولف مع ذلك فهو القسم الثاني^(٢).

وبهذا التقرير يتبين أن تعقيب على الحافظ صواب وفي محله وأن صاحب المعيار يخوض في أشياء لا يحسنها ولا يعيها.

من المآخذ على صاحب المعيار :

١ — عدم كفاءته مثل هذا البحث فهو فوق مستواه بمراحل .

٢ — عدم وعيه لمصطلحات السلف من علماء الحديث .

٣ — عجزه عن البحث الذي يوصله إلى الحكم الحق سواء له أو عليه.

صحة اعتراض ربيع على الحافظ وسقوط اعتراض صاحب المعيار والأدلة على ذلك

قال صاحب المعيار :

"المثال الرابع :

قال الحافظ في بيان طرق حديث كفارة المجلس: وذلك من طريق وهيب

(٣) عن سهيل عن عون بن عبد الله لا ذكر لكتاب فيه البته وبذلك أعلمه أحمد ابن حنبل وأبو حاتم . . . 718/2).

فعلم ربيع بقوله : "(٣) الصواب أن يقول : وذلك من طريق موسى بن عقبة عن سهيل " اهـ .

(١) يستفاد من هذا أن مراد النسيائي بقوله في هذا الحديث غير محفوظ أنه يعني به أنه منكر . فتأمل !! .

(٢) فتح المغيث (235/1) نشر الجامعة السلفية ، بحث المنكر.

قال صاحب المعيار : "بل الصواب ما ذكره الحافظ، وكرره أيضاً في (2/723) نقلًا عن علل الدارقطني: "... قال: وال الصحيح قول وهيب عن سهيل عن عون بن عبدالله" اهـ . . وهكذا ذكره ابن أبي حاتم في العلل (2/195)." ⁽¹⁾.

أقول : إن الصواب مع ربيع وبسياق كلام الحافظ في هذه القضية يظهر للقارئ الفطن ما أقول :

قال الحافظ — بعد أن ساق حديث كفاررة المجلس من طريق ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة — :
"قال الحكم : هذا الحديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح، وله علة فاحشة وهي ما حدثني أبو نصر أحمد بن محمد الوراق قال : سمعت أبا حامد أحمد بن حمدون القصار يقول : سمعت مسلم بن الحاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه وقال : دعني حتى أقبل رحيلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطيب الحديث في علله حدثك محمد بن سلام ، ثنا مخلد بن يزيد الحراني أنا ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ في كفاررة المجلس، فما علته ؟

قال محمد بن إسماعيل : "هذا حديث مليح ولا أعلم في الدنيا في هذا الباب غير هذا الحديث إلا أنه معلول . ثنا به موسى بن إسماعيل ثنا وهيب، ثنا سهيل عن عون بن عبدالله قوله .

. (1) المعيار (ص 30).

قال محمد بن إسماعيل هذا أولى ، فإنه لا يذكر موسى سماع من سهيل "اهـ" ^(١)

أقول : فقد أعمل رواية ابن جرير عن موسى بن عقبة عن سهيل برواية وهيب عن سهيل، فرواية موسى بن عقبة هي المعللة، لأنها لم يثبت لها سماع من سهيل أعللت برواية وهيب ثم قال الحافظ :

"فيا عجبه من الحاكم كيف يقول هنا : إنَّ له علة فاحشة ثم يغفل فيخرج الحديث بعينه في (المستدرك) ويصححه .

ومن الدليل على أنه كان غافلاً في حال كتابته له في (المستدرك) عمما كتبه في (علوم الحديث) أنه عقبه في (المستدرك) بأن قال : "هذا حديث صحيح على شرط مسلم إلا أن البخاري أعلمه برواية وهيب عن موسى بن عقبة عن سهيل عن أبيه عن كعب الأحبار" اهـ .

وهذا الذي ذكره لا وجود له عن البخاري ، وإنما الذي أعلمه البخاري في جميع طرق هذه الحكاية — هو الذي ذكره الحاكم أولاً ^(٢) .

أقول : فالذي أعلمه البخاري في جميع طرق هذه الحكاية إنما هو إسناد موسى بن عقبة عن سهيل لا طريق وهيب عن سهيل عن عون بن عبد الله .
فإسناد موسى بن عقبة معلم بإسناد وهيب ، فقوله : "وذلك من طريق وهيب عن سهيل" ^(٣) سبق قلم إما من الحافظ أو من النساخ .

. (١) النكت (717/2).

. (٢) (718/2).

. (٣) (718/2).

فظهر للقارئ الفطن أن الصواب معي، وأن صاحب المعيار قد جانبـه الصواب في تعقيبه علىـّ، وأخشـى أنه قد أتـي من هواه الذي أعمـاه، فصار يتـقـحـمـ أشيـاءـ فوقـ مـدـاهـ .

من المـآخذـ علىـ صـاحـبـ المـعـيـارـ :

- 1 — خطـوـهـ في تصـوـيـبـ كـلـامـ الـخـافـظـ .
- 2 — خطـوـهـ في الاستـدـلـالـ لـماـ ذـهـبـ إـلـيـهـ لـعـجـلـتـهـ أوـ لـسـوءـ فـهـمـهـ .

قال صاحب المعيار :

"المثال الخامس :

قال الحافظ : قول ابن عيينة : لم نجد شيئاً يشد به هذا الحديث ولم يجيء إلا من هذا الوجه . فيه نظر فقد رواه الطبراني من طريق أبي موسى الأشعري ، وفي إسناده أبو هارون العبدى وهو ضعيف ولكنها وارد على الإطلاق (4) . (773/2)

فقال صاحب المعيار : "فعلم ربيع قائلًا" (4) قول الحافظ: لكنه وارد على الإطلاق . فيه نظر فإن ابن عيينة نفى وجود شيء يشد به ورواية أبي هارون لا يعتبر بها لأنها متروك فلا مكان لإثباته على قول ابن عيينة برواية العبدى "اهـ".

قال صاحب المعيار : "نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْعَجْلَةِ وَالْوَلْعِ بِتَخْطِيَّةِ النَّاسِ ، فَلَوْ
قِرِأَ رَبِيعَ كَلَامَ ابْنِ عَيْنَةَ كَامِلًا لَعِمَّ صَحَّةِ اعْتِرَاضِ الْحَافِظِ ، فَابْنُ عَيْنَةَ نَفَى
وَجُودَ شَيْءٍ يَشَدُّ بِهِ هَذَا الْحَدِيثُ ، وَنَفَى أَيْضًا مُجِيئَهِ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وَعَلَى
النَّفِيِّ الْآخِرِ يَتَوَجَّهُ إِيَّادُ الْحَافِظِ وَلَوْ اقْتَصَرَ ابْنُ عَيْنَةَ عَلَى النَّفِيِّ الْأُولِيِّ لَسَاعَ
كَلَامَ رَبِيعٍ وَلَكِنْ هِيَهَاتُ" (١)

أقول: وهل أجرأ منك على التخطئة بالباطل والجهل، ولا أجييك إلا بما
قرره الحافظ ابن حجر نفسه في هذا الكتاب، وفي هذا المعنى ثم توضيحه
للقارئ المنصف الفهم قال الحافظ :

"ولما أخرج الترمذى حديث ابن حريج المبدأ بذكره في (كتاب
الدعوات) من جامعه عن أبي عبيدة بن أبي السفر عن حاجج قال : هذا

(1) المعيار (ص 30 - 31).

الحديث حسن [صحيح] غريب لا نعرفه من الحديث سهيل إلا من هذا الوجه" اهـ .

وهو متعقب — أيضاً — وقد عرفناه من الحديث سهيل من غير هذا الوجه فرويناه في الخلقيات مخراجاً من أفراد الدارقطني من طريق الواقدي ، ثنا عاصم ابن عمر وسليمان بن بلال كلامهما عن سهيل به .

ورويناه في «كتاب الذكر» لجعفر الفريابي قال : ثنا هشام بن عمار ثنا إسماعيل بن عياش ثنا سهيل . ورويناه في (الدعاء) للطبراني من طريق ابن وهب قال : حدثني محمد بن أبي حميد عن سهيل .

فهؤلاء أربعة رواوه عن سهيل من غير الوجه الذي أخرجه الترمذى فلعله إنما نفى أن يكون يعرفه من طريق قوية؛ لأن الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال .

أما الأولى : فالواقدي متروك الحديث .

وأما الثانية : فإسماعيل بن عياش ضعيف في غير روايته عن الشاميين ولو صرخ بالتحديث .

وأما الثالثة : فمحمد بن أبي حميد وإن كان مدنياً لكنه ضعيف أيضاً — وقد سبق الترمذى أبو حاتم إلى ما حكم به من تفرد تلك الطريق عن سهيل فقال فيما حكاه ابنه عنه في (العلل) : "لا أعلم روى هذا الحديث عن النبي ﷺ في شيء من طرق أبي هريرة — رضي الله عنه — .

قال : "وأما رواية إسماعيل بن عياش ، فما أدرى ما هي ؟

إنما روى عنه إسماعيل أحاديث يسيرة" .

فكأن أبا حاتم استبعد أن يكون إسماعيل حدد به ، لأن هشام بن عمار تغير في آخر عمره ، فلعله رأى أن هذا مما خلط فيه ، ولكن أورد ابن أبي حاتم

على إطلاق أبيه طريق سعيد المقبري عن أبي هريرة التي قدمناها ، ثم اعتذر عنه بقوله : "كأنه لم يصحح رواية عبد الرحمن بن أبي عمرو عن المقبري" وهذا يدلل على أنهم قد يطلقون النفي ، ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة ، فلا ينبغي أن يورد على إطلاقهم مع ذلك الطرق الضعيفة — والله الموفق — ^(١).

أقول : تأمل قول الترمذى : "لا نعرفه من حديث سهيل إلا من هذا الوجه" مع أنه قد جاء من أربع طرق كلها عن سهيل . وتأمل قول أبي حاتم : "لا أعلم روی هذا الحديث عن النبي ﷺ — في شئ من طرق أبي هريرة — رضي الله عنه". مع علمه بمجرى الحديث عن إسماعيل بن عياش .

ومع ذلك يقول : "وأما رواية إسماعيل بن عياش فما أدرى ما هي؟" ثم تأمل اعتذار الحافظ عن أبي حاتم بقوله :

"فكان أبو حاتم استبعد أن يكون إسماعيل حدث به، لأن هشام بن عمار تغير في آخر عمره، فلعله رأى أن هذا مما خلط فيه".

فيرى الحافظ أن للحافظ من أئمة الحديث مثل أبي حاتم والترمذى أن يطلق إنكار وجود طريق غير الطريق الذي ثبت عنده، وإن كان هناك طرق ضعيفة قد جاء منها الحديث.

تأمل مرة أخرى لترى أنه لا فرق بين كلام ابن عيينة وبين كلام الترمذى وأبي حاتم في إطلاق نفي الحديث من طريق أخرى ؟ بل لابن عيينة حق

(١) النكت (721/2) وانظر كلاماً آخر للحافظ فيه تقرير نحو هذا . النكت (669/2)

إطلاق النفي أكثر من الترمذى وأبي حاتم لشدة ضعف أبي هارون العبدى بالنسبة لإسماعيل بن عياش وهشام بن عمار و محمد بن أبي حميد الزرقى .
وتأمل إيراد ابن أبي حاتم على أبيه ثم اعتذاره عنه بقوله : كأنه لم يصحح رواية عبدالرحمن بن أبي عمرة عن المقرىء ، لأن وجود هذه الطرق الشديدة الضعف التي لا تصلح في نظرهم للاعتبار كعدمهما ، لأنه لا فائدة من وجودها ، كما وصف الله الكفار بقوله : {صم بكم عمى فهم لا يرجعون} لعدم انتفاعهم بأسمائهم وأبصارهم وعقولهم بل وألسنتهم .
وأخيراً : تأمل قول الحافظ مستدركاً على تعقبه وتعقب غيره ، وهذا يدلل على أنهم يطلقون النفي ويقصدون نفي الطرق الصحيحة .
أيا صاحب المعيار تأدب وتخلق بأخلاق الإسلام واربأ بنفسك عن الاتهامات الباطلة والذم المقدع الذي سببه الهوى والتحزب الذميم بدون مسوغ شرعي .

والحاصل : أن صاحب المعيار قد فشل فشلاً ذريعاً في هذه الأمثلة الأربع في هذا الفصل ، ووقع حقيقة في أسوأ مما رمى به غيره ، وفي ذلك عبرة لمن يعتبر .

من المآخذ على صاحب المعيار :

- 1 — عدم فهمه لمنهج السلف وتفریقهم بين الإطلاق والتقييد في مثل المسألة التي نقاشني فيها ، وعدم استيعابه لقضايا الكتاب الذي تعرض لمناقشته محققه .
- 2 — رميء لي ظلماً بالعجلة والولع بتخطئة الناس ، وذلك داؤه .

رد تحامل صاحب المعيار ثم بيان وقوعه في أخطاء شنيعة على مذهبة

قال صاحب المعيار :

"المثال السادس : وهو شاهد على ضحالة فهم ربيع للنصوص ."

قال الحافظ : "روينا في أمالى الحاملى من طريق ابن عيينة عن ابن

حدعان عن أبي نصرة ، عن أبي سعيد — رضي الله [تعالى]^(١) عنه — رواه

قال : قول إبراهيم عليه [الصلة و]^(٢) السلام {والذي أطمع أن يغفر لي خطئي يوم الدين } [الشعراء : 82] في كذباته الثلاث (6) (535/2).

فأبُو سعيد فسر (الخطيئة) التي سأله إبراهيم عليه السلام الله أن يغفرها له : بالكذبات التي وقعت منه ..

قال ابن حجر في تفسير الآية (19/53— ط بولاق) : "وقيل : إن إبراهيم صلوات الله عليه عن بقوله : {والذي أطمع أن يغفر لي خطئي يوم الدين } والذى أرجو أن يغفر لي قوله {إني سقيم } [الصفات : 89] ، وقولي {بل فعله كبيرهم هذا} [الأنبياء: 63] ، وقولي لسارة : (إنما أختي) . ثم ساق بسنده عن مجاهد وعكرمة نحوه .

أما ربيع فقد استشكل قول أبي سعيد ، وظن أنه عد دعاء إبراهيم — عليه السلام — هذا من كذباته الثلاث !! فقال : "(6) غير واضح عد هذا في الثلاث فينظر ثم إنه في جميع النسخ الثلاثة " اهـ .

(١) سقط من المعيار .

(٢) سقط من المعيار .

قال صاحب المعيار :

"قلت: لو كلف ربيع نفسه قليلاً فراجع كتب التفسير لعلم سوء فهمه، ولما استشكل ما كان حلياً واضحاً عند غيره ، لكن ماله وللتحقيق !؟ وقد خطأ ربيع الحافظ في قوله : "وَكَمْلَتْ فَوَائِدُ الْمُسْتَخْرِجَاتِ بِهَذِهِ الْفَوَائِدِ السَّبْعَةِ" (4) (323/1) حيث علق قائلاً : "(4) كذا في جميع النسخ والصواب : السبع" اهـ .

ونسي هنا ما قرره هناك فقال : "ثُمَّ إِنَّهُ فِي النَّسْخَ الْثَّلَاثَةِ" فوقع في ما نعا على الحافظ !! وانظر مزيد بيان لذلك في الفصل العاشر⁽¹⁾ .

أقول: نعم أنا استشكلت ما تبادر إلى ذهني من هذا الكلام ، ولذا قلت: غير واضح فينظر ، فلم أقبله وطلبت من يقف عليه أن ينظر فيه ، ولا أدرى ما هو المانع الذي حال بيني وبين الرجوع إلى كتب التفسير .

ثانياً : من الأسباب التي جعلتني استشكّل هذه العبارة هو ضعف علي بن زيد بن جدعان فيما تبادر إلى ذهني أن ضعفه قد يؤدي به إلى مثل هذا التفسير الغريب الذي تبادر إلى ذهني .

ثالثاً : كثير من الصحابة والتابعين قد يتبادر إلى أذهانهم من نصوص القرآن والسنة معان غير سليمة، فيصوب خطأهم رسول الله ﷺ أو يصوب بعضهم بعضاً ، وكثير من المفسرين والمحاذين واللغويين يقعون في أخطاء في فهم نصوص القرآن والسنة وفي فهم مفردات اللغة فيصوب بعضهم خطأ بعض، ولا ينتقصهم أحد إلا أمثال صاحب المعيار من أهل الشغب .

(1) المعيار (ص 31 - 32) .

وقد وقع صاحب المعيار في عدد من الأخطاء في هذا الموضوع :
أوها : أن الحافظ بعد أن بين أن مثل هذا النوع من الرواية من قبيل المرفوع إلى النبي ﷺ ، فلو كنت على شيء من النهاة لعزوته بالصيغة المناسبة لضعفه إلى رسول الله ﷺ ولكنك غفلت فعروته مرتين إلى أبي سعيد ، فقلت : في (ص 31 س 4) من أسفل . فأبوا سعيد فسر الخطيئة . . . إلخ ، وقلت مرة ثانية في (ص 32) أما ربيع فقد استشكل قول أبي سعيد وظن أنه عد دعاء إبراهيم . . . إلخ .

ثانيها : مثل هذا الإسناد الذي فيه علي بن زيد بن جدعان ضعيف ، فما كان ينبغي أن يجزم بعزو متنه إلى أبي سعيد مرتين ، فأخطأ من جهتين :
1 — من جهة عزوه إلى أبي سعيد مع أنه حديث مرفوع إلى النبي ﷺ .
2 — من جهة الجزم به إلى أبي سعيد مع أن في إسناده رواياً ضعيفاً ألا وهو علي بن زيد بن جدعان .

وما كان هذا حال إسناده لا يجزم بعزوه إلى رسول الله ﷺ ولا إلى غيره ، فهل تعلم هذا يا صاحب المعيار ؟
لا أعتقد ذلك .

ثالثها : قوله : " خطأ ربيع الحافظ في قوله : " وكملت فوائد المستخرجات . . . إلى قوله ونسبي هنا ما قرره هناك فقال : " ثم إنه في جميع النسخ الثلاثة فوق في ما نعاہ على الحافظ "

فأقول : لم أنس هنا ما قررته هناك ، ولم أقع في ما نعيته على الحافظ ولكنك لم تفهم قوله ، وذلك أن قصدي التنبية على أن نسخ النكت كلها قد اشتركت في الخطأ حيث وجد فيها جميعها وصف الكذبات بلفظ ثلاثة

والصواب في نظري ثالث حيث إن المعلود مؤنث ، والقاعدة أن يذكر معه العدد فيقال : كذياته الثالث.

فلم تفهم ذلك فخُيل إليك أنني أخطأت ووَقْتَ في ما نعيته على الحافظ والأمر بخلاف ما خُيل إليك ، فبماذا تحكم الآن على نفسك^(١) في هذا العدد من الأخطاء التي منها حقاً أخطاء علمية تدل على عدم الوعي . مصطلحات أهل الحديث ، كما تدل على الغفلة الشديدة ، حيث صدر منك عدد من الأخطاء في أمر واحد استشكلاه ثم توقفت فيه وأحلت به على الناظر ، وسبب ذلك ظرف ضاغط علىّ ، أما أنت فمتفرغ ومتأن ومتعقب حذر محتاط لنفسه

(1) ولا سيما وهو يعلم أنني اعتمدت على خمس نسخ في تحقيق هذا الكتاب (النكت) لا على ثالث نسخ (انظر كلامه في المعيار (ص 58) فلم يحل علمه هذا بينه وبين ما وقع فيه من سوء الفهم .

الفصل السابع

إبطال ما تضمنه الفصل الخامس من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل الخامس :

بيان ضعف معرفة ربيع بأصول التخريج والحكم على الأسانيد :

المثال الأول :

ربيع يتغدر عليه الوقوف على حديث للنسائي في عمل اليوم والليلة. في التعليق رقم (9) (327/1-328) في تخريج حديث أبي هريرة " وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان . . ." الحديث . نقل ربيع عن الحافظ قوله في الفتح فيمن وصل إحدى روایات البخاري المعلقة : وقد وصله النسائي والإسماعيلي وأبو نعيم من طرق إلى عثمان المذكور . فعلى ربيع عليه بقوله : " وقد بحثت عن الحديث في المختى للنسائي فلم أجده ".

قال صاحب المعيار : " هو عند النسائي في (عمل اليوم والليلة) برقم (959)، وانظر تحفة الأشراف (344/10-345). فكان الأولى إذ لم يجد

في الصغرى أن يقول : لعله في الكبرى كما هو صنيع المحققين في هذا العلم الشريف⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : نسأل صاحب المعيار : هل كان كتاب عمل اليوم والليلة موجوداً مطبوعاً أو مخطوطاً في غير المغرب العربي ؟ بل كان الشائع حين عملي في النكت أن أصله السنن الكبير للنسائي مفقود، ذكر ذلك محقق تحفة الأشراف، فلا يطالب بتأريخ حديث من هذين الكتائين — وهذا حالمما وقت عملي — إلا من أعمى قلبه وعقله الهوى والجهل .

وأخيراً : فإن صاحب المعيار قام بعلاج ما يشبه الخطأ فوقع على منهجه المتعنت في عدد من الطوام منها الغفلة الشنيعة، ومنها ضحالة الفهم والجهل بمصطلحات أهل الحديث وإن في ذلك لعبرة .

ثانياً : إن هذا الحديث مما لا يلزمني البحث عنه وتأريخه عند من يعرف أصول البحث والتاريخ؛ لأنه لم يكن في الأحاديث التي ذكرها الحافظ في النكت وإنما ذكره في كتابه فتح الباري ، وإنما البحث عنه وتأريخه من نوع الزيادات المستحسنة في نظري ونظر غيري من يعرف أصول التأريخ.

ثالثاً : قول صاحب المعيار :

"فكان الأولى إذ لم يجد في الصغرى أن يقول لعله في الكبرى كما هو صنيع المحققين في هذا العلم الشريف"⁽²⁾.

. (1) المعيار (ص 33).

. (2) المعيار (33).

أقول : أما رأيت أنني صنعت صنع المحققين في هذا العلم الشريف بعد صفحة واحدة من هذا الكلام الذي انتقدته أى (ص 329) وفي النص الثاني بعد الحديث الذي قلت : إن لم أجده في النسائي مباشرة ، حديث (لولا أن أشق على أمي . . .) حيث عزاه الحافظ إلى البخاري ثم قال : وأخرجه النسائي ، وساق إسناده إلى أبي هريرة — رضي الله عنه — مرفوعاً . فقلت : لم أجده في سنن النسائي (المختبى) وهو في الكبرى ، انظر تحفة الأشراف (334/9) ثم هو في الموطأ . 2 — كتاب الطهارة 32 — باب ما جاء في السواك حديث (115) .

وعزا الحافظ حديثاً إلى النسائي ، ولم يذكر لفظه ولا موضعه ونسب إليه كلاماً ، فخرجت الحديث من المختبى ووجدت بعض الكلام الذي عزاه إلى النسائي ، ولم أجده بعده الآخر ، فقلت بعد تحرير الحديث والنص ، والنصل على موضعه وموضع ما وجدت من الكلام :

" ولم أجده قوله : إن هذا الحديث حيد ، وقد بحثت عنه كثيراً في سنن النسائي في ضوء تحفة الأشراف ، فلم أظفر به ، ولعله في الكبرى أو في نسخة وقف عليها الحافظ من الصغرى" النكت (398/1) ، فهل وقفت على هذا العمل فكتبتها أو أعماك الهوى عن رؤيتها؟ ، وكلا الأمرين شر والعياذ بالله .

قال : "المثال الثاني : ربيع يعزرو أثراً في مسند أبي يعلى إلى كتاب فتح المجيد!! .

ذكر الحافظ أثر ابن مسعود : (من أتى عرافاً . . إلخ) (529/2) وقال ربيع في تحريره : "(2) أخرجه أبو يعلى انظر فتح المجيد شرح كتاب التوحيد لعبدالرحمن بن حسن (ص 229) " اهـ .

قال صاحب المعيار : "لو صنع هذا طالب في قسم العقيدة لوبخ على مثل هذا العزو، فكيف بباحث يعد بحثاً لنيل درجة (العالمية العالية) في علوم الحديث فيحيل عزو المتقدم على المتأخر؟!"

وقد ذكر ربيع في مراجع بحثه (899/2) : "مسند أبي يعلى الموصلي ت(307) منه صورة في مكتبة الحرم المكي" اهـ. فلم لم يعزه إليه؟! وكان الأولى به — إن لم يتيسر له الوقوف عليه في المخطوط — أن يعزوه إلى جمجم الزوائد (118/5) والفتح (217/10) فإنهما أورداه وتكلما على إسناده⁽¹⁾.

أقول :

أولاًً : إنني قد خرحت الحديث من معرفة علوم الحديث للحاكم أبي عبدالله (ص 22)، والحاكم أحد تلاميذ تلاميذ أبي يعلى الموصلي، حيث أخذ عن ابن حبان وأبي علي النيسابوري وغيرهما من تلاميذ أبي يعلى فعصره قريب جداً من عصر أبي يعلى ، والعزو إليه أولى مئات المرات من العزو إلى كتاب الهيثمي وابن حجر المتأخر عصرهما .

وعزوت الحديث المذكور إلى الترغيب والترهيب للمنذري وهو أقدم من الهيثمي وابن حجر .

فلذا ترى صاحب المعيار يكتم عملي هذا .

لبروج قوله الأثيمة : "لو صنع هذا طالب في قسم العقيدة لوبخ على مثل هذا العزو، فكيف بباحث يعد بحثاً لنيل درجة (العالمية العالية) في علوم الحديث فيحيل عزو المتقدم على المتأخر؟!".

(1) المعيار (ص 34).

إنك يا صاحب المعيار من حزب لا تروج أعماله ودعوته إلا على عكازات الخيانات وبتر النصوص والتلبيس المضلل .

وانظر إلى إرشاده الحكيم حيث يقول :

"وكان الأولى به — إن لم يتيسر له الوقوف عليه في المخطوط — أن يعزوه إلى مجمع الروايد (١١٨/٥) ، والفتح (٢١٧/١٠) فإنهما أورداه وتكلما على إسناده" . وهما متأخران عن الحكم والمنذري .

وأقول : إن عملي في ذلك الوقت (١٣٩٩هـ) كاف لتخريج هذا الأثر وحالته الآن في (١٤١٦/١١/٨) إلى ابن حجر والهيثمي غير مقبولة ولا هي ما شية على أصول التخريج فلو كان يعرف ذلك لأحالني إلى موضع الحديث من الجزء التاسع من مسند أبي يعلى الموصلي الذي طبع في (١٤٠٧هـ) الذي ورد فيه الأثر المذكور ، إذ هو فيه في (ص ٢٨٠) برقم (٥٤٠٨) وأحالني على مسند البزار الذي طبع في (١٤١٤هـ) (٢٥٦/٥) رقم (١٨٧٧) .

المأخذ على صاحب المعيار :

- 1 — ظلمه الواضح في العنوان فإنه وضعه في غير موضعه .
- 2 — عدم إدراكه للفرق بين ما يلزم الباحث تخريجه وبين مالا يلزم .
- 3 — كتمانه للمصادر المتقدمة التي خرجت منها الحديث فعلاً .
- 4 — التكليف بما لا يطاق ، وهو التخريج من كتاين كانا وقت عمله مفقودين في نظر كثير من طلاب العلم وفي حدود علمهم .

قال صاحب المعيار :

"المثال الثالث :

ربيع يضعف حديث قراءة آية الكرسي دبر كل صلاة .
ذكر الحافظ أن ابن الجوزي ذكر في موضوعاته جملة من الأحاديث
الحسان قال : ك الحديث قراءة آية الكرسي دبر الصلاة . فإنه صحيح رواه
النسائي وصححه ابن حبان (849/2) .

قال ربيع في الكلام على الحديث :

"(1) . . . ثم رواه (يعني ابن الجوزي) — من حديث أبي أمامة، وقال :
قال الدارقطني: غريب من حديث الأهلي (يعني محمد بن زياد الأهلي) تفرد
به محمد بن حمير عنه.

قال يعقوب بن سفيان: ليس بالقوى.

وقال أبو حاتم: لا يحتاج به.

وقال الحافظ في محمد بن حمير إنه صدوق . التغريب (156/2).
وعد الذهبي في الميزان هذا الحديث من غرائبه. انظر الميزان (532/3)
ففي تصحیح الحافظ له نظر بل هو ضعيف في نظري من طريق أبي أمامة
وحدثنا جابر وعلي رضي الله عنهما لا يصلحان للاعتبار ولا ينهاضان لجبران
حديث أبي أمامة كما ترى، خصوصا وأن لفظ حديث جابر مختلف تماما عن
لفظ حديث أبي أمامة وعلي"⁽¹⁾ اهـ

. (1) المعيار (ص 34-35).

قلت : حديث أبي أمامة أخرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة» (رقم : 100) ، «والطبراني في الكبير» (رقم : 134/8) ، «وال الأوسط» (مجموع البحرين : 28/8-29) رقم (4654) ، «والدعا» (675) ، وابن السنى في «عمل اليوم والليلة» (124) من طرق عن محمد بن حمير عن محمد بن زياد الأهانى عنه مرفوعاً .

وإسناده حسن .

ابن حمير وثقة ابن معين ودحيم وابن حبان .

وقال النسائي والدارقطنى : ليس به بأس .

وقال أحمد : ما علمت إلا خيراً .

وقال ابن قانع : صالح .

وقال أبو حاتم : يكتب حدثه ولا يحتاج به .

وقال يعقوب بن سفيان : ليس بالقوى . (التهذيب 9/134-135) .

قال الحافظ في نتائج الأفكار (279/2) عن طعن يعقوب فيه : "هو حرج غير مفسر في حق من وثقه ابن معين، وأخرج له البخاري" وحسن الحديث .

وقال الحافظ ابن عبدالمادي في المحرر (ص 53) عن الحديث :

"لم يصب من ذكره في الموضوعات ، فإنه حديث صحيح " .

ونقل عن المنذري والدمياطي الدندنة حول تصحيحة وعن الميثمي أن إسناد الحديث حيد .

ثم قال :

"فقول ربيع : "بل هو ضعيف في نظري" يدل على ضعف نظره في أحوال الرواية ، فإن من هذا حاله يحسن حديثه بلا ريب وقد حكى فيه الجرح نقلا عن ابن الجوزي ، ولو تأمل في أقوال معدليه في ترجمته من التهذيب لتبين له وجه القول بتحسين الحديث .

وللحديث شاهد من رواية المغيرة بن شعبة يصحح به :
أخرجه أبو نعيم في الخلية (3/221) من رواية عمر بن إبراهيم عن محمد ابن كعب عنه مرفوعاً :

(من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة ، ما بينه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت ، فإذا مات دخل الجنة) وعمر هذا ذكره ابن حبان في الثقات، وذكره العقيلي في الضعفاء ، أورد له حديثا غيره عن محمد بن كعب .
وقال : لا يتابع عليه . اللسان (4/279-280)^(١).

أقول :

أولاً : طوّل وهوّل صاحب المعيار الذي يظن أن الاختلاف بين أهل الحديث ينافي بـممثل أساليب الأحزاب في المعارك الانتخابية، فحديث ذكره ابن الجوزي في موضوعاته واستغربه الدارقطني من حديث الألهاني وعده الذهبي في غرائب محمد بن حمير وتكلم في محمد بن حمير عدد من أئمة الحديث؛ كيف يهول على من ترجم له ضعفه، ثم يخصل بالنقد ربيعاً بمالا يقال فيمن ذكر هذا

(١) المعيار (ص 36-37).

الحديث في الموضوعات ، فلا أدرى على أي منهج يسير صاحب المعيار في مثل هذه الأمور .

ثانياً : قال الحافظ في نتائج الأفكار بعد تخریج الحديث من الكبير للطبراني :

" قلت : وهو من رجال البخاري — يعني محمد بن حمیر — وكذا شیخه ، وقد غفل أبو الفرج بن الجوزي فأورد هذا الحديث في الموضوعات من طريق الدارقطني ، ولم يستدل لدعاه إلا بقول يعقوب بن سفيان : محمد بن حمیر ليس بالقوي .

قلت : وهو جرح غير مفسر في حق من وثقه ابن معین وأخرج له البخاري .

سلمنا ، لكنه لا يستلزم أن يكون ما رواه موضوعاً .
وقد أنكر الحافظ الضياء هذا على ابن الجوزي ، وأخرجه في الأحاديث المختارة مما ليس في الصحيحين .

وقال ابن عبدالهادي : لم يصب أبو الفرج ، والحديث صحيح .
قلت : لم أجده للمتقدمين تصحيحاً لتصحیحه — كذا — .
هذا ما قاله الحافظ في نتائج الأفكار ، فلماذا حذف صاحب المعيار قول الحافظ :

"سلمنا ، لكنه لا يستلزم أن يكون ما رواه موضوعاً" ؟ .
فالحافظ هنا نفى عنه أن يكون موضوعاً ولم ينف عنه الضعف .
ولماذا حذف صاحب المعيار تعقبه على ابن عبدالهادي بقوله : "لم أجده للمتقدمين تصحيحاً لتصحیحه" ؟

لا أدرى ولعله حشى أن يعكر على رأيه في هذا الحديث .

ثالثاً : هذا الحديث مما تختلف فيه أنظار العلماء فهو كما ترى :

1 — من العلماء من حكم عليه بالوضع كابن الجوزي وهذا تشدد.

2 — ومنهم من استغربه كالدارقطني والذهبي .

3 — ومنهم من صححه ، ومنهم من حسنـه .

وكل ذلك راجع إلى أحكامهم على محمد بن حمير ، فإذا ترجح للباحث ضعفه بناء على تقديم الجرح فيه فلا يشنع عليه إلا أهل الجهل والهوى . وإذا حسنـه آخر لا يشنع عليه ، فإن ذلك بناء منه على تقديم التعديل على الجرح .

واللازم في هذا هو قصد الحق وتجنب الهوى .

صاحب الهوى آثم ، وقادـد الحق المجتهد — بعد بذل الوسع — مأجور أصاب أو أحطأ .

هذا ما عليه أهل الحديث والسنـة، ودع عنك أهل الأهواء فإن الغالـب على أقوالـهم وموافـقـهم الهوى، فتكون النـتيـجة أنـ ما يقولـونـه باطلـ مـرفـوضـ عندـ أـهـلـ الـعـدـلـ وـالـنـهـىـ وـالـإـنـصـافـ .

رابعاً : قولـ صاحـبـ المـعيـارـ :

" ولـ الحديثـ شـاهـدـ منـ روـاـيـةـ المـغـيـرـةـ بنـ شـعـبـةـ يـصـحـحـ بهـ أـخـرـجـهـ أـبـوـ نـعـيمـ فيـ الـخـلـيـةـ (221/3) . . . إـلـخـ " .

فيـ هـذـاـ أـنـ صـاحـبـ المـعيـارـ حـذـفـ حـكـمـ أـبـيـ نـعـيمـ عـلـىـ الـحـدـيـثـ حـيـثـ قـالـ

أـبـوـ نـعـيمـ :

"هذا حديث غريب من حديث المغيرة تفرد به هاشم بن هاشم عن عمر عنه"⁽¹⁾.

ثم إن عمر هذا مجھول لم يرو عنه إلا هاشم بن هاشم ، والحديث غريب من حديث المغيرة بن شعبة ، والمعروف المشهور عنه في الذكر دبر الصلاة ، ما رواه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي : "أن النبي ﷺ كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة :

(لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ
شَيْءٍ قَدِيرٌ...) الحديث .

فحالة عمر بن إبراهيم وإغرابه بحديث آية الكرسي يمنعان من الاستشهاد به . والله أعلم .

وما يؤخذ على صاحب المعيار :

- 1 — حذفه لأمور لها دخل وتأثير في الحكم على الحديث .
- 2 — تقويته للحديث بما لا يصلح للتقوية بعد حذف ما يدل على تضعيف الحديث المستشهد به ، وتجاهله عن جهالة الراوي وإغرابه بالحديث .
- 3 — طعنه في ربيع بما لا يجوز أن يطعن ، وتخفيصه بالطعن دون من سبقه في الحكم على الحديث وهم عدد من الأئمة؛ دليل على ظلمه واتباعه لأهوائه وأغراضه ، وأنا لا أجيئ له أن يطعن في أحد منهم ، ولكن آخذه باتباع هواه .

. (1) الخلية 3/221.

قال صاحب المعيار :

"المثال الرابع :

ربيع يصحح إسنادا فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : لا شك أن الحديث صحيح. بمجموع طرقه إذ يقوى الحديث ابن أبي ليلى ما رواه الإمام أحمد⁽²⁾ قال ثنا يعقوب ثنا أبي عن ابن إسحاق حديث عبد الله بن أبي نجيح عن مجاهد بن جبر عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قد كان أهدى جمل أبي جهل الذي كان استلب يوم بدر، في رأسه برة من فضة عام الحديبية في هديه. وقال في موضع آخر : ليعيظ بذلك المشركين"

وساقه أبو داود⁽³⁾ من طريقين مدارهما على ابن إسحاق عن ابن أبي نجيح حديثي مجاهد عن ابن عباس به، وساقه البيهقي في السنن الكبرى⁽⁴⁾ من عدة طرق، مدارها على ابن عباس وعلى أنس بن مالك عن أبي بكر وبعضها مرسلا.

فبمجموع هذه الطرق يرتقي الحديث إلى درجة الصحة.

ثانياً : كنت ظنت أن هذا التصحيح خطأ مطبعي، لكنني رجعت إلى الأصل عندي فوجده مبني، ولعل سبب ذلك التصحيح ، أنه استقر في ذهني صحة الحديث، فصحته بناء على ذلك، والدليل على ما أقول : أنني كتبت

. (1) المعيار (ص 37).

. (2) 261/1.

. (3) 360/2 (حديث رقم 1749).

. (4) 230/5.

رجعت إلى سنن البيهقي ونقلت منه إسناد يعلى بن عبيد عن سفيان عن منصور عن مسمى عن ابن عباس واطلعت على مجموع الطرق لهذا الحديث^(١).

ثالثاً : كم من إمام صحيح حديثاً ضعيفاً ؛ بل موضوعاً والعكس، كالحاكم وكالترمذى صحيح حديث كثير بن عبدالله بن عوف المزني (الصلح حائز بين المسلمين)^(٢) .

وقد قال فيه ابن معين: ليس بشيء.

وقال فيه الشافعى وأبو داود : ركن من أركان الكذب^(٣) .

وطعن فيه غير واحد من الأئمة .

أفظفرت بما تريد ؟ كلا ، وهل حط ذلك شيئاً من قدر أئمة السنة والحديث إن كنت تدرى ما تقول !؟

إذا كان عندك غيرة على الإسلام فعليك باتباع سبيل المؤمنين في أهل البدع، الذين جند بعض أهل الأهواء — الذين تعرفهم — أنفسهم للدفاع عنهم ولعلك من هذا الحزب، والدليل على ما أقول : هذا الكتاب المخزي بما فيه من ظلم وعسف وتضخيم وتهويل.

قال صاحب المعيار متعالماً :

(١) انظر النكث (875/2).

(٢) الترمذى (626/3) .

(٣) انظر ميزان الاعتدال للذهبي (407/3) .

"قلت انظر كيف صحق الإسناد مع أن فيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال عنه الحافظ في التقرير رقم (6081) : صدوق سى الحفظ حداً" اهـ

وحسبك دليلاً على معرفته في الحكم على أسانيد لا يخفى حال رواهـا على صغار طلبة الحديث . أقول : فحسبك هذا دليلاً على حرأة صاحب المعيار على الكذب ، فأين هي الأسانيد التي أخطأـت في الحكم عليها ويرـفـها صغار طلبة العلم ؟ بل وـكـبارـ العـلـمـاءـ .

وحسبك دليلاً على جورـهـ في الأحكـامـ هـذـاـ الـكتـابـ ،ـ فـهـوـ إـذـاـ لمـ يـتبـ أحدـ القـضاـةـ الـثـلـاثـةـ الـذـيـنـ قـالـ فـيـهـمـ الرـسـوـلـ ﷺـ :ـ (ـالـقـضاـةـ ثـلـاثـةـ ،ـ وـاحـدـ فيـ الجـنـةـ ،ـ وـاثـنـانـ فيـ النـارـ ،ـ فـأـمـاـ الـذـيـ فـيـ الجـنـةـ فـرـجـلـ عـرـفـ الـحـقـ فـقـضـىـ بـهـ ،ـ وـرـجـلـ عـرـفـ الـحـقـ فـجـارـ فـهـوـ فيـ النـارـ ،ـ وـرـجـلـ قـضـىـ لـلـنـاسـ عـلـىـ جـهـلـ فـهـوـ فيـ النـارـ)ـ⁽¹⁾ـ وـقـدـ جـمـعـ هـذـاـ مـسـكـيـنـ صـفـيـ الأـخـيـرـينـ ،ـ وـهـذـاـ دـاءـ قـلـمـاـ يـسـلـمـ مـنـ حـزـبـ مـحـترـقـ.

رابعاً: أن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فقيه إمام من أعلام الأمة، تكلـمـ فـيـ الإـلـمـامـ أـحـمـدـ وـيـحـيـيـ بـنـ مـعـيـنـ وـغـيـرـهـماـ مـنـ جـهـةـ حـفـظـهـ،ـ معـ اـحـتـرـامـهـمـ لـهـ وـاعـتـرـافـهـمـ بـمـكـانـتـهـ وـفـقـهـهـ.

وـوـثـقـهـ آـخـرـوـنـ ،ـ قـالـ يـعقوـبـ بـنـ سـفـيـانـ⁽²⁾ـ :ـ ثـقـةـ عـدـلـ .

وـقـالـ الدـارـقـطـنـيـ⁽³⁾ـ :ـ ثـقـةـ فـيـ حـدـيـثـهـ شـيـءـ .

(1) أخرجه أبو داود (5/4) حديث (3573) ، والترمذى (604/3) حديث (1322) ، وابن ماجة (2315) حديث (776/2).

(2) المعرفة (482/3).

(3) السنن (124/1).

وقال العجلبي^(١) : صدوق ثقة ، وكان فقيها صاحب سنة.

وقال الذهبي في الميزان^(٢) : "صدوق إمام سئ الحفظ ، وقد وثق".
وقال في الكاشف^(٣) : "قال أحمد : سئ الحفظ ، وقال أبو حاتم : محله
الصدق" .

وأخيراً قد دلت الشواهد على أنه ضبط هذا الحديث .

فالعجب من اقتصار صاحب المعيار هنا على التقرير في ترجمة ابن أبي ليلى، مع أنه هوش على اقتصاري في ترجمة محمد بن حمير على ما في التقرير، وطعن في معرفتي بأحوال الرواية ، ثم وقع فيما شنّع به عليّ بعد اثنى عشر سطراً ، وكان من حق إسناد ابن أبي ليلى على مذهبة أن يحسنه ثم يصححه بناء على ماله من شواهد، ولكن الله في خلقه شؤون.

والفرق بيني وبينه أن الأمر جاء مني عفوأ وجاء منه قصداً، والله الجبار
المتقم يحاسب كلاً منا على قصده .

المأخذ على صاحب المعيار :

1 — يؤخذ علىي — أنا ربيع — أنه وجد في النكت قوله : "وهو إسناد
صحيح" ولعله سبق قلم كما أشرت، وكان ينبغي أن أقول : إن هذا الإسناد

(١) ترتيب الهيثمي للثقات (ص 407).

(٢) رقم 613/3 (7825).

(٣) رقم 193/2 (5000).

ضعيف أو حسن لكنه يعتضد بطرق أخرى، فيرتقي بها إلى الحسن أو الصحة، والعذر ما ذكرته في صلب البحث.

2 — ويؤخذ على صاحب المعيار مبالغته وتهويله وظلمه في شيء يقع في أكثر منه أئمة، ولا يضرهم ذلك في نظر العقلاة والعلماء المنصفين، فهو سائر على منهج يأنف منه غلاة الخوارج.

3 — وقوعه فيما يعنى به، وهو الاقتصرار على ما في التقرير في ترجمة ابن أبي ليلى، والفرق بيني وبينه أن هذا نادر مني ، ووقع مني عفواً، بينما هو وقع فيه عن قصد كما عرف من حاله.

❖ دحض مأخذ باطل لصاحب المعيار

قال صاحب المعيار :

"المثال الخامس :

ربيع يضرب مثلاً بحكاية موضوعة :

ذكر الحافظ أن من جملة القرائن الدالة على الوضع الإفراط بالوعد العظيم على الفعل اليسير (843/2).

فمثل ربيع لذلك قائلاً : "(4) انظر مثلاً حكاية القصاص الذي روى قصة في نحو عشرين ورقة بحضور الإمامين أحمد بن حنبل وبيحيى بن معين في كتاب الموضوعات لابن الجوزي (46/1). وأولها قال رسول الله ﷺ : (من قال لا إله إلا الله خلق الله كل كلمة منها طيراً) الحكاية . واستشهد بها ربيع أيضاً في موضع آخر . . (856/2 تعليق 4).

ثم قال صاحب المعيار :

"قلت : قد أخرجها ابن الجوزي من طريق إبراهيم بن عبد الواحد عن حعفر بن محمد الطيالسي ، قال الذهبي في الميزان (47/1) في ترجمة إبراهيم : "لا أدرى من هوذا أتي بحكاية منكرة أخاف ألا(1) تكون من وضعه، ثم ذكر هذه الحكاية .

(1) كذا : والصواب إبدالها بـ (أن)، وهذا دليل على ضعف فهم صاحب المعيار المتعلم ، فمثله كمثل ذلك الناسخ الذي كان ينسخ كتاباً، فوجد على كلمة منه ذباباً، فأخذ ذباباً فضغط عليه فوق تلك الكلمة .

ثم كيف يتصور سكوت الإمامين أحمد وابن معين عن الإنكار على هذا الكذاب الذي ساقه حديثا⁽¹⁾ مكتذوبا في عشرين ورقة على العامة دون أن يقوموا بالإنكار عليه وتحذير العامة منه، مع ما علم عنهم من حرصهما الشديد على الذب عن حديث النبي ﷺ !!⁽²⁾.

أقول :

أولاً : فيما يتعلق بنقل القصة فقد تداولها العلماء، مثل ابن حبان في كتابه المجموعين⁽³⁾، والحاكم في «المدخل إلى الإكليل»⁽⁴⁾، وابن الجوزي في كتابه «الموضوعات»⁽⁵⁾، وكتاب «القصاص والمذكرين»⁽⁶⁾، وابن القيم في «المنار المنيف»⁽⁷⁾، والسيوطني في «اللالي المصنوعة»⁽⁸⁾ ، وأحمد شاكر في «تعليقه على مختصر ابن كثير لفديمة ابن الصلاح» — الباعث الحيث —⁽⁹⁾ ، والسيوطني في «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص»⁽¹⁰⁾ ، وذكرها الذهبي في «السير»⁽¹¹⁾ قال: أبو عبد الله الحاكم سمعت الزبير بن عبد الواحد الحافظ ، قال : حدثنا

(1) في المعيار (حديث) وهو خطأ .

(2) المعيار (ص 38—39) .

(3) (85/1) .

(4) ضمن مجموعة الرسائل الكمالية (ص 102) .

(5) (46/1) .

(6) (ص 303—304) .

(7) (ص 50—51) .

(8) (346/2) .

(9) (ص 85) تعليق أحمد شاكر.

(10) (ص 142—144) .

(11) (86، 300/11) وساقها بهذا الإسناد في الموضع الأول.

ابراهيم بن عبد الواحد البكري سمعت جعفر الطيالسي يقول : صلى الله عليه وسلم
حنبل و يحيى بن معين في مسجد الرصافة فقام قاص . . . و ساق القصة .

وقال عقبها : "هذه حكاية عجيبة وراوتها البكري لا أعرفه ، فأخاف أن يكون وضعها" ونقلها الذهبي في موضع آخر من السير ، فقال :"البيهقي أخبرنا أبو عبدالله الحافظ ، حدثنا الزبير بن عبد الواحد ، وساق بقية الإسناد والحكاية ثم قال عقبها : هذه الحكاية اشتهرت على ألسنة الجماعة وهي باطلة ، أظن البلدي وضعها ، ويعرف بالمعصوب ، رواها عنه — أيضاً — أبو حاتم بن حبان فارتفعت عنه الجحالة".

أقول : وسمعها منه الإمام الحافظ القدوة العابد الزبير بن عبد الواحد الأسد ابازى المهدانى الراحلة صاحب التصانيف^(١) .

وساقها هو وابن حبان مساق التسليم له، وتابعهما الحاكم والبيهقي، ولو
كان كذاباً ما ساقوها على هذا الوجه ، فالظاهر أنهم يوثقونه .

ثانياً : القصة قد تداوّلها عدد كثير من العلماء الغيورين على سنة رسول الله ﷺ للتحذير من القصاص الكاذبين ، ومن الكذب على رسول الله ﷺ ولفضح الوضاعين على رسول الله ﷺ .

— وقال الإمام ابن القيم — رحمة الله تعالى — :

"فصل : ونحن ننبه على أمور كليلة يعرف بها كون الحديث موضوعاً ،
فمنها :

اشتماله على أمثال هذه المجازفات، التي لا يقول مثلها رسول الله ﷺ وهي كثيرة جداً⁽¹⁾، وساق هذه الحكاية مثلاً لهذه المجازفات.

⁽¹⁾ انظر ترجمته في السير (570/15—571).

وعلى كل حال ، سواء وثقنا إبراهيم بن عبد الواحد أو أهمناه بوضع هذه الحكاية والحديث المكذوب ، فإن الحديث يصلح للتمثيل به لأكذب الكذب على رسول الله ﷺ ، فالاعتراض على التمثيل به لا يحصل إلا من لا يفقه ولا يعي ، ثم إنه لا يطعن بهذه القصة إلا على من يستشهد بها مستدلاً بها معتقداً صحتها مؤمناً بمضمونها ، وداعياً إليه لا على من يسوقها لبيان كذبها .
فإن كان لا بد من الطعن ، فليطعن في هؤلاء العلماء الذين تناقلوها عصراً بعد عصر .

ثالثاً : قال صاحب المعيار : "ثم كيف يتصور سكوت الإمامين أحمد وابن معين عن الإنكار على هذا الكذاب الذي ساق حديثاً مكذوباً في عشرين ورقة على العامة دون أن يقوموا بالإنكار عليه وتحذير العامة منه" ⁽²⁾ .

أقول : إنه قد ذكر في الحكاية أنهما أنكرا عليه ، وأشارت إلى هذا الإنكار حينما سقت جزءاً من الحكاية، فسقت منها "... فسأله يحيى بن معين عمن حدثه بها ، فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، فقال يحيى : أنا يحيى وهذا أحمد ، ما سمعنا بهذا قط ... فقال : لم أزل أسمع أن يحيى بن معين أحمق ما تحققته إلا الساعة ، كأن ليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيرهما ، قد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين " فقد أنكرا عليه ، ولعلهما ما كانوا يستطيعان إعلان الإنكار عليه ، فإنه لا يبعد أن يكون في مسجد حيه وله مكانة عند أهل هذا المسجد والحي ، فأنكرا عليه حسب

(1) المنار المنيف (ص 50-51) .

(2) المعيار (ص 39) .

قد رهمما ، إن صحت القصة ويمكن أن يقال : إنهما لما أنكرا عليه سمع وشهد
إنكارهما عدد كثير من الناس .

وعلى كل حال، فقد ارتكب صاحب المعيار خيانة في حذفه هذا الإنكار
الذي سقطه من القصة؛ ليتسنى له التهويش والطعن، والشىء من معدنه لا
يستغرب.

المأخذ على صاحب المعيار :

- 1 — أنه أول من طعن بإيراد هذه القصة للتمثيل بالكذب على رسول الله ﷺ فيما أعلم .
- 2 — يلرمه الطعن في كل الأئمة الذين تداولوا هذه القصة وهم كثر.
- 3 — حذفه من كلامي ما يدل على أن أحمد وابن معين أنكرا على هذا القاص في حدود طاقتهمما إن صحت القصة .

الفصل الثامن

إبطال ما تضمنه الفصل السادس من المعيار

إبطال قول صاحب المعيار :

"الفصل السادس بيان ضعف معرفة ربيع بقضايا علم مصطلح الحديث"⁽¹⁾ ، وإثبات أن هذا وصفه وداؤه .

لقد ناقشت تحت هذا العنوان الكاذب، معرفة الشاذ والمنكر وتعريف الصحيح ، وهذه أمور أعرفها من السنة الأولى من المرحلة الثانوية، ويعرفها كل طالب العلم الذين يدرسون هذا العلم ؛ بل أعرف أنا والحمد لله هذه القضايا قبل المرحلة الثانوية ؛ ولكن الرجل لا يفهم ولا يصدق في نقشه، كل ما في الأمر أنني تعقبت الحافظ ابن حجر على تنكifice على ابن الصلاح ، ولا أزال أرى أنني على صواب في تعقباتي وتعقبه علي نوع من السفسطة ينبو السمع عنها.

قال :

"المثال الأول :

قال الحافظ : "مراده — يعني : ابن الصلاح — بالشاذ هنا — أي : في تعريف الحديث الصحيح ما يخالف الراوي فيه من هو أحفظ منه أو أكثر كما

. (1) المعيار (ص 40).

فسره الشافعی لا مطلق تفرد الثقة كما فسره به الخليلی، فافهم ذلك^(۱) . (236/1-237)

فعلم ربيع على ذلك متعمقاً بقوله: "(1) ولكن ابن الصلاح قرر أن الشاذ قسمان:
أحد هما: الحديث الفرد المخالف.

والثاني : الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لما
يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف . (مقدمة ابن الصلاح ص 71) .
ومنه يظهر أن ابن الصلاح لم يقصد بالشاذ ما فسره الشافعي . اهـ

قال صاحب المعيار :

"قلت : الحافظ لم يخف عليه هذا التقسيم، وإنما قصد بيان معنى الشذوذ في تعريف ابن الصلاح لحد الحديث الصحيح حين قال : أن لا يكون شادا ولا معللا . وأشار إلى ذلك بقوله (هنا) فليس على إطلاقه حتى يُتعقب عليه . ومن المعلوم أن القسم الثاني من الشاذ لا مدخل له هنا — كما ذكر الحافظ — لأن راوي الصحيح فيه من الثقة والضبط ما يقع جابرا لتفريده .

فكان الحافظ يقصد رباعاً في قوله : "فافهم ذلك" ⁽²⁾
أقول :

أولاً : إن صاحب المعيار لم يستطع أن يسوق حجة لبيان أحقيته كلام الحافظ، ولا أظنه يفهم كلام نفسه، وأقوى حجة عنده قول الحافظ (هنا) والقارئ العادي يفهم كلام الحافظ بدون قوله: " هنا".

• (1) المعيار (ص 40)

. (41) المعيار (2)

ثانياً : انظر إلى تصرف الحافظ نفسه، و موقفه من اعتراض على ابن الصلاح بقوله : "كان ينبغي أن يزيد قيد القدر بأن يقول : ولا معللاً . قال الحافظ : "... والجواب عن المصنف أنه لم يخل باحتراز ذلك ، بل قوله : ولا يكون معللاً. إنما يظهر من تعريفه المعلل (وقد عرّف) فيما بعد أنه الحديث الذي اطلع في إسناده الذي ظاهره السلامة على علة خفية قادحة ، فلما اشترط انتفاء المعلل دل على أنه اشترط انتفاء ما فيه علة خفية قادحة" ⁽¹⁾ .

فانظر كيف أجاب الحافظ على من اعتراض على ابن الصلاح، بإطلاق المعلل من قيد القدر في النوع الأول، بما قيده به في النوع الثامن عشر المعلل، فكذلك لما حمل الحافظ قول ابن الصلاح في تعريف الصحيح (ولا يكون شاذًا) على قول الشافعى في الشاذ، وزعم أن هذا هو مراد ابن الصلاح .
بين ربيع مراد ابن الصلاح وفسره بكلامه في الشاذ، ذلك أن الحافظ لم يسوق دليلاً واضحاً على أن مراد ابن الصلاح بالشاذ تعريف الشافعى للشاذ .
وأما ربيع فقد ساق الدليل من كلام ابن الصلاح في نوع الشاذ، كما ساق الحافظ الدليل على من اعتراض على ابن الصلاح في المعلل من كلام ابن الصلاح في نوع المعلل .

ثالثاً : كم تعريفاً في نظرك عند ابن الصلاح للشاذ، إذ يفيد كلامك أن له غير تعريف، فأخبرنا بذلك بالأدلة ، فإن عجزت فاعرف قدر نفسك فإنه أفع لك.

. (1) النكت (236/1).

﴿ مجازفة طائشة ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثاني : نقل الحافظ قول ابن الصلاح : " وإن كان بعيداً من ذلك ردنا ما انفرد به وكان من قبيل الشاذ المنكر . . ".

ثم علق عليه بقوله : "هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادافان (2) والتحقيق خلاف ذلك " (673/2).

فعلق ربيع على ذلك بقوله : "(2) قد صرخ ابن الصلاح بأن المنكر يعني الشاذ حيث قال : وعند هذا نقول: المنكر ينقسم قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه معناه مقدمة ابن الصلاح (ص 72). اهـ .

قال صاحب المعيار : " قلت : معنى قول ابن الصلاح أن المنكر يعني الشاذ يعني به اتفاق هذين النوعين في كون راويهما قد تفرداً بما رواه ، فإن كان تفرده دون مخالفته لغيره من الرواية فقسم ، وإن جمع إلى التفرد المخالفته فقسم آخر. ولهذا انقسم المنكر — وكذا الشاذ — إلى قسمين غير أن ثمة اختلافاً فارقاً بين النوعين فراوي الشاذ ثقة، وراوي المنكر ضعيف .

وقد فهم ربيع من قول ابن الصلاح أن المنكر يعني الشاذ أي من كل وجه، ولهذا أورد هذا الكلام متعمقاً، الحافظ في قوله : "هذا يعطي أن الشاذ والمنكر عنده مترادافان"(1).

أقول :

أولاً : إن مقالة صاحب المعيار عن ابن الصلاح قول باطل ناشئ عن سوء الفهم .

(1) المعيار (ص 41 – 42).

ثانياً : أنه ليس بيني وبين الحافظ ابن حجر اختلاف ، فكلامي مؤيد لكتابه ، وأنا مستدل له بما نقلته عن ابن الصلاح، ولست مستدلاً عليه ولا متعقباً له .

ثالثاً : هذا الذي فهمه الحافظ وهو واضح وأيدته هو المعروف عن ابن الصلاح، وقد صرحت به غير مرة .

قال في نوع الشاذ، بعد أن تحدث عن رواية الفرد الثقة غير المخالف: "إإن لم يكن من يوثق بحفظه وإتقانه لذلك الذي انفرد به ، كان انفراده خارماً له مزحزاً له عن حيز الصحيح ، ثم هو بعد ذلك دائراً بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه ، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرده، استحسنا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، وكان من قبيل الشاذ المكروه، فخرج من ذلك أن الشاذ المردود قسمان : أحدهما : الحديث الفرد المخالف .

والثاني : الفرد الذي ليس في روايه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرد والشذوذ من النكارة والضعف ، والله أعلم .

فانظر إلى قوله : "من قبيل الشاذ المكروه" وانظر آخر كتابه . وذكر في نوع المكروه تعريف البرديجي للمكروه ، بأنه الحديث الذي ينفرد به الرجل ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر . ثم قال : "فأطلق البرديجي ذلك ولم يفصل" ، وإطلاق الحكم على التفرد بالرد أو النكارة أو الشذوذ موجود في كلام كثير من أهل الحديث، والصواب فيه التفصيل الذي بيناه آنفاً في شرح الشاذ، وعند هذا نقول : المكروه ينقسم إلى قسمين على ما ذكرناه في الشاذ فإنه بمعناه .

فمثال الأول : وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات رواية مالك عن الزهري عن علي بن الحسين عن عمر بن عثمان عن أسامة بن زيد عن رسول الله ﷺ قال : (لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم) . فخالف مالك غيره من الثقات في قوله : عمر بن عثمان بضم العين .

فأنت ترى أنه مثل للقسم الأول من المنكر . بمخالفة الإمام مالك للثقات .

ثم قال : "ومثال الثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده، ما رويناه من حديث أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس، عن هشام بن عروة ، عن أبيه عن عائشة — رضي الله عنها — قال رسول الله ﷺ : (كلوا البلح بالتمر.. الحديث) تفرد به أبو زكير وهو شيخ صالح ، أخرج عنه مسلم في كتابه ، غير أنه لم يبلغ مبلغ من يحتمل تفرده"^(١) .

وذكر السخاوي أن مذهب ابن الصلاح عدم الفرق بين المنكر والشاذ^(٢) .

وقال السيوطي في التدريب^(٣) : "نبهات : الأول قد علم مما تقدم ؛ بل من صريح كلام ابن الصلاح أن الشاذ والمنكر بمعنى ، وقال شيخ الإسلام: إن الشاذ والمنكر يجتمعان في اشتراط المخالفه ويفترقان في أن الشاذ راویه ثقة أو صدوق ، والمنكر راویه ضعيف وقد غفل من سوئي بينهما" .

وقد اتفق العراقي ابن الصلاح في حكمه على حديث مالك بأنه منكر حيث قال : "وفيه نظر من حيث إن هذا الحديث ليس منكر، ولم يطلق عليه

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص 71).

(٢) انظر فتح المغيث (240/1) ط. الجامعة السلفية ببنارس.

(٣) (ص 152).

أحد اسم النكارة فيما رأيت، والمتن ليس منكر ، وغايتها أن يكون السند منكراً أو شاذًا لمخالفة مالك للثغرات في ذلك . . .^(١).

وقال الحافظ ابن حجر في نزهة النظر^(٢) بعد أن فرق بين الشاذ والمنكر:

"وقد غفل من سوئي بينهما "

قال الصناعي : "أراد به ابن الصلاح"^(٣)

وكذا قال ملا علي قاري^(٤).

وقال السيوطي في ألفيته^(٥):

..... والذى رأى ترافق المنكر والشاذ نائى

يريد به ابن الصلاح .

بيان لك من هذا خطأ صاحب المعيار علىٰ وعلى الحافظ وعلى ابن الصلاح ، وأنه قد أبعد النجعة جداً بقوله هذا ، وخالف به العلماء المذكورين في أمر واضح جلي ، لم يقحمه في مخالفتهم إلا جهله وسوء قصده ، فليعرف قدر نفسه ولا يدخلها فيما لا معرفة لها به.

(١) شرح ألفية العراقي — مع فتح الباقي (٢٠٠/١).

(٢) (ص ٩٩) مع النكت لعلي حسن عبدالحميد.

(٣) توضيح الأفكار (٦/٢).

(٤) شرح شرح النخبة (ص ٣٤٢) ط. شركة دار الأرقام.

(٥) (ص ٣٩) مع شرح الشيخ أحمد شاكر .

﴿ اعتراض خاطئ ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثالث :

ذكر الحافظ قول ابن الصلاح : "إذا كان راوي الحديث متائراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروي حديثه من غير وجه ، فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يرقى حدديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح".

قال الحافظ : "فيه أمور . . . ثم قال : "وثانيهما : إن وصف الحديث بالصحة إذا قصر عن رتبة الصحيح ، وكان على شرط الحسن إذا روى من وجه آخر لا يدخل في التعريف الذي عرف به الصحيح أولاً. فإذا أن يزيد في حد الصحيح ما يعطي أن هذا أيضاً يسمى صحيحاً ، وإما أن لا يسمى هذا صحيحاً، والحق أنه من طريق النظر يسمى صحيحاً، وينبغي أن يزداد في التعريف بالصحيح فيقال : هو الحديث الذي يتصل إسناده بنقل العدل التام الضبط — أو القاصر عنه إذا اعتمد — عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً" (417/1).

فعلم ربيع بقوله : "(3) أنت ترى أن الحافظ قد اعتبر هنا على ابن الصلاح في تعريف الصحيح ورأى أنه ينبغي أن يزداد في التعريف ما ذكره ، ولكن الحافظ قد عرّف الصحيح في نخبة الفكر وشرحها (ص 32، 29). بما يوافق تعريف ابن الصلاح وغيره بين الصحيح لذاته وال الصحيح لغيره. فقال: ". . وخير الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السنن غير معل ولا شاذ هو الصحيح لذاته. . . فإن خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح".

والظاهر أن الحافظ غير رأيه لأن تأليفه للنخبة كان بعد تأليف النكت بدليل إحالته في النخبة وشرحها على ما في النكت. انظر نزهة النظر (ص 41) "انتهى كلام ربيع .
قال صاحب المعيار :

"قلت : ابن الصلاح قسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف، ثم قال: أما الحديث الصحيح فهو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللا" (المقدمة ص 7-8).

فقد اقتصر في تعريفه للحديث الصحيح على الصحيح لذاته ولم يشر إلى الصحيح لغيره إلا عند كلامه على الحديث الحسن والذي أورده الحافظ، وكان الاعتراض على حد الصحيح عند ابن الصلاح في أنه أغفل الصحيح لغيره ولهذا اقترح الحافظ تعديل تعريف ابن الصلاح بزيادة (أو القاصر عنه إذا اعتمد) ليدخل فيه الصحيح لغيره، وهذا دليل على دقة فهمه رحمه الله .

فزعم ربيع أن الحافظ قد عرف الصحيح في نخبة الفكر بما يوافق تعريف ابن الصلاح زعم غير صحيح ، لأن الحافظ عرف الصحيح لذاته بما يوافق تعريف ابن الصلاح ثم أرده بالإشارة إلى حد الصحيح لغيره .

فالحافظ في النكت وضع للحديث الصحيح تعريفا جاما يشمل قسميه، وفي النخبة عرف كل قسم على حدة ، فالتعريف — في النكت والنخبة — واحد غير أن الصياغة مختلفة . فقول ربيع أن الحافظ غير رأيه في النخبة يدل على تعجله وعدم تأمله جيدا في كلام الحافظ في الكتابين "(1).

(1) المعيار (ص 42 - 44).

أقول : يكفي القارئ الفطن المنصف مجرد قراءة كلام صاحب المعيار فإنه بمجرد ذلك يدرك بسهولة أن كلامه متهافت واعتراضه باطل يدل على أنه يتكلم بغير علم ولا فهم ولا إنصاف لأن دافعه إلى ذلك المهوى والأغراض السيئة التي سيطرت على عقله ومشاعره .

١ — فانظر إلى قوله عن ابن الصلاح :

"فقد اقتصر في تعريفه للحديث الصحيح على الصحيح لذاته ولم يشر إلى الصحيح لغيره إلا عند كلامه على الحديث الحسن والذي أورده الحافظ ، وكان الاعتراض على حد الصحيح عند ابن الصلاح في أنه أغفل الصحيح لغيره وهذا اقترح الحافظ تعديل تعريف ابن الصلاح بزيادة (أو القاصر عنه إذا اعتضد) ليدخل فيه الصحيح لغيره وهذا دليل على دقة فهمه رحمه الله" .
وانظر مرة أخرى إلى تعريف الحافظ ابن حجر للحديث الصحيح لذاته قال : "وخبر الآحاد بنقل عدل تمام الضبط متصل السندي غير معلم ولا شاذ هو الصحيح لذاته"^(١) .

لترى أن الحافظ لم يذكر التعديل الذي اقترحه في كتابه النكت على ابن الصلاح ثم ذكر الحافظ بعد هذا التعريف تفاوت رتب الصحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف التي ذكرها في التعريف ثم قال :

"ومن ثم قدم صحيح البخاري ثم مسلم ، ثم شرطهما" ثم عرج على الحسن لذاته . فقال : "فإن خف الضبط فالحسن لذاته وبكثرة طرقه يصحح" .
فتراه قد فصل بين الصحيح لذاته وبين الحسن لذاته والحسن لغيره فصلاً تماماً .

(١) النزهة مع النكت لعلي حسن عبدالحميد (ص 82) .

فهو كما قال صاحب المعيار :

" فالحافظ في النكت وضع للحديث الصحيح تعريفاً جاماً يشمل قسميه، وفي النخبة عرف كل قسم على حدة ".

فقد ساقه قدر الله إلى الاعتراف بالغاية بين ما في النكت وبين ما في النخبة ، فعمل الحافظ في النخبة مثل عمل ابن الصلاح في تعريف الصحيح على حدة، والحسن على حدة ، ولم يأت بالتعديل المقترن في النكت في كتاب النخبة مع شرحه .

واعجب لقوله : "فالتعريف في النكت والنخبة واحد غير أن الصياغة مختلفة " عقب قوله : "وفي النخبة عرف كل قسم على حدة ".

ألا ترى أنه يتكلم بغير وعي .

وإذا تبين لك ثقافت كلام هذا الرجل وتناقضه وجهله فأزيدك بياناً أن الحافظ ابن حجر قد دمج بين النخبة وشرحها نزهة النظر ، فإذا نظرت في نزهة النظر تجد تعريف الصحيح في (ص 82) ، والحسن والكلام عليه في (ص 91) وزد عجباً من قوله : "فالتعريف في النكت والنخبة واحد غير أن الصياغة مختلفة " عقب قوله : "وفي النخبة عرف كل قسم على حدة ".
{إن الله يدافع عن الذين آمنوا} .

❖ دحض همة ظالمة ودعوة للمباهلة

قال صاحب المعيار :

"المثال الرابع :

ربيع يغفل كلام ابن رجب في تحرير معنى الشاذ عند الخليلي.

قال الحافظ في بيان حد الشاذ : والحاصل من كلامهم أن الخليلي يسوى بين الشاذ والفرد المطلق فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح فكلامه أعم (٦) النكت (٦٥٢/٢).

فعلق ربيع على ذلك موجهاً كلام الخليلي : "وقد ظهر لي ما يمكن أن يوجه كلام الخليلي ، وهو أنه يقصد بقوله : (يشد به شيخ ثقة) تفرد الصدوق الذي لم يكمل ضبطه فيكون ما حكاه عن حفاظ الحديث صحيحًا فإنهم يسمون ما كان كذلك شاذًا ومنكرًا ، أما إذا تفرد به حفاظ مشهور أو إمام من الحفاظ والأئمة فإن الخليلي لا يحكم عليه بالشذوذ بل هو صحيح في نظره وحكي الاتفاق عليه . وبناء على هذا التوجيه يخرج الخليلي من التناقض وتسقط الالزامات التي ألزمته بها العلماء "اهـ.

قال صاحب المعيار :

"قارن توجيه ربيع بما ذكره الحافظ ابن رجب في شرح علل الترمذى في تحرير هذه القضية حيث قال : "ولكن كلام الخليلي في تفرد الشيوخ ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارة عن دون الأئمة والحفظ وقد يكون فيهم الثقة وغيره. فأما ما انفرد به الأئمة والحفظ فقد سماه الخليلي فرداً، وذكر أن أفراد الحفاظ المشهورين الثقات أو أفراد إمام من الحفاظ الأئمة صحيح متافق عليه".

إلى أن يقول : " وفرق الخليلي بين ما ينفرد به شيخ من الشيوخ الثقات وبين ما ينفرد به إمام حافظ . فيما انفرد به إمام أو حافظ قبل واحتج به، بخلاف ما تفرد به شيخ من الشيوخ ، وحکى ذلك عن حفاظ الحديث " اهـ قلت : فالأمانة تقتضي أن ينسب ذلك لابن رجب ، فإن الفضل للمتقدم، خصوصاً وأن العلل قد طبع سنة (1396هـ) بتحقيق صبحي السامرائي، وسنة (1397هـ) بتحقيق العتر ، أي حال إعداد ربيع أطروحته للماجستير، والتي كان حصوله عليها سنة (1397هـ) بينما نال درجة الدكتوراه سنة (1400هـ)^(١) .

أقول :

أولاً : {كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً} .
إنني والحمد لله لا أستفيد من شخص نصاً أو كلمة إلا أنسب ذلك إلى
قائله مهما انحط شأنه ببدعة أو غيرها فكيف لا أنسب ما أستفده من إمام
سي سلفي اعتذر بالاستفادة منه والعزو إليه .

ثانياً : لا أذكر متى اقتنيت شرح العلل لابن رجب والذي أقطع به أنني
أقتنيته بعد مناقشة رسالتي الدكتوراه ، ولو كان عندي حين تحضيري لرسالتي
الماجستير والدكتوراه بجعلته من أهم مراجعني واستفدت منه الكثير ، ولظهر
أثر ذلك في رسالتي ، وأقسم بالله الذي بيده السماوات والأرض أنني لم أقف
على هذا النص من شرح العلل إلا بعد سنتين من مناقشة رسالتي الدكتوراه ،
وحيينما وقفت عليه فرحت به فرحاً شديداً وأشارت إليه إلى جانب التعليق

. (١) المعيار (ص 44-45).

الذي تفضل الله على بفهمه وكتابته، وله الفضل والمنة في كل ما وفقني له في أقوالي وكتاباتي .

ثالثاً : أنا مستعد للمباهلة فيما يدعوه صاحب المعيار الذي عرفت خياناته وخيانات حزبه، والذي يقيس الأماناء على نفسه وعلى حزبه، مستعد لمباهلته وحزبه عند البيت العتيق فيما نسبه إلى فهل هو وذووه مستعدون لذلك ولا يستكثر على مثل هذا الإدراك إلا حاقد بليد ، وكتاباتي مليئة والله الحمد بما هو فوق هذا وأفضل ولا فخر .

﴿ اعتراض باطل على ربيع يتعلق بقول الحافظ : "صححه ابن حبان" ودحضه بالأدلة
قال صاحب المعيار :
"المثال الخامس :

ربيع يتعدد في معنى قوله : (صححه ابن حبان).
قال الحافظ : "وقد مال إلى ذلك ابن حبان (1) فصحيحهما جمِيعاً"
.(678/2)

فعلم ربيع بقوله : "(1) لعل مراد الحافظ بتصحیح ابن حبان إيراده له
في صحيحه" اهـ .

قلت : وهل أراد إلا ذلك ؟ ومعلوم أنهما يقولون في الحديث : "صححه
ابن خزيمة وصححه ابن حبان" ومرادهما — كذا — أنهما ذكراه في كتابيهما ،
لأنهما اشترطا ألا يوردا فيما إلا ما صح عندهما ، وقد سمى ابن خزيمة كتابه
(ختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ)، وسمى ابن حبان (المسند
الصحيح على التقسيم والأنواع)، وقد اشتهر كتابيهما — كذا — فيما بعد
باسم صحيح ابن خزيمة وصحح ابن حبان اختصاراً⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : اربع على نفسك فقد عرفت شيئاً ضئيلاً وغابت عنك أشياء ،
فإن قولي هذا : "لعل مراد الحافظ . . ." مبني على معرفة بشرط ابن حبان في
الصحيح وعلى معرفة بتطبيقه لهذه الشروط وعلى ما استفدت من كلام

. (1) المعيار (ص 46).

الحافظ ابن حجر فيما يتعلّق بشرط ابن حبان في الصحيح واصطلاحه في إطلاق الصحيح هو وشيخه ابن خزيمة وتلميذه الحاكم .

قال ابن الصلاح : "ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة . . . إلى أن قال : ويكتفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه كتاب ابن خزيمة . وكذلك ما يوجد في الكتب المخرجة على كتاب البخاري وكتاب مسلم كتاب أبي عوانة" ^(١) انتهى .

قال الحافظ في النك ^(٢) معلقاً على كلام ابن الصلاح هذا : "ومقتضى هذا أن يؤخذ ما يوجد في كتاب ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما من اشترط الصحيح بالتسليم ، وكذا ما يوجد في الكتب المخرجة على الصحيحين وفي كل ذلك نظر .

أما الأول : فلم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يخرجوا الصحيح الذي اجتمع فيه الشروط التي ذكرها المؤلف ، لأنهما من لا يرى التفرقة بين الصحيح والحسن ، بل عندهما أن الحسن قسم من الصحيح ، لا قسيمه وقد صرّح ابن حبان بشرطه .

وحائله : أن يكون راوي الحديث عدلاً مشهوراً بالطلب غير مدلس سمع من فوقه إلى أن ينتهي ، فإن كان يروي من حفظه فليكن عالماً بما يحيل المعاني . فلم يشترط على الاتصال والعدالة ما اشترطه المؤلف في الصحيح من وجود الضبط ومن عدم الشذوذ والعلة ، وهذا وإن لم يتعرض ابن حبان

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص ١٧) .

(٢) ٢٩٠/١-٢٩١ .

لا شرط له ، فهو إن وجده كذلك أخرجه وإنما فهو ماش على ما أصل ، لأن وجود هذه الشروط لا ينافي ما اشترطه .

وسمى ابن حزيمة كتابه : "المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السنده ولا جرح في النقلة" وهذا الشرط مثل شرط ابن حبان سواء ، لأن ابن حبان تابع لابن حزيمة معرف من بحره ناسج على منواله ، وما يعوض ما ذكرنا احتجاج ابن حزيمة وابن حبان بأحاديث أهل الطبقة الثانية الذين يخرج مسلم أحاديثهم في التابعات كابن إسحاق وأسامة بن زيد الليبي ومحمد بن عجلان ومحمد بن عمرو بن علقمة وغير هؤلاء .

فإذا تقرر ذلك عرفت أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن حزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرة بين الصحيح والحسن مالم يظهر في بعضها علة قادحة ، وأما أن يكون مراد من يسميها صحيحة أنها جمعت الشروط المذكورة في حد الصحيح ، فلا . والله أعلم .

وهذا هو السبب الأول في قولي (لعل مراد الحافظ بتصحيح ابن حبان له إيراده له في صحيحه) .

أيكيفيك هذا ؟ بل أزيدك . قال السخاوي معلقاً على قول العراقي في ألفيته : "والبستي يداني الحاكم — أي يقارب الحاكم — في التسهيل وذلك يقتضي النظر في أحاديثه أيضاً لأنه غير متقييد بالعدلين ؛ بل ربما يخرج للمجهولين ، لا سيما ومذهبه إدراج الحسن في الصحيح مع أن شيخنا قد نازع في نسبة إلى التسهيل إلا من هذه الحيثية — يريد بشيخه ابن حجر — . وقد مر بك كلامه فافهمه .

ثم قال بعد كلام في تفضيل صحيح ابن حزيمة وصحيح ابن حبان على مستدرك الحاكم : "وعلى كل حال فلا بد من النظر للتمييز ، وكم في كتاب

ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته وهو لا يرتقي عن رتبة الحسن ؛ بل وفيما صححه الترمذى من ذلك جملة ، مع أنه من يفرق بين الصحيح والحسن⁽¹⁾ .

ثانياً : قلت أنا هذا القول في حديث حكم عليه أبو داود بالنكارة ، وقال فيه النسائي غير محفوظ — أي منكر —⁽²⁾ ووافقهما ابن الصلاح والعراقي وترجح لي ما ذهبوا إليه ثم بناءً على ما سبق من رأي الحافظ ابن حجر في صحيح ابن حبان وابن خزيمة فما هو رأي أهل العقل والفهم والإنصاف ؟

ثالثاً : وقع صاحب المعيار هنا في أخطاء :
أولها : قوله : " وقد سمى ابن خزيمة كتابه (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ)" .

فهذا خطأ قلد فيه الأستاذ الأعظمي فإنما هذا وصف ابن خزيمة للكتاب لا اسمه الحقيقي وإنما اسمه الذي سماه به ابن خزيمة (المسند الصحيح المتصل بنقل العدل عن العدل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة) ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في كتابه (النكت على ابن الصلاح)⁽³⁾ .

وثانيتها : قوله : " وقد سماه ابن حبان (المسند الصحيح . . . إلخ) .
فهل الضمير عائد إلى صحيح ابن خزيمة ؟

(1) فتح المغيث (42/1-43) نشر إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية ببنارس.

(2) انظر ما ذكره السخاوي من أن كثيراً من المحدثين يطلقون المنكر على روایة المستور والموصوف بسوء الحفظ والمضعف في بعض مشايخه. فتح المغيث (235/1).

(3) (291/1).

لا يريد صاحب المعيار ذلك، وإنما يريد أن يقول : (وسمى ابن حبان كتابه المسند الصحيح . . . إلخ) لكن ضعفه في اللغة هو الذي جعله يعبر هذا التعبير الركيك .

وثالثها : قوله : "قلت : وهل أراد إلا ذلك ؟ ومعلوم أنهم يقولون في الحديث : "صححه ابن خزيمة وصححه ابن حبان" ومرادهما أنهمما ذكراه في كتابيهما".

الصواب ومرادهم وقد أخطأ قبل ذلك بالجزم بما يريد الحافظ من قوله (صححه ابن حبان) .

رابعها : أخطأ في قوله : "وقد اشتهر كتابيهما فيما بعد . . . إلخ" والصواب كتابهما .

الفصل التاسع

إبطال ما تضمنه الفصل السابع من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل السابع : بيان تصحيفات ربيع في أسماء الرواة (وساق أربعة أمثلة) :

1 — قال الحافظ : "وأوهى أسانيد الشاميين محمد بن سعيد المصلوب عن عبيد الله بن زحر عن علي بن زيد (2) (كذا) عن القاسم (3) عن أبي أمامة" (500/1)⁽¹⁾.

أقول : وقد صححت هذا من سنين .

وقوله : قال الحافظ : خطأ.

والصواب : قال الحاكم : فإن الحافظ إنما هو ناقل عن الحاكم .

2 — قال الحافظ في بيان بعض النسخ الموضوعة: "كتسخ أبي هدبة إبراهيم بن هدبة ونعيم — كذا — بن سالم بن قنبر" (501/1)⁽²⁾.
قال ربيع معلقاً: لم أقف على ترجمته .

1) المعيار (ص 47).

2) المعيار (ص 48).

﴿ اعترافي بالخطأ وبيان غلو صاحب المعيار في اعتراضه

قال صاحب المعيار : قلت هو (يغم) وليس نعيم وترجمته في الميزان (459/4)، ولسانه ، وانظر في ضبطه تبصير المتتبه (315/6) "اهـ".

أقول : كان التصحيح من نسخ النكت وإحدى النسخ من النكت وهي اليمنية لا يقرأ اسم يغنم وقد جربت اثنين من الأذكياء فصعب عليهم قراءته ولم يهتدوا إلى نطقه الصحيح ثم إني والحمد لله قد صحته قبل أن تصل إلى هذه الملاحظات⁽¹⁾ .

3 — الشناني . صوبه صاحب المعيار بالشيباني وهو الحق .

4 — القراد . صوبه صاحب المعيار بالقراز وهو الواقع ، وسبب ذلك عدم وضوحهما في المخطوطات التي اعتمدتها وقد أبدى صاحب المعيار من التعالي والتعالم وسوء الأخلاق ما لا يليق إلا بأمثاله من جهلة الحزبيين وظن المسكين أنه قد ظفر بما يطلبه من أغراضه الساقطة وهيئات .

فميدان السقوط هو البدع والضلالات والكذب والتحريف لدين الله التي يتمرغ في أوحالها أئمته الذين ثأر لهم ويدافع عنهم حزبه الذي جند نفسه لحرب السلفية والسلفيين والحامدة الفاجرة عن أهل البدع والضلال .

أما هذا الباب الذي لا يسلم من الخطأ فيه أحد حتى كبار الأئمة في الحديث والفقه فلا يطعن بالخطأ فيه إلا الجهال الذين لا يفرقون بين التمرة والجمرة ، والذين يصدق عليهم قول ابن عمر رضي الله عنه حينما سأله عن

(1) ولا عتب على فقد قال الناقد الكبير ابن القطن الفاسي : لا يعرف . قال الحافظ ابن حجر : "قلت تصحف عليه اسمه وإن فهو معروف مشهور بالضعف" لسان الميزان (169/6) .

دم البعوض فقال : أنتللون ابن بنت رسول الله ﷺ وتسألون عن دم البعوض . فصاحب المعيار وحزبه يقللون المنهج السلفي بتمييعه والتلهوين من شأنه والتشويه لحملته والدفاع عن أهل البدع والثأر لهم ، ثم يجهدون أنفسهم لإسقاط من يذب عن دين الله الحق «المنهج السلفي» وعن حملته الشرفاء فسقطوا في الحفرة التي حفروها وظهر ظلمهم وخطؤهم حتى في هذا الكتاب وفي هذا المجال الذي هولوا به ، فارتدت رماحهم في نحورهم . ولكي يفهم هؤلاء الجهلة أن ما ظنوه قادحًا ليس بقادح أسوق لهم شيئاً من أقوال أئمة الإسلام .

1 — روى أبو الفضل السليماني من حديث إبراهيم بن المنذر الحزامي ، سمعت معن بن عيسى يقول : قلت لمالك : إن الناس يقولون إنك تخطئ في أسامي الرجال ، تقول : عبدالله الصنابحي ، وإنما هو أبو عبدالله ، وتقول : عمر بن عثمان ، وإنما هو عمرو . وتقول : عمر بن الحكم ، وإنما هو معاوية . فقال مالك : هكذا حفظنا وهكذا وقع في كتابي ، ونحن نخطئ ومن يسلم من الخطأ⁽¹⁾ .

وقال ابن الصلاح : "ورويانا عن أبي عبدالله أحمد بن حنبل — رضي الله عنه — أنه قال : ومن يعرى من الخطأ والتصحيف ، وساق أمثلة لتصحيف الأئمة مثل شعبة وبيهقي بن معين ويحيى بن سلام المفسر ومحمد بن المثنى والصولي وابن شاهين"⁽²⁾ .

(1) فتح المغيث (192/1) الطبعة السلفية .

(2) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد والإيضاح (ص 284) تحقيق أحمد عثمان .

وقال ابن كثير : "فقد وقع من ذلك شيء كثير لجماعة من الحفاظ وغيرهم ، من ترسم بصناعة الحديث وليس منهم ، وقد صنف العسكري في ذلك مجلداً كبيراً"⁽¹⁾ .

وهذا شعبة أمير المؤمنين في الحديث : كان يخاطئ في أسماء الرجال .
قال أبو داود : ليس في الدنيا أحسن حديثاً من شعبة ومالك على القلة والزهري أحسن الناس حديثاً، وشعبة يخاطئ فيما لا يضره ولا يعاب عليه — يعني — في الأسماء .

وقال العجلي : ثقة ثبت في الحديث وكان يخاطئ في أسماء الرجال قليلاً⁽²⁾ . وألف ابن ناصر الدين الدمشقي كتاباً سماه (الإعلام بما في مشتبه الذهبي من الأوهام)⁽³⁾ .

واختصر ابن الأثير الأنساب للسماعي في كتاب سماه اللباب .
قال المعلمي : " وهو مختصر مفيد أصلح بعض زلل الأصل .. "⁽⁴⁾.
وألفت عدة كتب في بيان أوهام الجوهرى في الصلاح⁽⁵⁾ .
وقال الحافظ ابن حجر عند الكلام على مقدمة ابن الصلاح : " فلهذا عكف الناس عليه وساروا بسيره فلا يخصى كم ناظم له ومحظى ومستدرک عليه ومقتصر ومعارض له ومنتصر"⁽⁶⁾ .

(1) مختصر ابن كثير (الباعث الحيث) (ص 170) . وقد تصفحت على الشيخ أحمد شاكر كلمة التصحيف بالتصنيف .

(2) انظر تهذيب التهذيب (345/4)، وتهذيب الكمال (494/12).

(3) مقدمة المعلمى للإكمال لابن ماكولا (11/1).

(4) مقدمة المعلمى للإكمال لابن ماكولا (15/1).

(5) انظر مقدمة تهذيب الصلاح (51/1).

(6) النزهة مع النكت لعلي حسن عبدالحميد (ص 51) .

فما رأى صاحب المعيار؟! أهو على طريقة سلف الأمة وأعلامها في نقد البدع وذمها وذم أهلها والتحذير من شرها وخطرها وشر أهلها وخطرهم؟! وأن الأخطاء والتصحيفات في الأسماء والألفاظ تحصل من أئمة وغيرهم فلا يضر ولا يعاب عليهم كما قال أبو داود في شعبه ، وكما هو واقع الأئمة وحالم .

أم هو تائه في ميادين الهوى شاذ في شعابها يخبط هو وحزبه فيها خبط عشواء فهم أسوأ من غلاة المرجنة تجاه البدع الكبرى مهما كثرت وفحشت . وهم حرب على أهل السنة وأنصار الحق يلصقون بهم من العيوب ما هم منه براء ؟ بل ويستطيع بعضهم غير ميهم بالزنقة والرفض والإرجاء والجبر كذباً وزوراً .

ويتعلق بعضهم بما يظن أنه أوهام وتصحيفات ، والواقع بخلاف ذلك إلا ما ندر ويقع في الأوهام والأخطاء التي مثلها لا يغتفر حسب معياره الفاشل الباطل ناوياً بعمله هذا شرًا ومكرًا لا طلباً للعلم ولا نصحاً للمسلمين ، فرد الله كيده في نحره ونحر أشياعه كما يرى القارئ في هذا النقاش الذي ناقشه فيه .

قال صاحب المعيار :

"المثال الرابع :

قال الحافظ في تخریج طرق حديث أنس أن النبي ﷺ دخل مكة وعلی رأسه المغفر . . . وأما روایة الأوزاعی: فرواها تمام بن محمد الرازی في الجزء الرابع عشر من فوائدہ، قال : أنا أبو القاسم بن علی بن یعقوب من أصل کتابه قال: أنا أبو عمرو محمد بن خلف الأطروشی الصرار" (660/2). هکذا قرأه ربيع والصواب : (أنا أبو القاسم علی بن یعقوب . . . الأطروش) کذا في ترتیب الفوائد (رقم 634)⁽¹⁾.

أقول : كان هناك غموض في کتابة هذه الألفاظ وما كان کتاب الفوائد حين عملی في النکت قد طبع، الواقع أني لم أقم باصلاح هذا الخطأ إلا بعد قراءة المعيار فأصلحته من کتاب الفوائد نفسه (347/1) (Hadith 348) (Hadith 892).

والحمد لله حين لم يجد هذا المتبع إلا هذه الأخطاء اليسيرة في کتاب كبير تبلغ صفحاته (968) مع ما اكتنفها من أعذار وقد أصلحت اثنين منها من زمان بعيد .

الخلاصة :

أنه وقع مني تصحیف في أربعة أسماء ذُکرت في هذا الفصل، ولذلك أسبابه كماعرفت ، صحيحت اثنين منها من زمان طویل ، واثنان صححتهما في ضوء ملاحظات صاحب المعيار ، وهذا النزر اليسیر الذي حصل ، والذي

(1) المعيار (ص 49-50).

لا يسلم منه كتاب ، دليل واضح ولله الحمد على التوفيق الكبير الذي حازه من حق هذا الكتاب .

ويؤخذ على صاحب المعيار :

- 1 — عزوه كلام الحاكم أبي عبدالله إلى الحافظ ابن حجر .
- 2 — تعالىه وفرحه وبطره بمثل هذه الأمور، ولو علم المسكين أنه قد وقع في أضعاف أضعف ما أخذه عليّ في كتيب صغير، بل لو علم أن كتابه أصبح هباءً منشوراً تذروه الرياح لفضل الانطواء على نفسه وكسر قلمه الذي هاج بالباطل والغثاء .
- 3 — مخالفته لمنهج السلف في نقد الأخطاء والأخذ بها بالباطل.
- 4 — إحالته بكلام ابن حبان في كتاب المحررلين إلى كتاب تهذيب التهذيب لابن حجر وكتاب المحررلين موجود مطبوع من عام ١٣٩٥هـ .
وانظر كلام ابن حبان الذي عجز عن الوقوف عليه في كتاب المحررلين (63/2) دار الوعي بحلب .
- 5 — إطلاقه غير مرة في كتبه اسم التهذيب — يعني به كتاب ابن حجر —، وقد فعل ذلك هنا والصواب أن اسمه تهذيب التهذيب .
ولقد حصل مني خطأ في أربعة أسماء سببها عدم الوضوح في النسخ التي عملت عليها ، وقد صحيحت منها خطأين منذ زمن قبل وصول ملاحظات صاحب المعيار وخطأين في ضوء ملاحظاته.

الفصل العاشر

إبطال ما تضمنه الفصل الثامن من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل الثامن :

الكشف عن حال ربيع في معرفة الرواة وترجمات العلماء .

المثال الأول :

ربيع يزعم أن ابن حبان من علماء الجغرافيا !!

ترجم ربيع لابن حبان فقال : "هو الإمام محمد بن حبان .. علامة محدث جغرافي (!) (النكت : 1/270 تعليق 4) . وأحال ترجمته على «تذكرة الحفاظ» (3/920)، «ومعجم البلدان» (1/415) .

وبالرجوع إلى هذين المصادرين لم نجد ذكراً لجغرافية ابن حبان المزعومة والمذكور فيها أن ابن حبان كان عالماً بالطب والنجوم . فلا أدرى من أين أتى بذلك ؟! ويغلب على ظني أنه لما وجد صاحب المعجم قد ذكر البلدان التي رحل إليها ابن حبان وأبرز الشيوخ الذين سمع منهم في تلك البلاد اعتقد أن ذلك دليل على علم ابن حبان بالجغرافيا !! فهل يسوغ لنا — على ضوء هذا الفهم — أن نصف شعبة وأحمد وابن معين — وغيرهم من أصحاب الرحلة في طلب الحديث — بأنهم جغرافيون ؟!"⁽¹⁾

. (1) المعيار (ص 51).

أقول :

أولاً : إذا كنت لا تدرى من أين أتيت بهذا الوصف فاعلم الآن من أين أتيت به .

أ — قال الزركلي في «الأعلام»^(١) في ترجمة ابن حبان :

"مؤرخ ، عالمة ، جغرافي " .

ب — أنسد ياقوت إلى عبدالله بن محمد الاستراباذى أنه قال : "أبو حاتم ابن حبان البستي كان على قضاء سير قند مدة طويلة، وكان من فقهاء الدين وحافظ الآثار والمشهورين في الأمصار والأقطار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم . . . إلخ"^(٢) .

ونقل هذه الصفات التي وصف بها ابن حبان كل من السبكي في طبقات الشافعية^(٣) ، والصفدي في الواقي^(٤) ، وابن تغري بردي في النجوم الراهرة^(٥) .

فما هي فنون العلم بعد الطب والنجوم إن كنت تعقل ؟

وهل معرفة الجغرافيا مستحيلة على ابن حبان وأمثاله ؟

وهي من العلوم التي يعرفها الصبيان والنساء حتى تهول هذا التهويل.

ثانياً : تقول : "إنك رجعت إلى المصدررين اللذين أحلت عليهما بترجمة ابن حبان، فحينما رأيت قول يا قوت في معجم البلدان : (وفنون العلم) لماذا

.(306/6)(١)

.(418/1)(٢)

.(132—131/3)(٣)

.(318/2)(٤)

.(343—342/3)(٥)

لم تذكره؟! أليس هذا من المكر الدئي، لأنك تصورت أن القراء سيقولون لعله
أخذها من قوله : (فنون العلم) بعد ذكر (الطب والنجوم)
ومكلف الأيام ضد طباعها متطلب في الماء جذوة نار.
ألا إن الخيانة والبتر قد صارا من طباع الحزبيين الذين شوهوا الإسلام
وال المسلمين .

المأخذ على صاحب المعيار :

— 1 — تمويله بالعنوان .

2 — تسرعه بالنقد الباطل قبل القيام بالبحث اللازم للنناقد .

3 — جرأته على حذف ما يرى أنه يقوي جانب خصميه .

4 — سخريته التي بناها على الجهل والهوى .

❀ صاحب المعيار يبعد النجعة ويقع في أخطاء

قال صاحب المعيار :

المثال الثاني :

ربيع يبعد النجعة في ترجمة ابن القطان .

قال الحافظ : "وقال أبو الحسين (كذا) بن القطان (1) :
المرسل أن يروي بعض التابعين . . ." (544/2).

قال : هكذاقرأ رببع كنيته (أبو الحسين) والصواب : (أبو الحسن)، وهو
علي بن محمد الفاسي صاحب كتاب بيان الوهم والإيهام(1) وقد أكثر الحافظ
النقل عنه في النكـت (انظر : 488/1، 413، 402، 386، 324).
527، 536، 571، 614، 615، 625، 782/2) وغيرها .

إلا أن ربـعا ترجم لأـبي الحـسين المـزعـوم فقال : "(1) ابن القـطـان هو أـحمد
ابن مـحمد بن القـطـان البـغـدادـي الشـافـعـي فـقيـه أـصـولـي درـس بـبغـداد وأـخـذـ عنـه
الـعـلـمـاء مـات سـنة (359 هـ)" اـهـ

قال : " ولا ريب أن ما وقع في المخطوط تحريف ، خصوصا أنه كثيرا ما
يـقع الخلـط عـنـد النـساـخ بـينـ (الـحـسـن) وـ (الـحـسـين) ؛ بل قد نـص الصـفـدي في
الـواـفي بالـوـفـيـات — كـما في تعـليـق إـحسـان عـبـاس عـلـى وـفـيـات الأـعـيـان (70/1)
رـقم 24) — وـالـإـسـنـوـي في طـبـقـات الشـافـعـيـة (298/2) وـابـن هـداـيـة اللـهـ في
طـبـقـات الشـافـعـيـة (رـقم 85) علىـ أنـ كـنـيةـ المـذـكـورـ : أـبـوـ الحـسـنـ !"(1) .

أقول :

. (1) المعيار (52).

أولاً : لقد أبعد صاحب المعيار النجعة حقاً وتحاوز حده كثيراً في هذه المسألة وفي غيرها .

فهو يقول قال الحافظ ، وقال أبو الحسين — كذا — يشير إلى أن أبو الحسين تصحيف من ربيع "والصواب عنده أبو الحسن" .
ويقول : "إلا أن ربيعاً ترجم لأبي الحسين المزعم" .
ويقول : "ولا ريب أن ما وقع في المخطوط تحريف" بلهجة الواشق المستيقن بصحة قوله .

فلا ندرى في أي مرتبة وضع نفسه ؟

والآن من هو ابن القطان هذا ؟

هل هو أبو الحسن علي بن محمد المحدث المغربي الفاسي ؟ .
أو هو أبو الحسين أحمد بن محمد البغدادي الفقيه الأصولي ؟
وإذا كان هو البغدادي فهل كنيته أبو الحسين أو أبو الحسن ؟
الجواب : والله أعلم ، أنه أحمد بن محمد الفقيه الأصولي الشافعى
البغدادي وأن كنيته أبو الحسين .

لأدلة الآتية :

الدليل الأول : أن الحافظ ذكر اختلاف العلماء في حد المرسل ، وأن عبارتهم فيه على أربعة أوجه :

ثم ذكر وجهين نسب ثانيهما إلى جمهور المحدثين ، ثم قال : "الثالث : ما سقط منه رجل وهو على هذا هو المنقطع سواء ، وهذا مذهب أكثر الأصوليين" .

قال الأستاذ أبو منصور⁽¹⁾ : المرسل ما سقط من إسناده واحد، فإن سقط أكثر من واحد فهو معرض .
وقال أبو الحسين بن القطان :
المرسل أن يروي بعض التابعين عن النبي ﷺ أو يروي رجل عمن لم يره⁽²⁾ .

فأنت ترى أنه نسب هذا الحد إلى الأصوليين ، ثم اختار شخصيتين من كبار الأصوليين من الشافعية فذكر تعريفهما للمرسل عند الأصوليين، أمهما أبو الحسن علي بن محمد الفاسي فإنما هو محدث ومشهور بذلك، ولم يعرف المرسل في كتابه بيان «الوهم والإيمام» حسب اطلاقي ، ولو عرّفه فلن يعدو تعريف المحدثين .

الدليل الثاني :

أن العلائي نقل عن ابن القطان البغدادي الشافعي معنى هذا التعريف الذي نقله الحافظ فقال :

"وقال أبو الحسين بن القطان — من أئمة أصحابنا المتقدمين — في كتابه (أصول الفقه) : جملة المرسل هو أن يروي بعض التابعين أن النبي ﷺ قال كذا وكذا أو أن يترك بينه وبين رجل رجلاً"⁽³⁾ .

وهذا فيصل دامغ للمتهوكيين من أمثال صاحب المعيار ، فالعلائي شافعي وأبو الحسين من قدماء الشافعية .

(1) هو عبدالقادر بن طاهر البغدادي أصولي أشعري مشهور .

(2) النكت (543/2) .

(3) جامع التحصيل (ص 18) .

الدليل الثالث : أن الحافظ ابن حجر شافعى، ومن حوله من أقرانه وتلاميذه من الشافعية، وابن القطان من أئمة الشافعية مشهور عندهم فيكتفى في نظر الحافظ أن يقول قال أبو الحسين بن القطان .

أما ابن القطان الفاسى فأقل من هذا شهرة عندهم، فيحتاج ابن حجر إلى توضيح حاله، فلا يعزرو إلية قوله إلا ويوضحه غالباً .

فتراه يقول : قال أبو الحسن بن القطان في أواخر البيان — يعني بيان الوهم والإيهام — قال هذا في النكت (614/2) .

ويقول : قال أبو الحسن بن القطان في الوهم والإيهام . النكت (386/1) .

ويقول : (وقد صرخ أبو الحسن بن القطان أحد الحفاظ النقاد من أهل المغرب في كتابه «بيان الوهم والإيهام» . النكت (402/1) .

ويقول : وقد تتبع أبو الحسن بن القطان الأحاديث التي سكت عبدالحق في أحکامه عن ذكر عللها .

أما كنية الأصولي الشافعى البغدادى أحمد بن محمد بن القطان فأبو الحسين .

فقد ذكر ترجمته وكتناه بأبي الحسين كل من يأتي ذكره:

1 — أبو إسحاق الشيرازي في «طبقات الفقهاء» (ص 121) .

2 — الخطيب البغدادي في «تأريخ بغداد» (4/315) .

3 — الذهبي في «تأريخ الإسلام» (16/189) .

4 — الذهبي في «السير» (16/158—159) .

5 — ابن كثير في «البداية والنهاية» (11/286) .

6 — ابن قاضي شهبة في «طبقات الشافعية» (1/96) .

7 — «تمذيب الأسماء واللغات» للنwoي (214/1) وقد ضبطه فأحكمه فقال (أبو الحسين) بضم الحاء ابن القطان، من أصحابنا أصحاب الوجه ، تكرر في المذهب والروضة ، وهو أبو الحسين أحمد بن محمد بن القطان البغدادي .

قال الخطيب البغدادي : "هو من كبار الشافعيين وله مصنفات في أصول الفقه وفروعه" .

8 — وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» (1/65) .
ويؤخذ على صاحب المعيار :

أولاً : اعتماده على تعليق إحسان عباس على «وفيات الأعيان»، وقد أوقعه هذا التصرف في عدة أمور .

1 — اعتماده على تعليق لرجل معاصر لا نعرف ثقته وضبطه، وكان قد هوَّل على لأنى عزوت حدثاً إلى فتح الجيد ومؤلفه إمام ، وأصله في أبي يعلى وهو غير مطبوع ولا موجود حسب علمي حينذاك في مكتبات المملكة . مع أن هذا الحديث مما لا يلزمني البحث عنه لأنه لم يذكره الحافظ في الكتاب الذي أحقيقه وهو كتاب النكت .

2 — أنه قد رأى كنية ابن القطان الشافعى البغدادى فى وفىات الأعيان وهو أبو الحسين فلم يعتمد ذلك ولم يشر إليه فى نقاشه لي ، وهذا ضرب من كتمان حجة الخصم .

3 — رجعت إلى الوافي للصفدي فوجده قد كناه بأبي الحسين وقد يكون صاحب المعيار رجع إليه فوجده كذلك ولكنه كتمه فإن قال : أنا لم أرجع .

فنقول له : على مذهبك المتعنت قد وقعت في طوام، حيث اعتمدت على تعليق رجل معاصر لا نعرف عدالته وضبطه ، ولم تدرك أنه يلزمك الرجوع إلى كتاب «الوافي» المطبوع المنتشر، فأنت لا تعرف طرق البحث ولا أصول التخريج .

ثانياً : جزمه بأن أبي الحسين بن القطان البغدادي الأصولي إنما هو أبو الحسن الفاسي المحدث بغير دليل .

ثالثاً : جزمه بأنه قد وقع تصحيف في كنيته .

رابعاً : حصل منه خطأ في الإحالة على (ص 257) حيث ظن أن النقل هنا عن (أبي الحسن بن القطان الفاسي) وإنما هو (عن أبي الحسين بن القطان البغدادي الشافعي) .

خامساً : علق في الحاشية رقم (1) وهو الوحيد .

بقوله : «ترجم له ربیع في تعليقه على النکت! (انظر 1/386)، 5، 488 تعليق 1» وكان قد وضع رقم (1) على ابن القطان البغدادي المکن بأبي الحسين، لكن المکن إنما أحال على ترجمة أبي الحسن بن القطان الفاسي، وفي ذلك عبرة ودرس لهذا المکن وأمثاله .

سادساً : في الحاشية المذكورة (عليها نکت).

يريد على النکت ، وهذا من أعظم الطوام على منهجه الذي يتقارص دونه منهج الخوارج .

فانظر کم تختبط في اعتراضه الباطل على ترجمة واحدة ، حيث وقع في ثمانية أخطاء في اثنين منها ما يعتبر من الخيانات العلمية وكتمان حجة الخصم. إن في ذلك لعبرة للمتوسمين . أما أهل الأهواء فلا تنفعهم العبر إلا ما شاء الله .

﴿ سقوط قول صاحب المعيار : "ربع يخلط بين راو ثقة وآخر كذاب ".

قال صاحب المعيار :
"المثال الثالث :

ربع يخلط بين راو ثقة وآخر كذاب ! .

قال الحافظ في تخريج طرق حديث : "فقد رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه عن محمد بن خالد بن العباس السكسيكي (٥)، قال : ثنا الوليد بن مسلم" (٤٥٦/١).

قال رباع معلقاً : "(٥) لم أقف له على ترجمة بعد بحث كثير وإنما وجدت ترجمة لحمد بن خالد الدمشقي ، روي عن الوليد بن مسلم وهو كذاب ، ميزان الاعتدال (٥٣٤/٣) اهـ .

قال صاحب المعيار :

قلت : ترجمة السكسيكي في تاريخ دمشق لابن عساكر (١٤١/أـ بـ) ونقل فيها عن يزيد بن عبد الصمد الدمشقي وصفه له بأنه "ثقة مأمون" (١) .

أقول : أولاً : إنه أيام عملي في النكت لم يكن كثير من المخطوطات موجوداً في مكتبات المملكة لذا كان يرحل الطلاب الباحثون إلى شتى البلدان للاستفادة من المخطوطات التي لا توجد في المملكة، ثم بذلت جهود كبيرة للحصول على المخطوطات المصورة وغير المصورة .

(١) المعيار (ص ٥٣).

وفي ذلك الوقت لم يكن تاريخ دمشق موجوداً فيما أعلم لا في الجامعة الإسلامية ولا في أم القرى ، وقد حصلت على نسخة منه بعد مناقشة رسالة الدكتوراه ، استعارها مني صاحب مكتبة الدار بالمدينة وصور عليها نسخاً كثيرة ونشرها في المملكة ، ولقد بذلت جهدي في الوقوف على ترجمة محمد ابن خالد بن العباس السكسي في ذلك الوقت، فسجلت ما استطعت الوصول إليه .

ثانياً : أحال صاحب المعيار بترجمة محمد بن خالد على تاريخ دمشق (15/278 - 279) — ب) أما في المchorة التي عندي فترجمته في (15/279) وبيدو أن هناك اختلافاً في الترقيم بين المصورتين فلا أجرؤ على تحضته، وعلى كل حال فمحمد بن خالد بن العباس بن زمل السكسي قد نقل ابن عساكر توثيقه عن يزيد بن عبد الصمد ، وقد وصفه بالدمشقي وذكر أنه من تلاميذ الوليد بن مسلم ، محمد بن خالد بن العباس روى عنه يعقوب بن سفيان عن الوليد في المعرفة (535/1) . وفي (348/2) عن بقية بن الوليد ، وفي (450/3) عن الوليد بن مسلم .

وأمر محمد بن خالد بن العباس السكسي مشكل ، فابن عساكر قال في نسبته السكسي وقال أيضاً : الدمشقي ، وكان أمره مشتبه على ابن عساكر فقد قال بعد ذكر شيوخه والرواية عنه، ورواية حديثين من طريقه قال : . . . أئبنا محمد بن سهل أئبنا محمد بن إسماعيل قال : محمد بن خالد الدمشقي سمع الوليد بن مسلم سمع منه إسحاق بن إبراهيم .

وترجم البخاري لحمد بن خالد الدمشقي فقال : محمد بن خالد الدمشقي ، سمع وليد بن مسلم سمع منه إسحاق بن إبراهيم^(١) ولم يزد على هذا .

وترجم له ابن أبي حاتم فقال : محمد بن خالد الدمشقي ، روى عن الوليد بن مسلم روى عنه محمد بن يعقوب الدمشقي وإسحاق بن إبراهيم . قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه ، فقال : كان يكذب ، سمعت منه حديثاً عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ : (الندم توبة)^(٢) ولم يترجمها لشخص آخر غيره يسمى محمد بن خالد بن العباس السكسكي الدمشقي .

وترجم ابن عساكر لحمد بن خالد بن أمه أبو جعفر الهاشمي الدمشقي وذكر في شيوخه الوليد بن مسلم ومالك بن أنس ومحمد بن شعيب بن شابور ومحمد بن حمير الحمصي، وذكر في الرواية عنه إسحاق بن إبراهيم ، ونقل في ترجمته عن ابن أبي حاتم أنه قال : محمد بن خالد الدمشقي روى عن الوليد بن مسلم روى عنه محمد بن يعقوب الدمشقي وإسحاق بن إبراهيم سألت أبي عنه قال : كان يكذب ، سمعت منه حديثاً عن مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ (الندم توبة) .

وترجم لحمد بن خالد بن العباس بن زمل أبو عبدالله السكسكي التبلهي . وذكر شيوخه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب بن شابور وبقية ولم يزد على هؤلاء الثلاثة .

(١) التأريخ (٧٣/١) رقم (١٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢٤٤/٧).

وذكر من تلاميذه يزيد بن عبد الصمد الدمشقي ويعقوب بن سفيان ومسلم بن الحجاج وأحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وإبراهيم بن علي أبو علي النيسابوري .

وذكر في ترجمته ما قاله البخاري في ترجمة محمد بن خالد الدمشقي، ويبدو أنهما شخص واحد اشتبه أمره على ابن عساكر فجعلهه اثنين وإنما هو واحد — والله أعلم — وهذا الاشتباه سرى إلى الحافظ الذهبي ، فقال : محمد بن خالد الدمشقي عن الوليد بن مسلم قال أبو حاتم كان يكذب⁽¹⁾ .

ثم قال بعد سنت رواجim :

"محمد بن خالد الهاشمي عن مالك : قال أبو حاتم الرازي يكذب .
قلت يقال له : ابن أمه وقال الحاكم لقبه ابن أمه ، فقال ابن عساكر
أظنه تصحف"⁽²⁾ .

وتابع الحافظ ابن حجر الحافظ الذهبي في لسان الميزان فنقل كلام الذهبي في الترجمة الأولى وأضاف : كذا نقله عنه ابنه وزاد : سمعت منه حدثاً عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه (الندم توبة) ثم قال : (محمد بن خالد الهاشمي عن مالك قال أبو حاتم الرازي: كان يكذب) .
وقال الحاكم لقبه ابن أمه .

ونقل الحافظ كلام الحافظ الذهبي في الترجمة الثانية وأضاف : "وأعاده فقال : محمد بن خالد بن أمه خراساني نزل الشام أتى عن مالك بخبر منكر فالخبر المذكور متنه (الندم توبة) والنكارة إنما هي في سنته"⁽³⁾ .

. (1) الميزان (534/3).

. (2) الميزان (535/3).

. (3) (153/5).

هذا الذي حصل لهؤلاء العلماء ، والحق أن أبا حاتم ما قال هذا الكلام — أعني تكذيب محمد بن خالد في روايته حديث (الندم توبة) — إلا في ترجمة واحدة، فإيراد ابن عساكر كلامه في الترجمتين دليل على أن الأمر قد اشتبه عليه أولاً فجعل محمد بن خالد اثنين وهو واحد .

وزاد الاشتباه على الذهبي وابن حجر فجعلاه اثنين وأوردا الحديث الذي كُذب فيه في ترجمتين .

والحال أن أبا حاتم لم يكذب إلا شخصاً واحداً هو محمد بن خالد الدمشقي، وليس في كتاب ابنه ترجمة لمحمد بن خالد الهاشمي ولا في كتاب البخاري «التاريخ» ، أما توثيق يزيد بن محمد بن عبد الصمد فهو معارض بحرب أبي حاتم وهو جرح مفسر من إمام من أئمة الجرح والتعديل، هذا ما أدى إليه البحث، والمسألة معروضة على أهل الحديث أمثال سماحة العلامة الشيخ ابن باز والعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني ، والحق ضالة المؤمن ، ولو كان صاحب المعيار من أهل التحرد من الهوى لأعطى البحث حقه، ولعزف عن نقاشي في هذه المسألة ؛ ولكن أين له هذا أو ذاك ؟ !

من المآخذ على صاحب المعيار :

- 1 — سقوط العنوان الذي هول به ، إذ هو جمعجة باطلة كعادته.
- 2 — عجزه عن البحث لتحقيق بعض ماجمعجع به ؛ بل عدم تصوره لما في هذه الترجمة من المشاكل فضلاً عن إدراكتها ، ومعالجتها على طريقة أهل العلم.

غلو

قال صاحب المعيار :

المثال الرابع :

ربيع يتعذر عليه إخراج ترجمة راو من كتاب (الميزان) !

قال الحافظ : "ومنه أيضاً حديث عبد الله بن خيران (3) عن شعبة عن أنس بن سيرين أنه سمع ابن عمر . . ." (815/2) علق ربيع على عبد الله بن خيران بقوله : " (3) لم أقف له على ترجمته — كذا " ⁽¹⁾ اهـ .

ثم ذكر ترجمته من «الميزان» و«اللسان» و«الضعفاء» للعقيلي و«تاریخ بغداد».

أقول : إن كتاب النكت قد خدم خدمة علمية رائعة أثلاجت صدور العلماء وطلاب العلم ، فإذا كنت قد شرقت بهذا العمل فلا ينفعك أن تجد في عمل أي مسلم أضعاف أضعاف مثل هذا، فإن ذلك لا يعب به أحد .
وعليك أن تنجو بجلدك من البدع والذب عن أهلها وتجيدهم فإن ذلك هو الضلال والذلة والصغر والخزي والعار وتذكر أخطاءك في هذه الوريفات ثم احکم على نفسك بميزانك .

قال المسکین ظاناً أن الناس یزنون بمثل ميزانه ويعيشون بمثل عقله : "فلا أدرى كيف یُمنح باحث درجة العالمية العالمية الدكتوراه في علوم الحديث وهو عاجز عن استخراج ترجمة راو من الميزان؟!" ⁽²⁾ .

. (1) المعيار (ص 53).

. (2) المعيار (ص 54).

فلا يسعنا إلا أن نقول لله درك من إمام معصوم إلا من البدع وتقديس أهلها والتهوين من شأنها مهما عظمت، والثائر على أهل السنة. من أي دين ونحلة استقيت مثل هذه الأحكام إذا لم يجد باحث ناجح ترجمة واحدة لا يستحق درجة العالمية العالية — الدكتوراه — مهما بلغ عمله من الإتقان والتضحّق؟! .

ثم إن الترجمة له ليست بلازمة؛ لأنه لا يتربّ على ترجمته حكم ما ولا يقع خلل بسبب عدم ترجمته، فليس هناك إسناد إلى عبدالله بن خيران ولا وجود للكتاب الذي ذُكرت فيه روایته .

وقد روى حديثه عن شعبة عدد من تلاميذ شعبة المشهورين مثل محمد ابن جعفر غندر، ويجي بن سعيد القبطان وخالد بن الحارث وبهز بن أسد وسليمان بن حرب وبشر بن عمر الزهراني ، فَخَرَجْتُ رواياهم من مصادرها: الصحيحين ، وسنن الدارقطني ، وفي هذا العمل غناء وفوق الغناء عند الرجال من أهل الفهم والعلم .

فالنقاش في مثل هذا والتهويل به من الشغب فقط، لا تقديرًا للعلم ولا تقديم نصيحة للمسلمين ؛ بل تدريب للأغبياء على الشغب والمهاترة بالكلام الفارغ .

المآخذ :

- 1 — جهله بالفرق بين ما يقدح وما لا يقدح به .
- 2 — مبالغته فيما تخيله من قدح إلى درجة يخجل منها غلاة الخوارج .

﴿ تَوَيِّلُ بِالْبَاطِلِ يَقُومُ عَلَى الْهُوَى ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الخامس : ربيع يخلط بين راوين .

قال الحافظ : "قال عمرو بن علي الفلاس : سمعت سفيان بن زياد (3) يقول ليحيى بن سعيد . . . (779/2)." .

قال ربيع مترجمًا لسفيان : "(3) سفيان بن زياد العقيلي أبو سعيد المؤدب صدوق من الحادية عشرة / ق تقريب". اهـ .

قال : قلت لم يصب ربيع في تعبينه ، فإن الذي ذكره ليس من مشايخ الفلاس بل هو من أقرانه ، فالفلاس من الطبقة العاشرة كما ذكر ربيع نفسه نقلًا عن التقريب وإنما يروي عن سفيان بن زياد البصري — كما هو منصوص عليه في تهذيب الكمال (151/11). .

وقال عنه أبو حاتم وابن حبان : كان أحد الحفاظ وذكر الأخير أنه توفي قبل المائتين بدهر" (1) .

أقول :

أولاً : إن صاحب المعيار لا يعرف ما هو الخلط في لغة العرب . قال صاحب لسان العرب (2) : خلط الشيء بالشيء يخلطه خلطًا وخلطه فاختلط مزجه واختلطوا وخالف الشيء مخالطة وخلافًا مازجه .

فلا وجه لقوله : "يخلط بين راوين ." .

(1) المعيار (ص 54-55).

(2) (291/7).

فأننا لم أحخلط بين راوين في نسب ولا رواة ولا شيخ ولا بلد ولا تاريخ ولادة ولا وفاة .

وإنما رجعت إلى ترجم من يسمون بسفيان بن زياد فترجع لي أحدهم فذكرت ترجمته من بينهم كما ترجح لي أنه هو الذي أراده الحافظ ابن حجر في النكت ألا وهو سفيان بن زياد العقيلي البصري .
راجع «التقريب» و«الكافش» .

ثانياً : أنه قد اشتبه أمر من يسمى بسفيان بن زياد على رجال من كبار الحفاظ ، كالخطيب وابن عساكر والحافظ عبد الغني صاحب الكمال ، فإن كنت عرفت هذا فما يحق لمثلك أن يقحم نفسه في هذا الأمر .
إإن كنت لا بد فاعلاً فوجّه الطعن لهؤلاء .

وحل القضية بتحليلة كاملة لا يبقى فيها أي غموض ولا لبس ، فلقد ترجم المزي لسفيان بن زياد البغدادي الرصافي بعد سفيان بن زياد العقيلي البصري ثم قال : " وهو أقدم من البصري قليلاً ولم يخرجوا عنه شيئاً وإنما ذكرناه لفرق بينه وبين البصري . فإن صاحب «النبل»⁽¹⁾ جعلهما واحداً ، فقال : سفيان بن زياد بن آدم أبو سعيد البغدادي المخرمي الرصافي المؤدب ويقال البصري روى عنه (ق) .

وقد وهم في ذلك فإنهما اثنان بلا شك ، ومن فرق بينهما أبو بكر الخطيب ذكرهما في «المتفق والمفترق» .

ثم قال عن الخطيب : ووهم أيضاً في «المتفق والمفترق» حيث فرق بين البصري والبلدي وهما واحد ثم استدرك على الخطيب عدداً من يسمى سفيان

(1) المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر (ص 131).

بن زياد لم يذكرهم الخطيب في (المتفق والمفترق)، وساق الأدلة ثم قال: وإنما بسطنا القول في ذلك بعض البسط ليكون كالأنموذج وليعلم أنا لا نقول قولاً مخالفًا لما كان في الأصل إلا بحجة وإن لم نذكرها في بعض الموضع طلباً للاختصار ⁽¹⁾ منهاً بذلك على وهم وقع فيه الحافظ عبد الغني صاحب الأصل وهو الكمال ، ومنهاً على ما يحصل له من أخطاء في غير هذا الموضع . والكمال لله وحده .

ثالثاً : لا أزال أرى أن سفيان بن زياد هو أبو سعيد العقيلي البصري ثم البلدي المؤدب لأمور منها :

1 — أن سفيان بن زياد الذي سأله يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي يكنى بأبي سعيد وقد خاطبه يحيى القطان بهذه الكنية . أما سفيان بن زياد الرأس أو الرءاس ، فلا تعرف له كنية ولم يذكرها ابن أبي حاتم ولا ابن حبان ولا المزي ، ولا ذكر الآن أسباب تعيني لسفيان بن زياد العقيلي البصري ، فلعل منها تميزه بهذه الكنية . ولعل منها وصفه بكونه بصرياً ، وكذلك وصف عمرو بن علي الفلاس وشيخه يحيى بن سعيد القطان وعبد الرحمن بن مهدي .

2 — لا يعد سفيان بن زياد الذي سأله يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدي شيخاً في هذه القصة لعمرو بن علي ، وإنما تدل هذه القصة على أن عمرو بن علي شارك السائل في الحضور عندهما والسماع منهمما فهما شيخاه في الإجابة على هذه القصة وغيرها .

(1) تهذيب الكمال (11/150-157).

٣ — أن الفلاس وسفيان بن زياد يشتركان في بعض الشيوخ، مثل بدل ابن المحبر وعيسى بن شعيب ، ومسلم بن إبراهيم فلا مانع من اشتراكهما في هذه القصة وتكتنف يحيى لسفيان بن زياد في هذه القصة بأبي سعيد ترجح أنه سفيان بن زياد العقيلي البصري .

رابعاً : لا معنى لقول صاحب المعيار : "إإن الذي ذكره ليس من مشايخ الفلاس" لأن لم أقل : أن سفيان بن زياد البصري من مشايخ الفلاس ولا القصة تدل على ذلك .

خامساً : في قول الحافظ المزري : "روى عنه يعني الرأس أو الرءاس عمرو ابن علي نظر ، لأن مصدره في هذه الترجمة كتاب ابن أبي حاتم الرازي والثقات لابن حبان البستي وقد ذكر الرازي راوياً واحداً يروي عن زياد الرءاس ألا وهو يحيى بن مغيرة الرازي فقط .

وقال ابن حبان : "عاجله الموت قبل أن ينتفع به" ، ولم يذكر له راوياً فقط . وإذا كان أمر سفيان بن زياد العقيلي البصري وسفيان بن زياد البغدادي الرصافي قد اضطرب في أمرهما الخطيب البغدادي وابن عساكر فإن أمر الرأس أو الرءاس أشد غموضاً ، فأبوا حاتم وابنه لم يعرفا عنه إلا أنه سفيان الرءاس فقد يكون هو العقيلي البصري ولا يبعد ذلك ، وابن حبان لم يذكر من شيوخه إلا حماد بن زيد ولم يسم أحداً من روى عنه .

وعلى كل حال قد قاربتُ إن لم أسدل للأدلة التي ظهرت لي فمن عنده أدلة أوضح وأقوى من أدلي فليأت بها لآخذ بها .

الخلاصة :

- 1 — سقوط ما شغب به .
- 2 — إقحام نفسه في قضايا لا يفهمها ولا يدرك أبعادها ، فلو كان يعقل لما خاض في أمر التبس على كبار الحفاظ .
والجنون فنون كما يقال .

﴿ تَوْيِلُهُ مِنْ أَجْلِ اسْمِ رَجُلٍ مُشْتَبِهُ اسْمُهُ

قال صاحب المعيار :

"المثال السادس :

ربيع تعزب عنه ترجمة أحد كبار علماء الحديث بالأندلس .

قال الحافظ : فقرأت في المقنع للشيخ سراج الدين بن الملحق قال : ذكر

ابن حبيش في كتاب علوم الحديث (746/2) " .

فعلق ربيع بقوله : "(2) من (ر) بالخاء المعجمة وبالباء الموحدة ثم الياء
المثناء فشين معجمة ، وفي (هـ) و (بـ) حبيش بالحاء المهملة⁽¹⁾ ثم الباء
الموحدة ، ثم الياء المثناء من تحت ثم الشين ولم أقف على ترجمة لهذا اللفظ أو
ذاك " .

قال : قلت : "هو بالحاء المهملة اسمه : أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد
ابن عبدالله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ(ابن حبيش)."

قال ابن الصابوني في تكميلة «إكمال الإكمال» (ص 113) جمع وصنف
وحدث وانتفع به جماعة وذكر أنه توفي (584) ، ونقل الذهبي في «النيل»
(120/21) عن أبي جعفر بن الزبير قوله عنه: هو أعلم أهل طبقته بصناعة
الحديث وأبرعهم في ذلك وله ترجمة أيضاً في: «التكميلة لوفيات النقلة»
للمنذري (79/1) ، و«شدرات الذهب» (280/4) ، و«توضيح المشتبه»
(463/3)⁽²⁾ .

(1) المعيار بالحاء المهملة .

(2) المعيار (ص 55-56).

أقول : سبحان من لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض وأظنك لم تعلم عنه شيئاً أنت ولا شيوخك إن كان لك شيخ في العلم . إلا بعد البحث .

وما أسهل الوقوف عليه الآن بواسطة الفهارس وتوفر المصادر فصغار طلاب العلم الآن بواسطة الفهارس يدركون بسهولة ما كان يصعب على كثير من العلماء حين بحثي فلا تتطاول ، وعليك بالأدب والتواضع . والمصادر التي أحلت إليها لم يكن قد طبع شيء منها حين كنت أعمل في «النكت» إلا «الشذرات» وهو مرتب على السنين ولم يذكر ابن الملقن ولا ابن حجر . اسمه ولا نسبه ولا تاريخ وفاته .

وما كان عندي حين البحث من كتب المشتبه للمتأخرین إلا كتاب «المشتبه» للذهبي و«تبصير المتبه» لابن حجر فلم أحد فيهما ما يشفى ولم يشيرا إلى هذا الرجل الذي ذكرته .

ثانياً : لا أستطيع إلى الآن الجزم بأن ابن حبيش الذي ذكره ابن الملقن وابن حجر هو هذا الذي ترجمت له .

فإن ابن الملقن يزعم أنه نقل هذا النص من كتاب «علوم الحديث» لابن حبيش والذي ترجمت له لم يذكر أحد من ترجم له . أن من مؤلفاته كتاباً في علوم الحديث .

قال محقق «سير أعلام النبلاء» معلقاً على قول الذهبي وله خطب حسان وتصانيف (2) : "ذكرها ابن الأبار في «التكلمة» (3) الورقة 12) وقال : ولم يُؤلف في الحديث على كثرة مطالعته وتقسيمه غير مجموع في الألقاب صغير كتبته عن ابن سالم عنه " .

ولو كان له كتاب يسمى بعلوم الحديث لنقل ابن حجر منه مباشرة .
ثالثاً : من عرف بابن حبيش من أهل العلم من المتأخرین محمد بن محمد ابن المفضل البهراي أحد شيوخ الحافظ الذهبي ترجم له في العبر^(١) وفي معجم الشیوخ .

قال في المعجم^(٢) : "محمد بن محمد بن المفضل بن محمد بن حبيش الخطيب الكبير شيخ القضاة . . . وتفقه وشارك في الفضائل ودرس وأفci . . . وكان ديناً حيراً سلفيًا مهيباً تام الشكل .

وذكره ابن كثير في البداية والنهاية^(٣) وابن العماد في الشذرات^(٤) .
 فيحتمل أن يكون الكتاب الذي سماه ابن الملقن بـ (علوم الحديث) وعzaه لابن حبيش أن يكون لابن حبيش هذا فمن نازع في هذا فعليه إقامة الدليل حتى يُسلّم له . ومن يسمى بابن حبيش الفقيه الأديب الكاتب البليغ الحافظ الناقد العالمة أبو بكر محمد بن الحسين بن يوسف . . . ابن حبيش اللخمي التونسي أحد شيوخ محمد بن عمر بن رشيد صاحب «ملء العيبة» وغيرها . انظر ترجمة ابن حبيش في «ملء العيبة» (2/83-126) .

رابعاً : الرجل حزبي محترق حملته حزبیته الجاهلية على التأر لأهمل البدع بالظلم والتعالي والغرور والشماتة، فتراه يقع على الخطأ الذي

-
- . (403/3) (١)
 - . (280/2) (٢)
 - . (13/14) (٣)
 - . (453/5) (٤)

يعلم العقلاء أنه سبق قلم أو خطأ مطبعي فيفرح به ويضخمه ويضع له العنوان المثير فأوقعه الله في أخطاء هي على معياره ومنهجه عظام .

المأخذ على صاحب المعيار :

فهنا في هذا المثال : قد وقع في عدة أخطاء .

1 — في ص (55 س 10) وصف الحاء بأنها (مهمة) يريد مهملة فعلى منهجه يكون قد زاد في حروف الهجاء حرفاً مهماً يجب الاهتمام به .

2 — علق على ضبطي لكلمة حبيش ، فقال : هذا من العي الظاهر إذ كان يكفيه أن يقول في (هـ) ، (ب) حبيش بالحاء المهملة فقط ، لأنباقي سواء " فتأمل . فسمى الحاء هاء ووصف الحاء بأنها مهملة وكأنه احتراز من الحاء المعجمة في نظره !!

وهذا يدل على أن هذا الرجل في غاية النباهة والذكاء والدقة ويعده في كبار المكتشفين !! الذي يأتي بما لم تستطعه الأوائل ، ثم ليسصح لنا أن نقول له : إن العي الظاهر في كلامك فإن كان لا بد من التنطع فلوك أن تقول إن في كلامي تكراراً ، وإن كان لا يسلم فإنه يمكن أن يقرأ إنسان (حبشي) بدل أن يقرأه (حبيش) .

3 — من العي قوله : " قلت : هو بالحاء المهملة اسمه أبو القاسم عبد الرحمن . . . إلخ ".

والتعبير السليم أن يقول : هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد . . . إلخ المعروف بـ (ابن حبيش) بالحاء المهملة .

ولو أردنا أن نحااسبه على ركبة الأسلوب لطال بنا الكلام .

سهم طائش

قال صاحب المعيار :

"المثال السابع : ربيع يتذرع عليه الوقوف على ترجمة راو في تاريخ البخاري والجرح لابن أبي حاتم فينسب إلى الحافظ سهون في ذلك " ذكر الحافظ حديث عبدالله بن مغفل في عدم الجهر بالبسملة ثم قال : " وهو حديث حسن ؛ لأن رواه ثقات ولم يصب من ضعفه بأن ابن عبدالله ابن مغفل مجهول لم يسم . فقد ذكره البخاري في تاريخه (1) فسماه : يزيد . ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم حرحاً فهو مستور . . . ". (769/2) .

قال : فعلق ربيع بقوله : "(1) لم أجد له ترجمته — كذا — والصواب : ترجمة . أو تحذف : له) ، في تاريخ البخاري ولا في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ولا في التقريب ، وقال في تهذيب التهذيب (د ت س ق) ابن عبدالله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر بالبسملة . قيل : اسمه يزيد . قلت : قد ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري . أقول : لعل عزوه لتاريخ البخاري وابن أبي حاتم سهون من الحافظ " اهـ

قال : "قلت : لم يسه الحافظ ، لكن ربيعاً لا يحسن التفتیش عن تراجم الرواية لأنها معزل عن صنعة الحديث ، ويغلب على الظن أنه بحث عن ترجمة ابن عبدالله بن مغفل في باب (يزيد) في الكتاين المذكورين فلم يجد لها .

وترجمة المذكور في تاريخ البخاري الكبير (ق 2 ج 4 ص 441) رقم الترجمة (3633) ، وقد أورده البخاري في باب (من لا يعرف له اسم ويعرفون بأبيائهم) في باب العين . وانظر ترجمته أيضاً في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (ج 2 ق 4 ص 324) رقم الترجمة (1409) وقد أورده في باب

(تسمية من روى عنه العلم من عرفا بأسماء آبائهم دون أن تذكر أسماؤهم في باب العين .

أما نفيه وجود ترجمته في (التقريب) الذي هو مختصر (التهذيب) مع وجودها في الأصل فغريب !! وترجمته في التقريب رقم (8476) في باب (من نسب إلى أبيه أو أمه أو جده . . .)⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : إنني قد ترجمت للرجل من كتاب تهذيب التهذيب ، وكان ذلك كافياً وربما طمعت في المزيد لكن ضيق الوقت الذي يطارد الباحث قد يدفعني إلى شئ من البحث لا يوصلني إلى المطلوب فأنصرف إلى ما هو أهم منه وأعتذر مع الضعف والقصور الذي جبل عليه البشر .

ثانياً : انظر إلى قوله : " لم يسه الحافظ لكن ربيعاً لا يحسن التفتیش عن تراجم الرواة لأنه بمعزل عن صنعة الحديث ".

لترى إلى أي حد بلغ هذا الحزبي المخترق من الكذب والظلم والزهو .

ثالثاً : انظر إلى بلاهة هذا الحزبي الذي رأى وقرأ ونقل عنوان البخاري ألا وهو باب (من لا يعرف له اسم ويعرفون بأبائهم) وقف على ترجمة ابن عبد الله بن مغفل التي جاءت مطابقة للعنوان حيث لم يذكر فيها اسم ابن عبد الله بن مغفل لا يزيد ولا غير يزيد ، ثم يصر على أن الحافظ لم ينس ويطلق هذا النفي ولا يستثنى أمراً يعد أساساً للقضية ألا وهو تسمية البخاري لابن عبد الله بن مغفل بيزيده، الواقع بخلاف ذلك فهل الحافظ معصوم من السهو الذي لم يعصم منه الأنبياء ولا يعد نقصاً إلا عند الروافض .

(1) المعيار (ص 56-75).

رابعاً : قال عن ابن عبد الله بن مغفل .

وقوله : "أما نفيه وجود ترجمته في التقريب الذي هو مختصر التهذيب مع وجودهما في الأصل فغريب ، وترجمته في التقريب رقم (8476) في باب (من نسب إلى أبيه أو أمه أو جده . . .).

أقول : لم ينقل ما سماه بالترجمة : "قال الحافظ في الموضع المشار إليه : ابن عبد الله بن مغفل : اسمه يزيد وهذه ليست ترجمة وإنما هو من باب التعريف بالبهم ولو أراد ترجمته لاستوفى شروطها التي التزمها وهي ذكر اسم الرجل وأسم أبيه وجده ونسبته وكنيته ولقبه ثم صفتة التي يختص بها من جرح أو تعديل ثم التعريف بعصر الراوي بحيث يكون قائماً مقام ما حذفه من ذكر شيوخه والرواة عنه إلا من لا يؤمن لبسه" التقريب (ص 73) .

خامساً : قال الحافظ عن حديث عبد الله بن المغفل :

" وهو حديث حسن لأن رواه ثقات ولم يصب من ضعفه بأن ابن عبد الله بن مغفل مجهول لم يسم فذكره البخاري في تأريخه فسماه يزيد ولم يذكر فيه هو ولا ابن أبي حاتم حرحاً فهو مستور اعتمد حديثه ".

فعلى الحافظ في هذا النص ملاحظات :

1 — على قوله : فقد ذكره البخاري في تأريخه فسماه يزيد ، فالبخاري ذكره في تأريخه لكن لم يسمه لا بيزيد ولا بغيره ، والدليل قول الحافظ في تهذيب التهذيب : "... ابن عبد الله بن مغفل عن أبيه في ترك الجهر بالبسملة وعن أبي نعامة الحنفي ، قيل اسمه يزيد قلت : ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري" ⁽¹⁾ .

(1) تهذيب التهذيب (12/302).

فهذا يدل على وهم الحافظ في النكت حيث صرخ بأن البخاري سمى ابن عبدالله بن مغفل في تاريخه بيزيد، وإنما جاءت هذه التسمية في مسند أبي حنيفة للبخاري الحنفي المتهم بالكذب، لا البخاري الإمام أمير المؤمنين في الحديث .

فقلت أنا معلقاً على هذا الوهم في حاشية النكت : "أقول : لعل عزوه لتأريخ البخاري وابن أبي حاتم سهو من الحافظ" ، وأخطأت في ذكر ابن أبي حاتم، ولعلي كنت أقصد نفي وجود ترجمته في الكتابين ، لكن الذي لا يجوز أن يمارى فيه هو وهم الحافظ على البخاري وتاريخه في تسمية ابن عبدالله بن مغفل بيزيد وإنما وقع ذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري الحنفي .

2 — على قوله : "في حق ابن عبدالله بن مغفل فهو مستور" .
فإن فيه نظراً بالنسبة لاصطلاح الحافظ في التقريب⁽¹⁾ حيث قال في وصف المجهول : "التسعة من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول ، وعَرَفَ المستور : بأنه من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق فهو مستور أو مجهول الحال " .

وابن عبدالله بن مغفل لم يرو عنه إلا راو واحد كما في المصادر التي ترجمت له .

3 — على قوله : "قيل اسمه يزيد قلت : ثبت كذلك في مسند أبي حنيفة للبخاري " .

(1) ص (5) تحقيق عبد الوهاب عبداللطيف .

أقول : كيف يقول الحافظ : "ثبت ذلك . . . إلخ" ، والروايي عبدالله ابن محمد بن يعقوب الحارثي البخاري قال أبو سعيد بن الرواس : " يتهم بوضع الحديث " .

وقال أحمد السليماني : " كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن ، وهذا المتن على هذا الإسناد ، وهذا ضرب من الوضع وقال الحاكم : هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات " .

وقال الخطيب : " لا يحتاج به"⁽¹⁾ .

وأضاف الحافظ في اللسان⁽²⁾ : " وقال الخطيب : كان صاحب عجائب ومناكير وغرائب وليس بموضع الحجة " .

فمن المستغرب من الحافظ أن يقول — فيما جاء عن هذا البخاري الكذاب — (ثبت) .

ثم يهم في النكت فينسب ما جاء عن البخاري الكذاب⁽³⁾ إلى البخاري الإمام في العلم والدين والصدق .

4 — روى الإمام أحمد في مسنده⁽⁴⁾ قال : ثنا إسماعيل ثنا سعيد بن إياس الجريري عن قيس بن عبایة عن ابن عبدالله بن مغفل يزيد بن عبدالله قال : سمعني أبي وأنا أقول : بسم الله الرحمن الرحيم ، فقال : أي بي إياك . . .

(1) الميزان (498/2) وانظر حديثه في جامع مسانيد أبي حنيفة (ص 318—319) .

(2) (349/3) .

(3) النكت (796/2) .

(4) (85/4) .

الحادي، وهذا إسناد صحيح إلى ابن عبد الله بن مغفل، إسماعيل هو ابن عليه سمع من الجريري قبل اختلاطه.

فكان الأولى بالحافظين المزي وابن حجر العزو إلى مسنن الإمام أحمد الذي روى فيه هذا الحديث بهذا الإسناد، وبه يثبت أن ابن عبد الله بن مغفل اسمه يزيد.

أما الحديث فيتقوا بحديث أنس رضي الله عنه فيصير حسناً .

المأخذ على صاحب المعيار :

- 1 — مبالغته وتهويله بالعنوان ، فهو يجعل من الحبة قبة كما في المثل
 - 2 — عدم وعيه بهذه القضية وكلال ذهنه ظاهر في معالجتها .

فتراه المسكين في هذه القضية وغيرها يقحم نفسه في أشياء فوق مستوىه مع قصوره ذكاء وعلما وزكاء، فتكون النتيجة هي فشله ومآل الأمور لخصمه، وهذه سنة الله في كل جاهل صاحب هوى وسوء قصد .
 - 3 — عدم تفرقته بين الترجمة وبين المبهم .
 - 4 — عدم إدراكه لأوهام الحافظ ابن حجر — رحمة الله — .
 - 5 — عدم إدراكه لتبييب البخاري وابن أبي حاتم .
 - 6 — عدم وعيه لقضايا المصطلح .
 - 7 — جنوحه في النقد إلى أقبح من مذاهب أهل البدع بما في ذلك الخوارج ، فما يبنيه على نقهـ قد يكون أسوأ من الكذب ، فأهل البدع لا يبلغ بهم هواهم وظلمتهم ما بلغه هذا الرجل من المبالغات والتهاوـيل في أمور هي في نظر جميع أهل الملل تعتبر طبيعية وعادية لا تحظـ من مكانة أحد ولا تخرجـ في دين ولا حلقـ.

والقصد من ذكر هذه الملاحظات بيان الصواب فيها، وإفهام من لا يعرف منهج السلف أن مثل هذه الأخطاء لا يسلم منها أحد، وأنها ليست من جنس البدع .
وأن أهل السنة لا ينتقصون بها أحداً إذا بينوها .
وأن الظلم والإفراط والتفريط في غير هذا المنهج وعند غير أهله مهما تستروا أو جعلوا .

الفصل الحادي عشر

إبطال ما تضمنه الفصل التاسع من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل التاسع :

بيان أوهام ربيع في تحقيق نص (النكت) .

بالرغم من أنه قد توفر للشيخ ربيع خمس نسخ لتحقيق الكتاب إلا أن هذا لم يحل دون وقوعه في أوهام عدّة في ضبط النص...⁽¹⁾ ثم عد خمسة أمثلة:

— كلمة (السلمي) صوابه (السلمي) وقد صوبته منذ سنين

2 — كلمة (أعلاماً) والصواب (أعلاها) وتم تصويبه بعد وقوفي

على ملاحظة صاحب المعيار .

3 — كلمة (بعد) والصواب (بعد) وقد صوبته منذ سنين .

4 — كلمة (بطل) وهو صواب من الأصل والخطأ من المعترض.

5 — كلمة (من) والصواب (من) وتم إصلاحه بعد ملاحظة

المعترض.

ثم إنه مع ظلمه وسوء أدبه قد وقع في ثلاث غلطات منها :

1 — قوله : "المثال الثامن" ، يريد الأول فماذا يقال له ؟

. (1) المعيار (ص 58).

أيقال على منطق صاحب المعيار لا يعرف الأعداد فيجعل الواحد ثانية لعرفته القاصرة بالبدويات ، أو نقول : إنه أخطأ كما يقتضيه الدين والإنصاف فلا بخاريك في مضمار الظلم والطيش حياء من الله وخوفاً منه وتخليقاً بآداب دينه الحق .

2 — ومنها قوله في الحاشية : (الطبقة الأولى) والصواب (الطبعة) .

3 — ومنها قوله : (فيظل) والصواب (بطل) .

والأخيرة قاده إلى الوقوع فيها جهله وتعنته .

فما هي النتيجة على منطقه ومنهجه المتعنت وما حكمه على نفسه في ضوء هذا المنهج ، الجواب على منهجه، أن مثله لا يصلح لأن يتصدى للنقد والمناقشة فهو أقل من هذا المستوى بمراحل .

ثم أقول : الحمد لله حمداً كثيراً الذي وفقني وحفظني من الأخطاء الكثيرة التي يقع فيها أمثالك فكتاب بفهارسه يصل إلى (968) زاخر بالنصوص والترجم لا توجد فيه من الأخطاء الحقيقة إلا العدد القليل الذي لا يسلم منه بشر والحمد لله إذ تبين في أكثر ما خطأني فيه أنك أنت المخطئ وزدت على هذا أخطاء كثيرة وقعت فيها في كتيب صغير الحجم قليل الصحائف، فمنها ما سبق منها ما سيأتي :

وأما ما استدركه على صاحب المعيار في هذا الفصل .

فال الأول منها : أن الحافظ ابن حجر قال في النك :

"وفي سؤالات السلمي للدارقطني ، سُئل عن الحديث إذا اختلف فيه الثقات ؟ قال : ينظر ما اجتمع عليه ثقنان فيحكم بصحته . . . إلخ، فذهبت أبحث عن هذه السؤالات في عدد من الأماكن، منها المكتبة الظاهرية فلم أجده إلا مخطوطه في الظاهرية باسم سؤالات السهمي للدارقطني، فترجم لي آنذاك

بهذا السبب أن السؤالات إنما هي للسهمي، وأنه وقع تصحيف في النكث من السهمي إلى السلمي .

ثم تبين لي بعد مدة أن للسلمي — أيضاً — أسئلة سأها الدارقطني فصوبت هذا الخطأ مبكراً .

وعندي منذ سنين عدد من سؤالات الدارقطني إذ كنت أتابعها بحرارة فمنها:

1 — سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني

دراسة وتحقيق موفق عبدالله القادر الطبعة الأولى 1404هـ .

2 — وسؤالات الحاكم أبي عبدالله للدارقطني دراسة وتحقيق موفق عبدالله 1404هـ .

3 — وسؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني تحقيق سليمان آتش 1408هـ .

4 — وسؤالات البرقاني للدارقطني تحقيق عبدالرحيم القشقرى 1408هـ .

5 — سؤالات أبي عبدالله بن بکير وغيره للدارقطني تحقيق على حسن عبدالحميد 1408هـ .

الثاني : قال صاحب المعيار .

المثال الثاني :قرأ ربيع كلام الحافظ (239/1) هكذا : " لما ذكر أن الحديث الصحيح ينقسم أقساماً وأعلاماً ، شرط البخاري ومسلم وصوابه وأعلاها " ⁽¹⁾ .

(1) المعيار (ص 59).

وقد كذب ورب السماء فإني لم أقرأها على الوجه الذي ذكر، وكيف أقرأ هذه اللفظة كما ادعى، وأنا والحمد لله أعرف مراتب الصحيح من أولى ثانوي، ولعل الرجل يقرأ الكلام على هذا النحو الذي لا يقرؤه العوام فضلاً عن طلاب العلم ، والواقع أنه خطأ مطبعي وذهب المسكين يتكلف ليبرهن على صواب تصحيحه فيقول : " وهي ظاهرة من السياق ولا يستقيم الكلام إلا بها" فماذا يقول في أخطائه الكثيرة فيكتبه هذا ومنها ما وقع فيه في هذه الصحيفة حيث علق على قوله : " وقد يعتذر بعضهم لربيع فيقول : إن الشيخ لم يطلع على سؤالات السلمي لأنها لم تطبع إلا بعد طبع النكت بأربع سنين" علق على كلمة سينين برقم (1) ثم قال : هذا بالنسبة للطبقة الأولى يريد الطبعة الأولى "(1) .

فهل نقول : إن صاحب المعيار كتبها هكذا ؟
لا لأنّا لا نستحيى الكذب والظلم حتى على من افترى علينا وظلمنا .

(1) المعيار (ص 59).

﴿ مجازفة ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثالث : قال الحافظ : وقال في كتاب العلم بعده أن أخرج حديثاً في فضل العلم : هذا حديث . . . (403/1)"
هكذا قرأه ربيع والصواب (بعد أن . . .)⁽¹⁾.

أقول : هكذا يفترى هذا الحزبي المحترق ، وإذا لم تستح فاصنع ما شئت ،
ولا شك أنه خطأ مطبعي واضح ، وقد قمت بتصويبه من سنوات أثناء
تدرسي طلاب الدراسات العليا بشعبية السنة ، هو وغيره من الأخطاء ، وما
أظن العوام يقرأون هذه القراءة .

قال صاحب المعيار :

المثال الرابع : قال الحافظ : ". . . ببطل ما ادعاه من نفي الاحتمال الذي
ذكره الشافعي رضي الله عنه مكتنا (765/2)." .
هكذا قرأه ربيع والصواب : (فيظل) وعلى ما قرأه هو فإن كلمة (مكتنا)
لا معنى لها"⁽²⁾.

أقول : الصواب ما قرأته أنا وهو الذي لا يصح غيره ، لأن الحافظ يريد
إبطال اعتراض من اعترض على تأويل الشافعي لحديث أنس رضي الله عنه :
(كانوا يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين) .

فقال الشافعي — رحمه الله — في تأويل هذا الحديث : إنه بمعنى يبدأون
بقراءة أم القرآن قبل ما يقرأ بعدها ، ولا يعني أنهم يتركون باسم الله الرحمن
الرحيم .

. (1) المعيار (ص 60). (2)

قال الحافظ مؤيداً لتأویل الشافعی :

"وقد صح تسمية أم الكتاب بالحمد لله رب العالمين، وذلك فيما رواه البخاري في صحيحه في أول التفسير ، من رواية أبي سعيد بن المعلى عن النبي ﷺ قال : (الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني والقرآن العظيم الذي أوتته) . وفي الحديث قصة ، وهذا يرد على من طعن في تأویل الشافعی وزعم أن أم الكتاب إنما تسمى بالحمد، لا الحمد لله رب العالمين .

فظهر بهذا الحديث الصحيح أنها تسمى الحمد ، وتسمى الحمد لله رب العالمين — أيضاً — فبطل ما ادعاه من نفي الاحتمال الذي ذكره الشافعی رضي الله عنه ممكناً، والله أعلم .

فالحافظ يؤيد تأویل الشافعی، ويبطل طعن من طعن في هذا التأویل، فهو قلنا كما قال صاحب المعيار : (فيظل) هو الصواب ، لكن المعنى أن الحافظ يؤيد اعتراض هذا المعترض ، وهذا معنی فاسد يرفضه السياق رفضاً باتاً عند من يفهم .

فانظر أولاً استدلال الحافظ بالحديث ، وتأمل قوله : "فهذا يرد على من طعن على تأویل الشافعی " .

وقوله : "فظهر بهذا الحديث الصحيح أنها تسمى الحمد وتسمى بالحمد لله رب العالمين"

كل هذا قرره الحافظ لإبطال هذا الاعتراض وهدمه لا لتقرير إمكانه وتأييده .

أما لفظة (ممكناً) فأثبتتها مع عدم انسجامها مع السياق قياماً بالأمانة ثم لعل معناها يظهر لغيري .

﴿ مجازفة ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الخامس :

قال الحافظ : "الصنف الثالث : من حمله الشره ومحبة الظهور على الوضع من (كذا) رق دينه من المحدثين (2/852)" .
كذا قرأه ربيع ، والصواب : (من رقم) .
وقد مر في الفصل السابع بيان تصحيفات ربيع في أسماء الرواة⁽¹⁾ .

أقول :

أولاً : نعم هذا الوهم وقع مني لا من الطابعين فهو سبق قلم، أما القراءة فلم أقرأ كذلك ؛ لأنها واضح في مخطوطات النكت ليس فيه أي اشتباه، ولكنه كما قلت سبق قلم مني.

ثانياً : ما ذكره في الفصل السابع وفي هذا الفصل هي قطرات في بحر زاخر من الصواب والتحقيق العلمي الدقيق، والتخرير للأحاديث والأقوال والترجم مما يندر مثله والحمد لله رب العالمين .

أقول هذا الكلام اضطراراً لرد كيد الحاسدين وتشويه الحاذقين وظلمهم.

المأخذ على صاحب المعيار :

1 — قوله : في الحاشية : الطبقة الأولى ، والصواب الطبعة .

(1) المعيار (ص 60).

2 — قوله : فيظل تخطئة لي والصواب : فبطل . قاده إلى الواقع في هذا جهله وعدم فهمه .

3 — قوله : "المثال الثامن" والصواب : الأول .
فما هي النتيجة على منطقه الأهوج ومنهجه المتعنت .
أما ملاحظاته علي فقد أصلحت ثلاثة منها من سنين ، واثنتين بعد
ملاحظاته، إحداها سبق قلم مي والأخرى من الأخطاء المطبعية، لا يشك في
ذلك إلا من أعمى الله قلبه بسبب الهوى .

الفصل الثاني عشر

إبطال ما تضمنه الفصل العاشر من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل العاشر بيان ضعف معرفة ربيع بعلوم العربية.
الواجب فيمن يتصدى لتحقيق كتب أهل العلم أن يكون ملماً بطرف
من علوم العربية يؤهله لتحقيق النصوص فلا يخطئ صواباً ولا يستصوب خطأ،
ومع أن معرفة ربيع بعلوم العربية من نحو وبلاغة ولغة في غاية المحدودية
إلا أن ذلك لم يمنعه من أن يزج بنفسه معلقاً على أسلوب ابن حجر الذي يعد
من أبرز أدباء عصره"⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : انظر إلى قوله : "الواجب فيمن يتصدى لتحقيق كتب أهل العلم".
الذي لم أسمعه حتى من عوام العرب عندنا فضلاً عن طلاب العلم .
فهل في لغة العرب الواسعة أن مادة وجب في مثل هذا السياق تعدد بـ
(في)؟!

ثانياً : هل الذي يلم بطرف من علوم العربية أو الذي يتعمق فيها ويمتلك
ناصية علومها، يكون عندك معصوماً من الخطأ؟ فلا يخطئ صواباً . . . إلخ
فكم من الأخطاء وقع فيها أئمة اللغة وعلومها؟!

(1) المعيار (ص 61).

فهذا سببويه خطأ الإمام ابن تيمية في ثمانين مسألة .
وكم خطأ البصريون الكوفيون في قضايا النحو والعكس ؟!
ثالثاً : لماذا قصرت هذا الوجوب على تحقيق كتب أهل العلم فقط ولم
تعده إلى تأليف الكتب وخاصة التي يتصدى فيها للنقد العلمي ، وكذلك
الكتابة في أي مجال والخطابة والتدريس ونحو هذه الأمور : لا أدرى لماذا ؟!

﴿ جهل باللغة وغش في النقل

قال صاحب المعيار :

المثال الأول :

قال الحافظ : "... وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد السبعة (4) (323/1). فعلق ربيع على كلمة (السبعة) بقوله : " (4) كذا في جميع النسخ، والصواب : السبع".

قلت : وفي هذا دليل على زجاء بضاعته في علم النحو، فكلا الوجهين صحيح التأنيث والتذكير. ويشهد للوجه الذي سلكه الحافظ قول الشاعر :

وقائع في مضر تسعه وفي وائل كانت العاشرة

وموضع الشاهد من البيت قوله : (تسعة) فإنه أنت اسم العدد، والمعدود به مؤنث — وكذا صنع الحافظ — .

قال العالمة محبي الدين عبدالحميد في (الانتصار من الإنفاق) بهامش الإنفاق — 770/2 — في تعليمه لصحة الوجهين : "... وفي هذه الحال يتنازعك أصلان: أحدهما أصل العدد ومعدوده الذي بيناه ، وثانيهما : أصل النعت ومنعوته، وهذا يستلزم تأنيث النعت إذا كان منعوته مؤنثاً ، وتذكير النعت إذا كان منعوته مذكراً . وأنت بال الخيار بين أن تستحب لأي الأصلين ، يعني أنه يجوز لك أن تراعي قاعدة العدد والمعدود فتذكّر اسم العدد مع المعدود المؤنث فتقول: النساء العشر ، وتوئن العدد مع المعدود المؤنث — كذا — فتقول : الرجال العشرة . ويجوز لك أن تراعي قاعدة النعت مع منعوته فتذكّر اسم العدد مع المنعوت المذكر فتقول : الرجال العشر ، وتوئن العدد مع المؤنث ،

فتقول : النساء العشرة ، وعلى هذا يكون قول الشاعر : وقائع في مصر تسعه ، قد جاء على أحد الطريقين الجائزين له ، وهو طريق النعت مع منعوته^(١) .

أقول :

أولاً : انتبه لقوله : "وهذا دليل على زجاء بضاعته في علم النحو" ففيه تعال يوهم القارئ الغر أنه من أحکم هذا العلم بينما هو من أجهل الناس به وقد مرت بك أمثلة من أخطائه في بدويات النحو ثم انظر إلى قوله : "زجاء بضاعته" حيث استخدم هذا اللفظ في غير موضعه .

قال صاحب اللسان^(٢) : "زجا الشئ يزجو زَجْواً وَزُجْواً وزجاء تيسر واستقام" فعلى هذا يكون علم النحو قد تيسر لربع واستقام . "وزجا الخراج يزجو زجاء تيسر" .

فعلى هذا يفيد (الزجاء) أنه قد تيسر لي هذا العلم أيضاً ، وساق صاحب اللسان معاني التزجية والإزجاء بمعنى السوق والدفع والدفاع أحياناً بقلة وأحياناً بكثرة .

فجاء صاحب المعيار بهذا اللفظ للذم والطعن وهو استخدام ردئ يدل على جهله باللغة وفساد تذوقه لها .

ثانياً : أني مشيت على الأصل المشهور من تأنيث العدد إذا كان المعدود مذكراً والعكس .

ثالثاً : أن محمد محبي الدين قد أخذ بمذهب المؤاخرين وخالف ما كان عليه أساطير العربية الأقدمون في هذا الباب من حمل المذكر على المؤنث

(١) المعيار (ص 61—62) .

(٢) (155/11)، تهذيب اللغة (354—355)، تهذيب اللغة (14/14).

والمؤنث على المذكر إذا كانت الأسماء تحتمل كلاً من التذكير والتأنيث في باب العدد أو غيره، وهذا ما مشى عليه سيبويه وشرح كلامه⁽¹⁾ وأبن مالك⁽²⁾. فقد ذكر ابن الأباري اختلاف أئمة اللغة من كوفيين وبصريين وغيرهم في حذف علامة التأنيث من نحو (طالق وطامث وحائض وحامل) .

وذكر حجج كل منهم . . .

ثم قال : "ومنهم من تمسك بأن قال : إنما حذفوا علامة التأنيث من طالق ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا شئ طالق أو إنسان طالق كما قالوا رجل ربعة ، فأثنوا ، والموصوف مذكر على معنى نفس ربعة ، وكما جاء في الحديث "مذ دحت الإسلام" لأن الإسلام بمعنى الملة وكما حكى الأصمي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : أليس بصحيفة" .

والحمل على المعنى كثير في كلامهم . . .

قال الشاعر :

قامت بكـيـه عـلـى قـبـرـه من لي من بـعـدـك يا عـامـرـ
تركتـيـ في الدـارـ ذـا غـرـبـةـ قدـ ذـلـ من لـيـسـ لـهـ نـاصـرـ
فـقـالـ ذـا غـرـبـةـ وـلـمـ يـقـلـ ذـاتـ غـرـبـةـ ، لأنـ المـرأـةـ فيـ المعـنـ إـنـسانـ .
وقـالـ الآـخـرـ :

إـنـ السـمـاحـةـ وـالـمـرـوـءـةـ ضـمـنـاـ قـبـراـ بـمـرـوـةـ عـلـىـ الطـرـيقـ الـواـضـعـ
فـقـالـ (ضـمـنـاـ) وـلـمـ يـقـلـ (ضـمـنـتاـ) لأنـ ذـهـبـ بالـسـمـاحـةـ وـالـمـرـوـءـةـ إـلـىـ الـكـرـمـ .

(1) انظر الانتصاف من الإنصال لمحمد محيي الدين ، حاشية على الإنصال (2/765).

(2) شرح الكافية الشافية (3/1664-1665).

وقال الآخر :

فإن تعهديني ولي لـ

قال : أودى ولم يقل أودت . . .

إلى أن قال : وقال الآخر :

وإن كلاباً هذه عشر أبـطن

قال : (عشر بطن) ولم يقل (عشرة) لأن البطن معنى القبيلة .

وقال الآخر :

وـقـائـعـ في مـضـرـ تـسـعـةـ وفي وائل كانت العاشرة

قال (تسعة) ولم يقل (تسع) لأنه حمل الوقعان على الأيام يقال : فلان عالم بأيام العرب أي بواقعها^(١).

ثم استمر يسوق الشواهد ويوجهها على أساس هذه القاعدة وعلى هذا المعنى الذي كان يخطر على أذهان العرب وشعرائهم .

قال محمد محبي الدين وهو يشرح هذا البيت الأخير قال : "... . ومحل

الاستشهاد من البيت قوله (تسعة) فإنه أنت اسم العدد والمعدود به مؤنث ومن حق العربية عليه أن يأتي باسم العدد مذكراً فيقول : (وـقـائـعـ في مـضـرـ تـسـعـ)(^٢).

إلا أن العرب تطلق على الموقعة اليوم ويقولون : أيام العرب وهم يريدون مواقعها فلذلك أنت اسم العدد لأنه أراد بالواقع الأيام ، والأيام مذكورة ، هذا بيان كلام المؤلف وإيضاحه، ولي في هذا الموضوع رأي يصير به كلام الشاعر صحيحاً من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى .

(١) الإنصال لابن الأباري مع الإنصال لمحمد محبي الدين (758/2-770).

(٢) الإنصال لابن الأباري مع الإنصال لمحمد محبي الدين (758/2-770).

وملخص هذا الرأي أنك في ذكر العدد ومعدوده إما أن تذكرهما على طريقة العدد فتضيف اسم العدد إلى معدوده فتقول عندي عشرة رجال أولي بأس، وعندي عشر نساء ذوات حفر ، وفي هذه الحال يجب مراعاة ما قاله النحاة في باب العدد ، فتذكرة اسم العدد مع المعدود المؤنث وتؤثر اسم العدد مع المعدود المذكر كما سمعت في المثالين، وإما أن تأتي بالعدد ومعدوده على طريقة الوصف فتقول : هؤلاء رجال عشر وأولئك نساء عشرة .

وفي هذه الحال يتنازعك أصلان . . . إلى آخر ما نقله صاحب المعيار.

وعليه في هذا النقل المبتور مأخذان :

الأول : أنه لم يذكر وجهة نظر ابن الأباري ومن سبقه من أئمة النحو في هذا النوع من كلام العرب والمنهج الذي كانوا يترسمونه .

الثاني : حذفه لصدر كلام محمد محبي الدين الذي بين فيه وجهة نظر ابن الأباري وغيره ثم صرخ فيه بقوله : "ولي في هذا الموضوع رأي يصير به كلام الشاعر صحيحًا من غير حاجة إلى تأويل ولا حمل على المعنى . . . " ثم ذكر ملخص رأيه ، وهو ما ذكر صاحب المعيار بعضه وحذف بعضه ، فذكرت أنا هذا المذوف .

فلماذا تصرف هذا التصرف ؟

الجواب : إنه تصرف هكذا ليتم له ما ادعاه من صحة الوجهين وصحة الوجهين لا تتم إلا على ما قرره محمد محبي الدين عبدالحميد : مراعاة قاعدة العدد ومراعاة قاعدة الوصف ، وبراعاة قاعدة الوصف يظهر صواب كلام الحافظ ، وخطأ اعترضي عليه وبذكر القاعدة الأصلية التي يراعيها العرب والنحاة القدامى يظهر أن الحافظ خالف هذه القاعدة إن كان هذا من تصرفه

ويحتمل أن يكون من تصرف النساخ ، ويظهر أيضاً صواب اعترافي على هذا الكلام.

لأنه في نظري لا يحمل معنى المذكر لا مفرد ولا جمعه ، فإن صح حمله بدون تعسف وتتكلف — على المذكر — وعلى الطريقة العربية سلمنا بذلك . ثم انظر مرة أخرى في كلام الحافظ : "وكملت فوائد المستخرجات بهذه الفوائد" حيث أنت الفعل المسند إلى الفوائد ، وأنث اسم الإشارة (هذه) العائد إلى الفوائد .

وانظر أيضاً كيف حذف صاحب المعيار توجيه ابن الأنباري للبيت بقوله: (لأنه حمل الواقع على الأيام ، يقال فلان عالم بأيام العرب أي بواقعها) ولم يشر من قريب ولا من بعيد في شرح هذا البيت ولا غيره إلى المعنى الذي ذهب إليه محمد محبي الدين . فاعتبروا يا أولي الأ بصار .

رابعاً : يضاف إلى ما سبق من خطأ صاحب المعيار ما يأتي :

1 — قال : قال العالمة محبي الدين عبدالحميد .

والصواب : محمد محبي الدين عبدالحميد .

2 — قوله في : (ص ٦٢ س ٨) : "وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث فتقول: الرجال العشرة" ، الصواب : المعدود المذكر . المآخذ على صاحب المعيار .

1 — خطأه في الاعتراض في هذه المسألة .

2 — خيانته في حذف ما يؤيد وجهة نظري من كلام ابن الأنباري وأئمة اللغة وعلى رأسهم سيبويه ، ومن كلام محمد محبي الدين الذي بين أنَّ له وجهة نظر تخالف مذهب أئمة اللغة المتقدمين .

- 3 — سوء استخدامه للفظة (زحاء) .
- 4 — قوله : "قال العلامة محيي الدين عبدالحميد" وهو محمد .
- 5 — قوله : "وتؤنث العدد مع المعدود المؤنث ، فتقول : الرجال العشرة". والصواب : مع المعدود المذكر .
فتهاوى ما أرجف به . وتردى على منطقه ومنهجه في عدد من الْهُوَّات .

﴿ اعتراض قاصر ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثاني :

قال الحافظ في شرح قول ابن الصلاح : (ولا يكرهه من الناس إلا رذالتهم) . . . والرذالة : ما انتفى (كذا والصواب: انْتَفَى) كما في القاموس (ص1299) : حيده ، فكأنه هنا وصف ممحوف ، أي: طائفة رذالة " ثم قال : " ولم أر في جمع (رذل) رذالة. وإنما ذكرروا أرذال، ورذول ، ورذلاء، وأرذلون، ورذال" (226/1) .

فتعقبه ربيع بقوله : "ولكني وجدت في لسان العرب (1158/1)، والقاموس المحيط (384/3) : "وهم رذالة الناس ورذالتهم" فابن الصلاح إذا كان على الصواب "اهـ". تقدمته (180/1)، وانظر أيضا (226/1) تعليق 3 .

قلت : والحافظ أيضاً على صواب ، أما ربيع فعلى خطأ! فالحافظ لم يغلط ابن الصلاح في هذا الاستعمال، وإنما فسر كلامه بما سبق ذكره ، واحترز من ظن بعضهم أن (رذالة) جمع (رذل) فنبه على ذلك لئلا يتوهّم منه متوهّم. وقد ساق ربيع عبارة اللسان والقاموس معتبراً على الحافظ وكأن الحافظ ينكر صحة هذا الاستعمال، فاحتاج ربيع — لسوء فهمه — بما لا يصلح الاحتجاج به في هذا الموطن ، إذ المطلوب من المعارض أن يسوق نصا عن أحد علماء اللغة في أن (رذالة) من صيغ جموع (رذل)، وليس في عبارة اللسان والقاموس ما يفيد ذلك بل يكفيك على ذلك دليلاً أن صاحب القاموس عدد صيغ جموع (رذل) فلم يذكر فيها صيغة (رذالة) المدعاة.

ثم لو قيل مثلاً : (حالة الناس أو جماعتهم) فهل تكون (حالة) و(جماعة) من صيغ الجموع ؟! فإن كانت كذلك فما مفردتها؟⁽¹⁾ .

أقول :

أولاًً : قال والرذالة ما انتفى — كذا — والصواب : انتقى حيده كما في القاموس (ص 1299) .

وفاته أن عبارة اللسان في (218/11) أوف منها وهي : "والرذال والرذالة ما انتقى حيده وبقي رديه" .

ثانياً : كنت علقت على كلام الحافظ في النكت (226/1) بقولي : "في لسان العرب في مادة رذل (1158/1) : "وهم رذالة الناس ورذالتهم وقد أورد في اللسان هذه الجموع وكذلك في القاموس المحيط (384/3) فالظاهر أنني أردت توثيق كلام الحافظ من كتب اللغة وأشارت بقولي : وقد أورد في اللسان هذه الجموع وكذلك في القاموس إلى الجموع التي ذكرها الحافظ وعلقت في الصفحة نفسها على قول الحافظ : "و سَفِلَتْهُم بفتح السين وكسر الفاء وفتح اللام وزن فرح، جمع سِفلة بكسر السين وسكون الفاء ويجوز أن يقرأ كذلك على إرادة (الجنس) بقولي (5) قول الحافظ : "جَمِيع سِفَلَة — بكسر السين وسكون الفاء — " فيه نظر .

قال صاحب القاموس (396/3) وسفلة الناس وكفرحة أسافلهم وغوغاوهم .

ومثل ذلك قال صاحب لسان العرب انظر (337/11) وقال صاحب أساس البلاغة : "ومن المحاز : سفلت منزلته عند الأمير . . . وهو من السفلة

(1) المعيار (ص 62 – 63) .

استعير من سفلة الدابة ، ومن قال السفلة فهو على وجهين أن يكون تخفيف السفلة كاللبنة وجمع سفلي كعلية في جمع علي .
فأنت ترى اتفاق هؤلاء على أن سَفْلَة و سِفْلَة بمعنى واحد كلاهما جمع وليس أحدهما جمعاً للآخر ، وأن صاحب الأساس اعتبر في أحد الوجهين اللذين ذكرهما في سفلة أن يكون جمع سفلي" النكت (226/1) .
هذا ما حصل معي من تعليق في هذه الصفحة .

فأما التعليق الأول فالظهور فيه التوثيق ، وأما التعليق الثاني فواضح أنه تعقب وتنكية على الحافظ، وتغثر الحافظ فيه واضح حيث جعل سَفْلَة جمعاً لسِفْلَة وهما جمعان .

أما ما ذكرته في المقدمة فهو نقد، ويجوز أنني كنت حينذاك متصروراً أن رذالة جمع رذل، كما يجوز أن ابن الصلاح كان يتصور مثل تصوري ، وأن الحافظ أدرك ذلك منه فقال ملفتا النظر إلى ذلك : "ولم أر في جمع رذل رذالة، وإنما ذكروا أراذل ورذول . . إلخ" .

وقول صاحب المعيار : "فالحافظ لم يغلط ابن الصلاح في هذا الاستعمال. وإنما فسر كلامه بما سبق ذكره واحتذر من ظن بعضهم أن (رذالة) جمع (رذل) فنبه على ذلك " كلام فيه مباهنة ومكابرة ؛ وإلا فمن هو هذا الإنسان الذي افترضته غير ابن الصلاح، ومني ضمن لك الحافظ ابن حجر أنه لا يعترض على ابن الصلاح حتى تقول مثل هذا الكلام؟ .

انظر إلى قوله في مقدمته : " و كنت في أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لي النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض القوي طوراً والضعف مع الجواب عنه أخرى . . ." ⁽¹⁾ .

وعلى كل حال، فكلمة رذالة من أسماء الأجناس التي يستوی فيها القليل والكثير، وفيها معنى الجمع مثل الطاغوت .

قال في لسان العرب ⁽²⁾ : " والطاغوت يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث . . . وقال الشعبي وعطاء ومجاهد : الجبـت السـحر وـالـطـاغـوت الشـيـطـان وـالـكـاهـن ، وـكـل رـأـس فـي الضـلـالـ ⁽³⁾ قد يكون واحداً .

قال تعالى : { يـرـيدـون أـن يـتـحـاـكـمـوا إـلـى الطـاغـوت وـقد أـمـرـوا أـن يـكـفـرـوا بـه } وقد يكون جمـعاً ، قال تعالى : { وـالـذـين كـفـرـوا أـولـيـأـهـمـ الطـاغـوت يـخـرـجـونـهـم } فـجـمـعـ .

قال الليث : إنما أخبر عن الطاغوت بجمع لأنه جنس على حد قوله تعالى : { أـوـ الطـفـلـ الـذـينـ لـمـ يـظـهـرـواـ عـلـىـ عـورـاتـ النـسـاءـ } وقال الكسائي : الطاغوت واحد وجماع (أي جمع) ومثل هذه الألفاظ من أسماء الأجناس، وجموع التكسير وأسماء الجنس الجماعي والإفرادي والمطلق وغيرها، يقع فيها الاختلاف بين أئمة اللغة، وقد يقع بعضهم في الخطأ فيها فضلاً عن غيرهم، والتعالي والتعلم بغيضان حداً ولا سيما من أمثال صاحب المعيار .

. (1) النكت (222 / 1).

. (2) 9/15.

(3) يدخل في هذا رؤوس الضلال من رؤساء الأحزاب الضالة ورؤوس الخرافات والبدع الذين يدافعون عنهم صاحب المعيار وشيخه وحزبه .

﴿ اعتراض لغوي كشف عن جهل صاحب المعيار ﴾

قال صاحب المعيار :

"المثال الثالث :

قال الحافظ: "وفيه جناس خطبي(1) في قوله : (بأهله آهله)" (228/1)

قال ربيع مستعرضاً علمه بفنون البديع شارحاً معنى الجناس الخطبي: (1)

ويسمى المتشابه وهو أن يتفق لفظ مركب من كلمتين — في الخط — مع لفظ

غير مركب كقول الشاعر :

إذا ملك لم يكن ذاهبة فدعه فدولته ذاهبة" اهـ

قال صاحب المعيار :

قلت : اللفظان هما (أهل) و (آهل) ولا تركيب فيهما! بخلاف الشاهد

الذي ساقه ، فإن (ذاهبة) الأولى مركبة من (ذا). معنى صاحب و(هبة) . معنى:

عطية.

والجناس الخطبي — كما عرفه الطيبي في التبيان (ص 486): أن يؤتى

بكلمتين متشابهتين خطأ لا لفظا. قال تعالى : {وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يَحْسِنُونَ

صُنْعًا} [الكهف: 104] اهـ .

و(أهل) و (آهل) كذلك لأن الاختلاف بينهما في اللفظ بين الألف

الممدودة والممزة، وأما في الخط فمتفقان

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجوازه إلى ما تستطيع "^(1).

(1) المعيار (ص 64).

أقول :

أولاً : من قال : إن لفظة (أهل) ليست مركبة ، أليست مركبة من الكلمة (أهل) ومن الضمير المذكر المتصل ؟ ، فأهل مضاف والضمير المتصل مضاف إليه في محل حرف بالإضافة ، إن هذا للدليل واضح أنك تتشبع بما لم تعط وأنك تتجهل البدهيات ، وهذا من الأدلة — أيضاً — على أنك لا تستطيع أن تقف على قدميك إلا عن يسندك ، فإذا فقد السند سقطت على وجهك .

ثانياً : أن الذي قال : "وفيه جناس خططي في قوله : (بأهل آله)" هو الحافظ ابن حجر لا ربيع ، فلا أدرى على من ترد بنقلك لكلام الطيبي في تعريف الجناس الخططي .

ثالثاً : أنك وقعت في ارتباك شديد حينما كنت ترد على فكأنك لم تمع الدرس الذي لقنته حول هذه القضية حيث قلت الآتي :

"والجناس الخططي كما عرفه الطيبي في التبيان ص (486) أن يؤتى بكلمتين متباhtتين خطأ لا لفظا قال تعالى : {وَهُمْ يحْسِنُونَ أَهْمَمْ يَحْسِنُونَ صنعاً} [الكهف : 104] أهـ .

ثم علقت فقلت : "وأهل وآهل كذلك" . فإذا كان أهل وآهل على حد قولك كذلك — أي أنه مطابق لتعريف الطيبي ونمثيله — فما هو إذن وجه الاعتراض .

وقولك : "وأما في الخط فمتفقان" تعني (أهل وآهل) وهذا هو بيت القصيد الاتفاق في الخط .

ألا ترى أن القضية غير واضحة في ذهنك ، وأنك ترد على نفسك وتندesi على نفسك بالجهل وسوء الفهم؛ لأن الجناس اللغطي الذي ذكره الحافظ ابن حجر، إنما هو بين قوله : (أهل) المركب من المضاف والمضاف إليه

و بين (آهله) غير المركب لا بين (أهل) و (آهل) . الذي تصوره و سجله صاحب المعيار .

فعلى من يصدق هذا البيت :

إذا لم تستطع شيئاً فدعه وجاؤه إلى ما تستطيع ؟

المأخذ على صاحب المعيار في هذا المثال :

- 1 — أن المسألة في هذا المثال غير واضحة في ذهنه ولا هو فاهمها .
- 2 — ردہ على نفسه من حيث لا يدری .
- 3 — أن اعتراضه في الحقيقة إنما هو على الحافظ ، لأنه هو الذي قال في (أهله وآهله) جناس خطبي .
- 4 — جهله بالبدهيات في النحو ، كما في إنكاره للتركيب الإضافي في لفظة أهله .

الفصل الثالث عشر

إبطال ما تضمنه الفصل الحادي عشر من المعيار

قال صاحب المعيار :

"الفصل الحادي عشر

بيان تسامح ربيع مع أهل البدع"

أولاً : ربيع يلمع اثنين من رؤوس أهل البدع في هذا العصر :

— تلميذه لعبد الله بن الصديق الغماري .

قال ربيع في تخريج حديث في وعيده من كذب على النبي ﷺ : "عزة
محقق تنزيه الشريعة (1/12) بالهامش إلى الطبراني في الأوسط وإلى ابن عدي
في الكامل وانظر مجمع الزوائد (145/1) . . 853/2 تعليق (3) .

والتعليق هو عبدالله بن الصديق الغماري ووصف الغماري بأنه هو شيخ
الطريقة الشاذلية الدرقاوية الصديقية .

وقد عرف بعاداته الشديدة للسلفيين⁽¹⁾ .

أقول :

أولاً : لو كنت صادقاً في الغيرة على السنة وأهلها لشكرت لك وأشدت
موقفك هذا ، ولكنك مع الأسف الشديد أنت وحزبك من أشد المحامين عن
أهل البدع والضلال ومن أشد الملمعين لرؤوس البدع والضلال .

(1) المعيار (ص 66-67).

وأشد المحاربين للسلفيين والمشوهين لهم ومن أكبر الأدلة كتابك هذا لأنه لم تبذل فيه الجهد ولم يصنف إلا ثاراً وانتقاماً لأهل البدع ثم كم ألف حزبك للذب عن أهل بدع يباعون على أربع طرق صوفية أسوأ بكثير وكثير من الطريقة الشاذلية، وهي النقشبندية والجشتية والسهوردية والقادرية؟ ! ثم أليس حسن البناء صوفياً شاذلياً؟ ويضم تنظيمه الروافض والخوارج وطوائف الصوفية كالشاذلية والتيجانية والرفاعية والمرغنية وغيرها . ثانياً : ما كنت أعرف أن عبدالله بن الصديق شيخ الطريقة الشاذلية . . إلخ.

إذ كان في ذلك الوقت يزور العلماء في المدينة و منهم الشيخ حماد الأنصاري متظاهراً بالسنة والحب لعلومها وأهلها وبمثل ذلك يتظاهر عند علماء السنة في مكة .

ثالثاً : أين التلمييع في قوله : "قال محقق تنزيه الشريعة" فلم يذكر حتى اسمه ولا أعرف ملماً لأهل البدع مثل حزبك إذ ألفتم في هذا المجال المؤلفات وصرحتم بذلك في الصحف .

رابعاً : ما نقلته أنا هو من باب الأمانة في النقل لا غير ، ثم لم يكن الأوسط للطبراني والكامل لابن عدي موجودين في المكتبات العامة ولا الخاصة في المملكة فضلاً عن مكتبي الصغيرة آنذاك .

☆ صاحب المعيار يتظاهر بإنكار فعل ويقع في أسوأ منه

قال صاحب المعيار :

" تلمييعه لحمد حسن هيتو الأشعري الصوفي .

نقل الحافظ عن الباقياني أن المرسل لا يقبل مطلقاً (547/2) فعلق ربيع بقوله : "(1) رد الباقياني للمرسل نقله عنه الغزالى في المستصفى (107/1)، وابن السبكى في الابتهاج (232/2) نقاً عن حسن هيتو هامش المدخل (ص 274) اهـ .

قال صاحب المعيار :

"كتاب الغزالى والسبكى مطبوعان متداولان، ولو بحث ربيع عن نص الباقياني فيهما لوجده بلا كثير عناء، ولما احتاج إلى النقل عن محمد حسن هيتو أحد رؤوس الأشعرية في هذا العصر ، والذي يصرح بسب شيخ الإسلام ابن تيمية في كل مجلس جازاه الله بما يستحق"(1).

أقول :

أولاً : لم يكن حسن هيتو مشهوراً ولا معروفاً حين تحقيقى للنكت ولم يبلغني شئ من عقيدته ولا من سبه لشيخ الإسلام ابن تيمية وأظن أنه لم يظهر شئ من عقيدته ولا من سبه لشيخ الإسلام في مؤلفاته كما انتشر سب سيد قطب لأصحاب رسول الله ﷺ وتكفيره لبعضهم بل سخريته ببني الله موسى عليه الصلوة والسلام في كتب يتناولها الناس في مشارق الأرض ومارتحلاتها . وإلى الآن لم أر شيئاً من عقيدة حسن هيتو أما سيد قطب فتعطيله للصفات قوله بخلق القرآن وإنكاره لكلام الله مطلقاً ، قوله بوحدة الوجود

(1) المعيار (ص 67) .

والاشتراكية ومساواة أهل الملل للمسلمين في كل شئ وقوله بأزلية الروح ومدحه للعقيدة الهندوسية — التيرفانا — وغير ذلك ف منتشر في كتبه العربية ويترجم إلى لغات أخرى وتنشر في العالم .
فمن يدافع عن هذا الصنف أياً صدقه أحد إذا ظاهر بالغيرة على السنة والكلام في بعض أهل البدع؟

ثانياً : طعن محمد حسن هيتوي في شيخ الإسلام في جامعة الكويت لم أسمع به إلا بعد مناقشة رسالتي العالمية العالية عام ١٤٠٠ إذ بلغنا هذا النها في حدود ١٤٠٣هـ أو ١٤٠٤هـ .

ولولا النقل الشفوي من بعض السلفيين في الكويت لما عرفنا ذلك إلى الآن .

إذ لم يذكر اسمه ولا عقيدته عبدالرحمن عبدالخالق حينما رد عليه في كتاب (لتحات من حياة شيخ الإسلام ابن تيمية) ؛ بل لم نجده يصفه إلا بالأستاذ ، وإن ذكر فلا عتب على في نقله عنه والحال ما ذكرته .

ثالثاً : قال صاحب المعيار :

"كتابا الغزالى والسبكي مطبوعان متداولاان ولو بحث ربيع عن نص الباقلانى فيهما لوجده بلا كثير عناء . . . إلخ "(١).
أقول: أليس كل من الغزالى والسبكي صوفياً أشعرياً؛ بل من غالاة الصوفية ؟ بل قد تكون صوفيتها وأشعريتها أسوأ من صوفية وأشعرية حسن هيتوي، فلماذا تبيح الرجوع إلى كتابيهما وتحرم ذكر حسن هيتوي الذي دفعني إلى ذكره الأمانة في النقل .

(١) المعيار (ص ٦٧).

ألا يدل هذا أنك لا ت يريد إلا التهويش لا غيرة على الحق وإنما دفاع عن الباطل وثار لأهل البدع .

☆ صاحب المعيار يتظاهر بإنكار ما هو منغمس في أسوأ منه هو

وحربيه

قال صاحب المعيار :

ثانياً : مدح ربيع لخمسة عشر عالماً من الأشاعرة والمعزلة وسكته عن بيان بدعهم الاعتقادية .

ترجم ربيع في تعليقه على النكت لجماعة من العلماء المتلبسين ببدعة اعتقادية من الأشاعرة والمعزلة ولم ينبه في تراجمهم على ذلك بل كان يكيل لهم المديح ويسكت عن بدعهم فمن هؤلاء :

فذكرهم :

- 1 — عبدالقاهر بن طاهر البغدادي . المعيار في ص (68) .
- 2 — ابن حزم . المعيار (ص 68) .
- 3 — أبو بكر ابن العربي . المعيار (ص 69) .
- 4 — المازري المالكي . المعيار (ص 70) .
- 5 — القاضي عياض . المعيار (ص 72) .
- 6 — العز بن عبد السلام . المعيار (ص 73) .
- 7 — الجويني الملقب بـ (إمام الحرمين) المعيار (ص 74) .
- 8 — أبو نصر القشيري المعيار (ص 75) .
- 9 — الفخر الرازى ، المعيار (ص 76) .
- 10 — السهيلي ، المعيار (ص 76) .
- 11 — أبو الحسن الماوردي ، المعيار (ص 77) .

١٢ — الحسين بن علي الكرايسي . المعيار (ص 78) .

١٣ — الزمخشري . المعيار (79) .

١٤ — الحميدي . المعيار (79) .

١٥ — زكريا الأنصاري . المعيار (ص 80) .

أقول :

أولاً : إني لم أؤلف كتاباً لترجمتهم ، إنما قمت بتحقيق مخطوط كان مؤلفه ينقل عن هؤلاء في أماكن متفرقة من كتابه .

ثانياً : لم أجحد بدعهم بل أشير في ترجم بعضهم إلى أنه متكلم ، وهذه من باب بيان البدع وطلاب العلم يعرفون موقف السلف من أهل الكلام وذمهم الشديد لهم ولهذا العلم الفاسد .

ثالثاً : كنت أعلم في الجملة بأشعرية هؤلاء وأعرف بطلان المذهب الأشعري ، ولم أدرس عقائد هؤلاء واحداً واحداً .

رابعاً : أنا لا أدافع عن هؤلاء كما يفعل صاحب المعيار وحزبه وشيوخه ، فإذا أراد أن يؤلف كتاباً في نقادهم ونقد بدعهم فإني سأشكره وسأقوم بتقريظ كتابه إن شاء الله وتشجيعه .

فهل هم مستعدون لتقريظ ما كتبناه في أهل البدع وتشجيع ذلك؟ لكن مع الأسف فإنهم قد ظهروا بخلاف ذلك فهم اليوم المحامون عن أهل البدع الطاعنون في أهل السنة المحاربون لهم محاماً عن أهل البدع .

خامساً : أنا والله الحمد منذ عرفت منهجه السلف محب له وذاب عنه ، مبغض للبدع منفر منها وكلما تقدم بي السن وازدادت معرفة به وبن منهجه أهله وخاصة موقفهم من أهل البدع ازدادت له حباً وعنه ذباً وللبدع بغضاً ولها ولأهلها نقداً ومنها و منهم تنفيراً و تحذيراً .

وأسائل الله أن يشيني على ذلك وأن يتوافقني عليه راضياً عني .
سادساً : أنا أتكلم على البدع كثيراً ، وأحذر منها كثيراً في دروسى
ومحاضراتي ومؤلفاتي ، وأنتم وأشياعكم تدافعون عن أهل البدع في عدد من
المؤلفات وفي المحاضرات والدروس .

سابعاً : أنا أنقل في كتابي كلام السلف في أهل البدع والتحذير منهم
ونقلت كلام ابن تيمية في الأشاعرة عامة وفي الحويبي والرازي⁽¹⁾ وابن
عبدالسلام⁽²⁾ خاصة، وهؤلاء الثلاثة من جملة من أخذت على الترجمة لهم ،
وعملني هذا مقصود به التحذير من البدع وأهلهما ، وأنتم تحرفون نصوص ابن
تيمية للدفاع عن أهل البدع ، ولتأكد منهج الموازنات الذي ما اخترع إلا
لهم منهج السلف وهدم من يحمله ويدعو إليه .

ولا ترفعون رأساً بكلام السلف ولا بكلام ابن تيمية وغيره من العلماء
وحينما عجزتم عن وجود شيء من كلام السلف يؤيد منهج الموازنات والدفاع
عن أهل البدع اتجهتم إلى كتاب ابن تيمية تتبعون بعض المتشابهات من كلامه ،
فتعلقتم به لنصرة هذا المنهج الباطل وللدفاع عن أهل البدع ولشاشة أهل السنة
وهدم منهجهم الحق .

(1) انظر الكلام عليهما وعلى عموم الأشاعرة (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال
والكتب والطوائف) ص (88-85) .

(2) انظر الكلام عليه في كتاب جماعة واحدة لا جماعات (ص 92) .

❊ إبطال دعوى تناقض مزعوم

قال صاحب المعيار :

"وفي هذه الترجم الخمس عشرة ما يتناقض مع ما قرره ربيع في كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال والكتب والطوائف) حيث قال في ص (27) :

"ويجوز بل يجب الكلام في أهل البدع والتحذير منهم ومن بدعيهم أفراداً وجماعات الماضون منهم والحاضرون ، من الخوارج والروافض والجهامية والمرجئة والكرامية ، وأهل علم الكلام الذين حرهم علم الكلام إلى عقائد فاسدة مثل تعطيل صفات الله أو بعضها" وقال أيضاً في ص (36) : "وذكر العيوب والبدع في الكتب والأشخاص نصحاً للمسلمين أمر مطلوب شرعاً"⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : أنا لم أقرر شيئاً من عندي وإنما أسوق الأدلة وأنقل كلام السلف في ذلك وأنقل إجماعهم من أمثال ابن تيمية ، لكنكم لم تسلمو بذلك لأنكم لا تطلبون الحق ولا تريدون الالتزام بمنهج السلف وإنما تتمسحون بهم لخداعه من يتسببون إليهم، لتجرواهم إلى حظيرة منهج سيد قطب ومنهج الإخوان المسلمين .

ثانياً : كانت هذه الترجم قبل بروز دفاع القطبية خاصة ، وأهل البدع عامة عن أهل البدع والحقيقة المكشوفة في أهل السنة وقبل إصدار المؤلفات القطبية في منهج الموازنات الظالم ، فلما ظهرت هذه الأمور الخطيرة وفقيه الله

(1) المعيار (ص 81).

لدراسة منهج السلف واستيعاب قضيائهما وخاصة في مواقفهم من أهل البدع ،
كتبت منهج أهل السنة والجماعة في النقد .
ولم يظهر مني بعد ذلك والحمد لله ما ينافضه وأسأل الله أن يحفظني من
ذلك .

وهب أني أخطأت أولاً :

أليس في دين الله وجوب الرجوع إلى الحق ؟
أم يكن عمر رجاعاً إلى الحق وقاماً عند كتاب الله ؟
أم يكن من منهج السلف وواقعهم الرجوع إلى الحق ؟
أليس لكل واحد من أئمة الإسلام قوله أو أكثر في كثير من المسائل ؟
بل للإمام الشافعي مذهبان، مذهب قديم ومذهب جديد ؟
أليس من الممادح والمكرمات أن يرجع المسلم من الخطأ إلى الصواب ؟
ومن الباطل إلى الحق ، فيما بالكم تجعلون الممادح مذماً ، والمكرمات
نقائص ؟

وما بالكم تنحدرون إلى أسفل تارة وترجعون عن الحق إلى الباطل
تارات؛ بل تناصرون الباطل وتحاربون الحق وأهله ، فهذه هي العيوب الحقيقة
والعار والنار إن لم تتوبوا إلى الله .

✿ دعاوى مزيفة في خاتمة المعيار ودحضها

قال صاحب المعيار :

"وقال في خاتمة الكتاب (ص 131) : لقد تبين للقارئ المنصف :

1 — أن ما يدعى من وجوب الموازنة بين المثالب والمحاسن في نقد الأشخاص والكتب والجماعات دعوى لا دليل عليها من الكتاب والسنة ، وهو منهج غريب محدث .

2 — وأن السلف لا يرون هذا الوجوب المدعى .

3 — وأنه يجب التحذير من البدع وأهلها باتفاق المسلمين ، وأنه يجوز بل يجب ذكر بدعهم والتحذير والتنفير منها" اهـ .

وقد أخل ربيع في ترجمته لهذا (الواجب) (المطلوب شرعا) حين سكت عن بيان بدع المترجمين الاعتقادية بل إنه ذكر فيها محسنهم مغفلا جانب التحذير من البدعة ، فجعلنا بذلك نترحم على أهل (الموازنة) الذين يذكرون السلبيات والإيجابيات ، فقد كان ربيع أكثر تسامحاً منهم!^(١)

أقول :

أولاً : قد تقدمت الإجابة على مثل هذا التلبيس .

ثانياً : أن السلف يرون وجوب التحذير من البدع العقائدية والعملية .

ثالثاً : أن دعوة منهج الموازنات الباطل من أشد الناس تنكباً له وفراراً منه.

فلا يلتزمونه في الكلام على أهل الحق والسنة بل يخترعون لهم الاتهامات الظالمة ولا يذكرون شيئاً من محسنهم ، ولا يلتزمون هذا المنهج عند الكلام

(١) المعيار (ص 81 – 82).

عن أهل البدع ، فلا ترى إلا الثناء عليهم ولا ينصحون على ضلالتهم ولا يذكرونها على وجه التفصيل ، وإنما يقولون ليسوا مغضوبين هم بشر يخطئون بحث لا يفرقون بينهم وبين الصحابة وأئمة الإسلام .

قال صاحب المعيار :

" وإن تعجب فعجب نقل ربيع الإجماع على إهدار حسنات كل من رمي ببدعة والوقوف عند مثالبه ، حين نقل كلام عبدالرحمن عبدالخالق القائل في نقد أصول طائفة ربيع ، : " ومن هذه الأصول : " إهدار حسنات كل من رمي ببدعة من أهل الإسلام ، والوقوف عند مثالب كل من له خطأ أو زلة لسان " ⁽¹⁾ .

أقول : إنني قد بيّنت أن هذا الكلام كذب ⁽²⁾ ، وإنني إنما نقلت الإجماع عن ابن تيمية وغيره على وجوب نقد أهل البدع والتحذير منهم نصاً للإسلام والمسلمين ، وأما إهدار الحسنات فهذا مرد إلى الله فيحيط أعمال الكافرين ، وأما أهل البدع فلا يرد من أعمالهم إلا الأعمال البدعية ، وأما أعمالهم الموافقة للشرع فلم يقل به أحد من علماء الإسلام ، ولم أقل به ، بل أنتقد من قال به من يزعم أنه من أهل السنة .

قال صاحب المعيار :

قال ربيع معقباً عليه — أي على عبدالرحمن عبدالخالق — القائل في نقد أصول طائفة ربيع " ومن هذه الأصول إهدار حسنات كل من رمي ببدعة من أهل الإسلام ، والوقوف عند مثالب كل من له خطأ أو زلة لسان " ⁽³⁾ .

(1) المعيار (ص 82) .

(2) انظر جماعة واحدة لا جماعات وصراط واحد لا عشرات (ص 158) .

(3) المعيار (ص 82) .

أقول : هذا من أكاذيب عبد الرحمن عبد الخالق الكثيرة ، والذي يرددھا من أشياعه لعله يعرف أن هذا كذب وخاصة صاحب المعيار، فلماذا يحكى هذا الكذب، ومن حدث بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين وكفى بالمرء إنماً أن يحدث بكل ما سمع .

قال صاحب المعيار :

"قال ربيع معقباً عليه — أي على عبد الرحمن عبد الخالق — في كتابه (جماعة واحدة) (ص 157) : "بل الذي ذكرته هو أصل أصيل من أصول أهل السنة والجماعة بل أجمعوا عليه" ، كذا قال! فهل معنى ذلك أن ربيع — كذا — في ترجمته لأولئك العلماء قد خرق إجماع الأمة حين ذكر حسناتهم وتغاضى عن بيان بدعهم ؟ نترك الإجابة لربيع نفسه "⁽¹⁾.

أقول :

أولاً : إن ما حصل مني من تراجم لمن تلبسو بيادة إن كان فيه شيء من الثناء عليهم بما قاله غيري فهذا صدر مني قبل سبعة عشر عاماً ، أيام الطلب قبل أن يظهر لي هذا الأصل الأصيل المجمع عليه عند أهل السنة والجماعة فأنا معدور — إن شاء الله — ، ولكن ما بالكم لا تزالون أنتم وشيخكم عبد الرحمن عبد الخالق تمدحون أهل البدع وتقديسونهم وتدافعون عنهم وتحاربون هذا الأصل الأصيل الذي أجمع عليه أهل السنة فمن خرق الإجماع وحاربه ؟! .

أليس هذا من أوضح البراهين أنكم تلبسو زوراً ؟

(1) المعيار (ص 82).

وأنكم بلاء على الإسلام والمسلمين امتحن الله بكم وبفتتكم أهل السنة حقا ، ومن بلايا هذه الفتنة أنها تحب الانحراف عن الحق إلى الباطل، كما حصل لكثير منهم ولا ترضى الرجوع إلى الحق والتخلي عن الباطل فياها من داهية دهبي بها الإسلام والمسلمون.

وانظر كيف اتخذوا هم وشيخهم هذا المسلك السئ ديدناً للتعبير .
رماني صاحب المعيار بالعجز عن التفرقة بين علماء السنة أصحاب المعتقد الصحيح وعلماء الكلام من أصحاب العقائد المنحرفة كالمعتزلة والأشاعرة والتصوفة ، ثم قال : "فإن له أن يتصدى لبيان قضايا منهج أهل السنة والجماعة؟ فمن كان هذا حاله لا يؤمن منه أن يستشهد بكلام بعض المبدعة في تقرير وتقعيد منهج أهل السنة والجماعة لأنه لا يحسن التفريق بين السنّي والبدعى!! وقد وقع من ربيع شئ من هذا الخلط في كتابه (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الرجال) حيث استشهد بكلام من تلمس ببدعة النصب — وهو بعض علي رضي الله عنه —، حيث قال في بيان الموقف من روایة المبتدع (ص30) : "قال الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني — رحمه الله — : "ومنهم زان عن الحق صادق اللهجة، قد جرى في الناس حديثه إذ كان مخدولاً في بدعته مأموناً في روايته فهو لاء عندي⁽¹⁾ ليس فيهم حيلة إلا أن يؤخذ من حديثهم ما يعرف فإذا⁽²⁾ لم يقو به بدعته"⁽³⁾ اهـ .

أقول :

(1) في المعيار (عند) وهو خطأ .

(2) في المعيار (إذ) والصواب (إذا) كما هو في كلام الجوزجاني في كتاب الشجرة (ص11)

(3) المعيار (ص 83).

أولاً : قد وفقين الله عزوجل لبيان قضايا المنهج على أحسن الوجوه .
وكل من ترجمت لهم أعرف أنه متلبس ببدعة إلا الحميدي فقط ، وأمره
يحتاج إلى ثبات .

ثانياً : لم أقع والله الحمد فيما خشيه مما سبق، وأرجو الله أن يحفظني فيما يأتي : فأبو إسحاق الجوزجاني لم يثبت عنه ما رمي به من النصب .
— وأنا أعلم هذا والحمد لله — ولكتابه «الشجرة في أحوال الرواية»
عندى نسختان وقد نفى محققاها هذه التهمة بالأدلة الواضحة، منها :
أنه عاصر الأئمة مثل الإمام أحمد وابن معين وابن المديني وكان الإمام
أحمد بكتابته⁽¹⁾ .

وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والنسائي والترمذى وبعضهم من شيوخه وبعضهم من تلاميذه فلم يجرحه منهم أحد لا بالنصب ولا بغيره وهذا من أوضح الأدلة على براءته وبعده عن البدعة .

ومنها: أن هناك روایتين تدینه بالانحراف عن علی رضی اللہ عنہ إحداھما : فيها راو متهم بالوضع والانحراف في التصوف وهو أبو عبدالرحمن السلمي ؛ بل له تفسیر يشبه تفسیر الباطنية، وفي الروایة الثانية: راو مجھول ، وهناك قرائن اخری تدل علی نفی هذه التھمة عنہ .

ثالثاً : كان الجوزجاني إماماً من أئمة الحديث في السنة شديداً على أهل البدع محبأً لأهل الحديث ناصحاً لهم محذراً لهم من أهل البدع كاشفاً عن

(1) انظر مقدمة كتاب الشجرة للأخ الفاضل الشيخ / عبدالعزيز العساف البستوي (ص 41 - 61) . نشر دار الطحاوي بالرياض . ط . 1411 هـ ومقدمة صبحي السامرائي (ص 14 - 16) . ط . دار المعرفة . بيروت .

أساليبهم الماكرة، فيستبعد جداً أن يكون مثل هذا الغيور على السنة الحارب للبدع مبتدعاً، وكيف يقبل ما قيل فيه من جهة راو متهم بالكذب مبتدع ضال في الوقت نفسه ومن قبل راو مجھول .

وقد نقل ذلك صاحب المعيار، فساق ما قاله ابن حبان بدون إسناد وساق رواية السلمي عن الدارقطني، فانظر كيف يتلاعب الهوى بأصحابه، فيعتمد رواية مجھول ورواية راو غارق في بدع التصوف الغالي متهم بالكذب في إمام من أئمة السنة شديد الغيرة عليها شديد الوطأة على أهل البدع ، يفعل ذلك في غمرة تظاهره بالغيرة على السنة ومهما تكون عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفي على الناس تعلم.

﴿ ظلم صاحب المعيار للجوز جانى

قال صاحب المعيار :

"وما بدّع به ربيع سيد قطب : تنقصه لعثمان⁽¹⁾ — رضي الله عنه — وطعنه فيه، فما له أحجم عن تبديع الجوز جانى مع تحقق علة التبديع وقد ذكرنا نصوص الأئمة في بيان بدعته ؟ بل ما باله يستشهد بكلامه — وهو كما بينا — في تقرير منهج أهل السنة والجماعة ؟! نترك الإحاجة لربيع ومريديه"⁽²⁾.

أقول : أولاً : من الإحاجة ما سبق في مناقشته .

ثانياً : من ظلم أهل التحزب تفضيل أهل البدع على أهل السنة وطعنهم في أهل السنة ودفعهم عن أئمة البدع والضلال وعلى الأقل مساواتهم بين أئمة السنة وأئمة البدع .

فانظر إليه كيف يشغب عليّ بسيد قطب الذي جمع من البدع الكبرى
ما لم يجتمع في غيره .

أيطالبي بتبديع إمام ثبت براءته عندي لأنني ناقشت سيد قطب في ضلالاته الكبرى الكثيرة التي نقلتها بالحرف من كتب ألفها بيده ، وكان يشرف على طبعها ونشرها في حياته إلى أن مات ، فكيف يسوى بين هذا وبين إمام وجهاً له تهمة لم تثبت على محك النقد .

(1) هل أنت معترض بأنه قد تنقص عثمان وغيره من الصحابة؟ ثم ما هو موقفك من سيد ومن يدافع عنه بعد اعترافك بهذا الأمر الكبير؟.

(2) المعيار (ص 84).

قال صاحب المعيار : "التفسير الثاني: أن يكون ربيع جاهلاً بما سماه فيما بعد (منهج أهل السنة والجماعة في نقد الأشخاص⁽¹⁾ والكتب والطوائف) إلى مدة قريبة لا تزيد عن بضع سنين ، وأنه طوال المدة السابقة لتأليفه كتابه (النهج) سنة 1412هـ كان يعتقد أن منهج أهل السنة والجماعة يقوم على الموازنة أو على الأصح أنه لا حرج عند أهل السنة والجماعة في حكمهم على الأشخاص من ذكر محسن المبتداة والسكوت عن بيان بدعهم!!، ثم إنه انقلب عند تأليفه لذلك الكتاب من الصد إلى الضد، فمن ذكر محسن المبتداة والسكوت عن بدعهم إلى وجوب ذكر بدعهم والسكوت عن محسناتهم فسبحان مصرف الأحوال!!.

ومن كان هذا حاله ينبغي ألاً يعوّل عليه في بيان منهج أهل السنة لأنه لا يؤمّن أن يخرج بعد سنين قلائل بمنهج جديد ينسبة مرة أخرى إلى أهل السنة والجماعة"⁽²⁾.

أقول :

أولاً : كأنَّ هذا الرجل من ذلك الصنف الذي يظن أنه أحاط بكل شيء علماً منذ ولادته وأنه معصوم من الخطأ والجهل ببعض الأمور ، فأعلم العلماء بعد الأنبياء لو ادعى أنه يعلم كل شيء بعد ذلك منه سخفاً وجهلاً فكيف بمثلي؟!

ثانياً : من بدّع أهل هذا الحزب السبعة والخطيرة أنهم يغرون بالرجوع إلى الحق ؛ بل بالاٍهتداء إلى الحق ويعتبرونه عيّاً كبيراً وتناقضًا وانتقاداً من

(1) كذا والصواب : الرجال .

(2) المعيار (ص 85).

الضد إلى الضد ، فالبقاء على الباطل أو الجهل هو الكمال وأعظم ميزات الرجال عند هؤلاء .

فعلى منهجهم الانتقال من الشرك وعبادة الأوثان إلى التوحيد الخالص وعبادة الرحمن عيب كبير ، لأنه انتقال من الضد إلى الضد ، والانتقال من الرفض والبدع الكبرى عيب لأنه انتقال من الضد إلى الضد . والانتقال من الجهل والخطأ نقص وضلال لأنه انتقال من الضد إلى الضد .

أليس هذا منطق أهل الكفر الذين كانوا يعيرون من انتقل من الكفر إلى الإسلام بأنه صابئ !؟

أليس هذا منطق من قالوا في حربهم لرسول الله ﷺ {إن كاد ليضلنا عن آهتنا لو لا أن صبرنا عليها} .

قال تعالى : {وَسُوفَ يَعْلَمُونَ حِينَ يَرَوُنَ الْعَذَابَ مِنْ أَضَلِّ سَبِيلٍ ، أَرَأَيْتَ مِنْ أَخْذِ إِلَهٍ هُوَاهُ أَفَإِنَّ تَكُونُ عَلَيْهِ وَكِيلًا} [الفرقان ٤٣-٤٢] أنا لا أكفر هؤلاء الحزبيين ، ولكنهم يحاربون دعوة الحق والسنّة وما هم عليه من الحق والسنّة بمثل هذا المنطق ، ويحاربون من يرجع إلى الحق بهذا المنطق الجاهلي الأرعن .

وانظر إليه يقول متعجبًا متحسراً من إدراكي للحق : "سبحان مصرف الأحوال" ثم يعلق في الحاشية على سليم الهلالي بنحو من تعليقه علي ، ثم إنه على منهجه الفاسد لا يعول على أحد انتقل إلى حق أو خير ، ولا يعول إلا على المقيمين على الباطل المصريين عليه ، أو المنتقلين من الحق إلى الباطل كحال كثير من أهل هذا الحزب .

ونحن ندعوا بما كان يدعو به أكمل الرسل محمد ﷺ (اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك)⁽¹⁾ وعند أحمد⁽²⁾ (إلى طاعتك ، يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك) .

ثالثاً : أنا والله الحمد من دهر أنكر منهجه الموزانات على من يستخدمه للدفاع عن أهل البدع، ثم لما طرحت المؤلفات وانتشرت الدعايات لهذا المنهج الباطل الجئت إلى التأليف في دحضه ، فألفت كتابين فكان فيما من الحجج والبراهين ما يثليج صدور أهل السنة المعاصرین والله الحمد، وقد أيدوه لأنّه الحق ومنهج السلف، وعلى رأس المؤيدين الشيخ ابن باز والألباني والغوزان والعباد. وقد شرق به أهل البدع الذين يتمسحون بمنهج السلف ويتظاهرؤن باحترام علماء السنة المعاصرین أو بعضهم، وواقعهم بخلاف ذلك وكتبشيخهم مشحونة بطعنهم وتشويههم.

(1) مسلم القدر حديث رقم 2654 .

(2) 168/2 .

﴿ تُشَبَّهُ صَاحِبُ الْمِعْيَارِ بِمَا لَمْ يُعْطِ قَالَ صَاحِبُ الْمِعْيَارِ :

"ولسنا بحمد الله من يوافق ربيع على مذهبة (القديم) ولا (الجديد) ؛ بل نسير وفق منهج النقد الذي قرره محققو مذهب أهل السنة والجماعة كشيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى والذهبي في مؤلفاته والحافظ ابن كثير في تاريخه والذي يتلخص في التنبية على البدع الاعتقادية التي تلبس بها المترجم والتحذير من اتباعه فيها أو التعويل على كلامه في المسائل الاعتقادية، والانتفاع بكتبه فيما عدا ذلك، وعدم إهدار حسناته بالكلية لأجل بدعته، وهو منهج قائم على التوسط والنصفة كما ترى خلافاً لربيع في قديمه وجديده. ولعل الله ييسر إفراد رد مفصل⁽¹⁾ على كتابه المسمى (منهج أهل السنة والجماعة في نقد . . . إلخ) ، فإنه تجني فيه على أهل السنة ونسب إليهم ما هم منه براء ، والأولى بربيع — ومن كانت بضاعته في العلم مثل بضاعته أن لا يتصدى لبحث تلك القضايا المنهجية لأنه ليس من أهل تلك المسالك"⁽²⁾ .

أقول :

أولاً : من أفرى الفرى أن ينسب إلى منهج قديم أو حديث .
ثانياً : من أفرى الفرى نسبة ما يسير عليه الحزبيون في نصرة أهل البدع والذب عنهم ولا سيما رؤوسهم إلى ابن تيمية والذهبي وابن كثير ، والدليل

(1) انظر إلى هذا الجاهل الضال أين يضع نفسه ، وكيف يزهو بما . إن بينك وبين ما تدعوه لراحل تقطع دوتها أعناق الإبل ، وفي كتابك المعيار عبرة لك ولغيرك إن كنت من تنفعهم العبر .

(2) المعيار (ص 85—86).

على هذا الكذب أنهم منذ بدأوا بهذا التلبيس لم يستطيعوا إلى اليوم أن ينقلوا شيئاً عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين وأئمة الهدى في تأييد هذا المنهج وما نسبوه إلى ابن تيمية كذب وتلبيس وتعلق بعض المتشابه من كلامه ، وكتبه المليئة بالنصوص الواضحة الجلية في ذم أهل البدع، ذماً وقدحاً مجرداً ليس فيه شيء من الموارنات ، أكبر دليل على افترائهم على هذا الإمام؛ بل حياته كان جلها في جهاد أهل البدع ويرى الرد عليهم جهاداً .

﴿ مدح عبد الرحمن عبد الخالق لشيخ الإسلام بواجهاته لأهل البدع ثم نكوصه على عقبيه

قال عبد الرحمن عبد الخالق في الثناء على شيخ الإسلام ابن تيمية بعد كلام حميد في الثناء عليه :

"ولقد تعرض شيخ الإسلام في سبيل ذلك إلى تفنيد مزاعم قوى الشر كلها التي انتشرت وسادت المسلمين في عصره في القرن السابع الهجري وأوائل الثامن فتصدى بالرد على الفلاسفة وأذنابهم والرافضة وأكاذيبهم والباطنية وخبثهم ونفاقهم والصوفية وعوائدهم الفاسدة وترهاتهم، وللمتكلمين وحلفائهم وتأویلاتهم الباطلة ، وللمقلدين وعبادتهم⁽¹⁾ لشيوخهم وتعصبهم لآرائهم المخالفة للكتاب والسنة والنصارى وضلالهم واليهود وحبشتهم وإفسادهم .

وألف في ذلك وكتب درس وسفر وارتحل وناقش ، ولم يكتف بهذا أيضاً؛ بل جرد سيفه لقتال التتار فجمع الجموع لمقاتلتهم ووحد صف المسلمين

(1) لعله يقصد غالة المتعصبين ، والتعبير الصحيح أن يقال : وغلوهم في شيوخهم .

لحربهم وخاصـض المعارـك ونصرـه الله عـلـيـهـم وـهـوـ فيـ كلـ هـذـاـ عـازـفـ عنـ الدـنـيـاـ لمـ يتـرـوجـ وـلـمـ يـكـتـنـزـ مـالـاـ أوـ بـيـنـ دـارـاـ وـيـتـخـذـ عـقـارـاـ إـلاـ ماـ أـرـادـهـ منـ دـارـ الـآـخـرـ .ـ وـعـالـمـ هـذـاـ شـأـنـهـ لـاـ شـكـ أـكـثـرـ أـعـدـاؤـهـ وـحـسـادـهـ فـقـدـ عـادـىـ الدـنـيـاـ كـلـهـاـ فيـ اللهـ وـخـاصـصـ كـلـ مـنـحـرـفـ فيـ ذاتـ اللهـ وـلـمـ يـدـاهـنـ أـمـيرـاـ وـلـاـ وزـيرـاـ فيـ الحقـ ؛ـ بـلـ صـدـعـ بـهـ حـيـثـ كـانـ ،ـ وـلـذـلـكـ كـثـرـتـ اـبـلـاءـاتـهـ وـمـنـهـ فـلـاـ يـخـلـصـ مـنـ مـحنـةـ إـلاـ وـدـخـلـ أـخـرـ وـلـاـ يـتـهـيـ منـ سـجـنـ حـتـىـ يـزـجـ بـهـ فيـ سـجـنـ آـخـرـ وـلـاـ يـنـصـرـ فيـ مـحاـكـمـةـ حـتـىـ تـعـقـدـ لـهـ مـحاـكـمـةـ جـديـدـةـ ..ـ وـكـلـ ذـلـكـ وـهـوـ صـابـرـ مـحـتـسـبـ بـلـ فـرـحـ مـسـبـشـ أـنـ أـكـرـمـهـ اللهـ بـكـلـ هـذـهـ الـكـرـامـاتـ وـهـيـأـ لـهـ كـلـ هـذـهـ الـأـسـبـابـ لـيـنـشـرـ عـلـمـهـ وـتـعـظـمـ مـحبـةـ أـهـلـ الـخـيـرـ لـهـ فـكـانـ قـدوـةـ لـلـعـالـمـينـ مـنـ أـهـلـ الـخـيـرـ فيـ زـمـانـهـ وـغـوـذـجـاـ لـلـعـالـمـينـ فيـ وـقـتـهـ .ـ .ـ .ـ (1)ـ .ـ

فـأـيـنـ عـبـدـالـرـحـمـنـ وـتـلـامـيـذـهـ الـيـوـمـ مـنـ مـنـهـجـ شـيـخـ إـلـاسـلامـ وـمـوـاقـفـهـ الصـحـيـحةـ الصـادـقةـ الـمـحـلـصـةـ مـنـ أـهـلـ الـبـدـعـ ؟ـ

فـكـمـ صـالـ وـجـالـ هوـ وـتـلـامـيـذـهـ عـلـىـ أـهـلـ السـنـةـ ظـلـلـمـاـ وـعـدـوـانـاـ دـفـاعـاـ عـنـ أـهـلـ الـبـدـعـ وـالـضـلـالـ وـكـمـ كـتـبـواـ فـيـ الدـفـاعـ عـنـ أـهـلـ الـبـدـعـ وـالـضـلـالـ !ـ وـكـمـ زـيـفـواـ عـلـىـ أـهـلـ السـنـةـ مـنـ أـقـوـالـ وـمـنـاهـجـ يـتـبـرـأـونـ مـنـهـاـ ،ـ فـكـمـ هـيـ المسـافـاتـ الـهـائـلـةـ بـيـنـ عـبـدـالـرـحـمـنـ وـتـلـامـيـذـهـ وـأـشـيـاعـهـ وـبـيـنـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ وـمـنـهـجـهـ وـجـهـادـهـ وـبـلـائـهـ فـيـ ذاتـ اللهـ .ـ

لـاـ يـسـتـطـعـ أـحـدـ أـنـ يـلـحقـ شـيـخـ إـلـاسـلامـ اـبـنـ تـيـمـيـةـ فـيـ كـلـ شـئـ ،ـ وـلـكـنـ مـنـ هـوـ عـلـىـ مـنـهـجـهـ فـيـ مـقاـوـمـةـ الـبـدـعـ وـأـهـلـهاـ !ـ أـرـبـعـ أـمـ عـبـدـالـرـحـمـنـ وـحـزـبـهـ وـأـتـبـاعـهـ وـأـشـيـاعـهـ !ـ

(1) لـحـاتـ مـنـ حـيـاةـ شـيـخـ إـلـاسـلامـ (صـ 4ـ)ـ .ـ

ومن الكذب الواضح المكشوف قوله (والذهبي في مؤلفاته) وذلك أن للذهبـي أربعة كتب في الجرح هي «الميزان» و«الديوان في الضعفاء»، و«المغنى» فيهم و«الذيل على الـديوان» وأما الكتب فقد نقل في ترجمة الحارتـ المحاسـي عن أي زرعة التحـذير من كـتبـ الحارتـ وأـيدـ ذلكـ بالـتحـذـيرـ منـ كـتبـ غـيرـهـ.

قال الذهبي :

"قال الحافظ سعيد بن عمرو البردعي : شهدت أبا زرعة وقد سئل عن الحارث الحاسبي وكتبه فقال للسائل : إياك وهذه الكتب ، هذه كتب بدعا وضلالات عليك بالاثر فإنك تجد فيه ما يغريك ، قيل له في هذه الكتب عبرة . فقال : من لم يكن له في كتاب الله عبرة فليس له في هذه الكتب عبرة . بلغكم أن سفيان ومالكا والأوزاعي صنفوا هذه الكتب في الخطرات والوساوس ، ما أسرع الناس إلى البدع ؟

قال الذهبي مات الحارث سنة ثلث وأربعين ومائتين وأين مثل الحارث؟!
فكيف لو رأى أبو زرعة تصانيف المتأخرین كالقوت لأبي طالب وأين
مثل القوت؟

كيف لو رأى بحجة الأسرار لابن جهضم وحقائق التفسير للسلمي لطار لله!؟

كيف لو رأى تصانيف أبي حامد الطوسي — يعني الغزالى — في ذلك
على كثرة ما في الإحياء من الموضوعات؟!
كيف لو رأى الغنية للشيخ عبدالقادر؟!
كيف لو رأى فصوص الحكم والفتوحات المكية؟!

بلى لما كان الحارث لسان القوم في ذاك العصر كان معاصره ألف إمام في الحديث فيهم مثل أحمد بن حنبل وابن راهويه ، ولما صار أئمة الحديث مثل ابن الدخبيسي وابن شحانة كان قطب العارفين كصاحب الفصوص وابن سفيان — والصواب ابن سبعين — نسأل الله العفو والمساحة آمين "(١)" .

أقول : رحم الله أبا زرعة وأئمة الحديث في عصره كيف لو رأى كتب سيد قطب، «كالعدالة الاجتماعية» التي يطعن فيها في أصحاب رسول الله ﷺ ويسقط خلافة عثمان، ويكرف فيهابني أمية من أصحاب رسول الله ﷺ، ويكرف فيها دولةبني أمية وبني العباس تكفيراً مطلقاً، ويدعو فيها إلى الاشتراكية ويمجد فيها ثورة الأوغاد على عثمان بن عفان، ويدعو عليه أنه تحطمت أسس الإسلام في عهده وتحطمت روح الإسلام في عهده؟! وكيف لو رأوا هم وابن تيمية كتاب الظلال، تحرف فيه كلمة لا إله إلا الله، وتحرف فيه دعوات الرسل إلى التوحيد وتقرر فيه وحدة الوجود؟! كيف لو رأى أبو زرعة وأئمة الحديث في عصره وابن تيمية وتلاميذه وابن عبدالوهاب وتلاميذه .

ورأوا باقي كتب سيد قطب وما فيها من تحرير للإسلام وبلايا وطواه، ورأوا كتب الإخوان المسلمين وما فيها من جهل وضلال ، ورأوا منهج جماعة التبليغ وما عندهم من شرك وخرافات .

ورأى مجدد العصر وباعث الأمة ابن دخبيسي العصر وابن شحانته وهو يسب ويستحر من علماء المنهج السلفي وبمدح ومجده أمثال سيد قطب والتراي ورؤوس أهل البدع والفتن، ويؤالي ويعادي من أجلهم هو وتلاميذه؟!

(١) الميزان (٤٣١/١)

بل كيف لو رأوا مؤلفاته في الطعن في أهل السنة وحرّهم وتجييد أهل
البدع والذب عنهم؟!

وكيف لو رأوا تأليف تلاميذه في هذين المجالين؟!

ورب السماء والأرض، لو كانوا أحياء رأوا ما يراه ويلاقيه السلفيون
من عبد الرحمن عبد الخالق وتلاميذه لبدؤا بحرّهم قبل عتاة أهل البدع
الواضحين. كيف لا وهم قد وضعوا على عاتقهم حرب أهل السنة والذب عن
أهل البدع وأصلوا لهذه الحرب الأصول وهدموا من أجلها أصولاً.

﴿ تأييد علماء السنة لكتابات ربيع في منهج النقد وغيره ومنهم
ابن باز والألباني

ثالثاً : فيما يتعلق بمنهج النقد ، فقد ذكرت غير مرة تأييد علماء السنة في
هذا العصر لمنهج النقد الذي وضحته في عدد من كتبى ، مثل سماحة الشيخ
عبدالعزيز بن باز والشيخ صالح الفوزان والشيخ عبدالعزيز السلمان والشيخ
الألباني والشيخ أحمد بن يحيى النجمي والشيخ زيد بن محمد هادي .

فليرجع من شاء إلى مقدمة كتابي (منهج أهل السنة والجماعة في نقد
الرجال والكتب والطوائف) ومقدمة كتابي (النصر العزيز) ليتأكد من هذا ،
وليتتأكد أن هذا هو منهج أهل السنة والجماعة الذي ساروا عليه في النقد في
كتب الرجال وفي كتب العقائد وغيرها، وأنه لا يمكن التمييز بين أهل الحق
والباطل والسنة والبدعة ، ولا التمييز بين صحيح الأحاديث وضعيفها إلا بهذا
المنهج؛ بل لا يزاد عن الإسلام والسنة إلا به .

وأخيراً فلقد طعن الشيخ الألباني مرات في منهج الموازنات وبين أن منهج
النقد الصحيح عند أهل السنة هو الذي يسير عليه ربيع بن هادي .
ومن آخر ما صدّع به الشيخ الألباني في هذا الصدد النص الآتي :

قال الشيخ الألباني حفظه الله :

"ما يطرح اليوم في ساحة المناقشات بين كثير من الأفراد حول ما يسمى .. أو حول هذه البدعة الجديدة المسممة (الموازنة) في نقد الرجال.

أنا أقول : النقد إما أن يكون في ترجمة الشخص المتتقد ترجمة تاريخية فهنا لا بد من ذكر ما يحسُّن وما يقُبُح بما يتعلق بالترجم من خيره ومن شره، أما إذا كان المقصود بترجمة الرجل هو تحذير المسلمين وبخاصة عامتهم الذين لا علم عندهم بأحوال الرجال ومناقب الرجال ومثالب الرجال؛ بل قد يكون له سمعة حسنة وجيدة ومحبولة عند العامة، ولكن هو ينطوي على عقيدة سيئة أو على خلق سيئ، هؤلاء العامة لا يعرفون شيئاً من ذلك عن هذا الرجل .. حين ذاك لا تأتي هذه البدعة التي سميت اليوم بـ(الموازنة)، ذلك لأن المقصود حين ذاك .. النصيحة وليس هو الترجمة الواافية الكاملة، ومن درس السنة والسيرة النبوية لا يشك ببطلان إطلاق هذا المبدأ المحدث اليوم وهو (الموازنة) لأننا نجد في عشرات النصوص من أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام يذكر السيدة المتعلقة بالشخص المناسبة التي تستلزم النصيحة ولا تستلزم تقديم ترجمة كاملة للشخص الذي يراد نصح الناس منه، والأحاديث في ذلك أكثر من أن تستحضر في هذه العجلة ، ولكن لا بأس من أن نذكر مثلاً أو أكثر إن تيسر ذلك، جاء في الصحيح صحيح البخاري : (أن رجلاً استأذن في الدخول على النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فقال عليه السلام : ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو .. ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو .. فلما دخل الرجل وكلمه عليه السلام هشّ له وبشّ ، ولما خرج قالت له عائشة : يا رسول الله لما استأذن في الدخول قلت : ائذنوا له بئس أخو العشيرة هو، ولما كلمته هششت إليه وبششت إليه ، قال يا عائشة: إن شر الناس عند الله يوم القيمة من يتقيهم

الناس مخافة شرهم) هذا الرجل لم يطبّق فيه هذه البدعة العصرية الجديدة نبينا صلى الله عليه وآلـه وسلم ، ذلك لأنـ المجال ليس ترجمة الرجالـ وإنـما هو مجالـ للتحذير والتعريف بهذا الرجلـ حتى يُحذـرـ، من هذا القبيلـ أيضاً ولعلـه أطفـ وأمسـ بالحجـةـ في هذا الموضوعـ لأنـ ذاكـ الرجلـ الذي ذمهـ عليهـ السلامـ بقولـهـ : (بـشـسـ أـخـوـ العـشـيرـةـ هـوـ) يقولـ شـرـاحـ الحـدـيـثـ : بأنهـ كانـ منـ المنـافـقـينـ وـكانـ رسولـ اللهـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ يـتـأـلـفـهـ حتـىـ يـكـفـيـ شـرـهـ أـبـيـاعـهـ المؤـمنـينـ بـهـ عليهـ السلامـ، لكنـ المـثالـ التـالـيـ أـمـسـ فيـ المـوـضـوـعـ لأنـ يـتـعـلـقـ بـاـمـرـأـ مـسـلـمـةـ حينـماـ جاءـتـ إـلـىـ النـبـيـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ فـقـالـتـ: يـارـسـولـ اللهـ : إـنـ أـبـاـ جـهـمـ وـمـعـاوـيـةـ خـطـبـانـيـ .ـ مـعـلـومـ أنـ كـلـاـ مـنـ الرـجـلـيـنـ مـنـ أـصـحـابـ الرـسـولـ عليهـ السلامـ وـالـسـائـلـةـ هيـ اـمـرـأـ خـطـبـتـ مـنـ كـلـ مـنـهـمـاـ .ـ فـقـالـ عـلـيـهـ الصـلـاـةـ وـالـسـلامـ (أـمـاـ مـعـاوـيـةـ فـرـجـلـ صـعـلـوكـ ،ـ وـأـمـاـ أـبـوـ جـهـمـ فـلاـ يـضـعـ الـعـصـاـ عنـ عـاتـقـهـ) هـذـاـ ذـمـ ،ـ هـذـاـ قـدـحـ فـقـطـ ،ـ وـلـمـ يـذـكـرـ مـحـاسـنـ كـلـ مـنـ الرـجـلـيـنـ ،ـ لـمـ ؟ـ لأنـ المـرـأـةـ حـاءـتـ تـسـتـنـصـحـ الرـسـولـ عـلـيـهـ السـلـامـ فيـ أـيـهـمـاـ تـقـبـلـ التـزاـوـجـ مـعـهـ ،ـ فـذـكـرـ عـلـيـهـ السـلـامـ لـهـ مـاـ يـعـلـمـ صـلـىـ اللهـ عـلـيـهـ وـآلـهـ وـسـلـمـ مـنـ طـبـيـعـةـ النـسـاءـ فـيـمـاـ يـرـغـبـ المـرـأـةـ عـادـةـ فيـ الرـجـلـ إـنـذـاـ كـانـ الرـجـلـ فـقـيـراـ لـاـ جـاهـ لـهـ بـيـنـ النـاسـ ،ـ وـمـاـ لـاـ رـغـبـةـ لـلـنـسـاءـ فـيـ مـثـلـهـ ،ـ كـذـلـكـ إـنـذـاـ كـانـ ضـرـابـاـ لـلـنـسـاءـ أوـ كـانـ كـثـيرـ الـأـسـفـارـ فـكـلـ مـنـ الـوـصـفـيـنـ ثـرـجـمـتـ هـذـهـ الـكـلـمـةـ أـوـ فـسـرـتـ هـذـهـ الـكـلـمـةـ مـنـ شـرـاحـ الـحـدـيـثـ حـيـنـماـ قـالـ عـلـيـهـ السـلـامـ: (أـمـاـ أـبـوـ جـهـمـ فـرـجـلـ لـاـ يـضـعـ الـعـصـاـ عنـ عـاتـقـهـ) يـعـنـيـ كـنـايـةـ عنـ كـثـرـةـ الـأـسـفـارـ أـمـ أـنـهـ بـجـرـدـ مـاـ يـرـىـ خـطـأـ مـنـ المـرـأـةـ يـسـارـعـ إـلـىـ ضـرـبـهـاـ .ـ قـدـ قـيـلـ فـيـهـ بـكـلـ مـنـ التـفـسـيـرـيـنـ ،ـ الرـاجـحـ هـوـ أـنـهـ (ضرـابـ لـلـنـسـاءـ) الـمـهـمـ أـنـهـ عـلـيـهـ السـلـامـ ذـكـرـ عـيـبـ هـذـيـنـ الرـجـلـيـنـ وـلـمـ يـذـكـرـ مـنـاقـبـهـمـاـ وـأـنـهـمـ آـمـنـاـ بـالـلـهـ وـرـسـولـهـ وـأـطـاعـاـ اللـهـ وـرـسـولـهـ .ـ إـلـخـ .ـ

وحدث عن هذا ولا حرج لذلك لما تكلم العلماء عن الآيات والأحاديث التي جاءت في تحريم الغيبة لم يسعهم إلا أن يبينوا نصاً للأمة أنه ليس كل غيبة هي محرمة، وقد جمع ذلك بعض العلماء الظرفاء في بيان من الشعر فقال : قائلهم :

القدح لي____س بغيبة في ستة م_____ظلم ومعرفٌ ومذدر
ومجاهر فسقاً ومستفت ومن طلب الإعانة في إزالة منكر
والحديث في شرح هذه الخصال الست المذكورة في هذين البيتين حديث
طويل، ولكن المهم فيما يتعلق بهذا السؤال أن أقول في ختام الجواب : إن
هؤلاء الذين ابتدعوا بدعة الموازنات هم بلا شك يخالفون الكتاب ويخالفون
السنة ، السنة القولية والسنة العملية ، ويخالفون منهج السلف الصالح ، من
أجل هذا المنهج نحن رأينا أن ننتمي في فقهنا وفهمنا لكتاب ربنا ولسنة نبينا
صلى الله عليه وآله وسلم إلى السلف الصالح ، لم ؟ لا خلاف بين مُسلمين
فيما أعتقد أفهم أتقى وأورع وأعلم إلخ من حاؤا من بعدهم .
الله عزوجل ذكر في القرآن الكريم وهي من أدلة الخصلة الأولى (متظلم)
{لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم} فإذا قال المظلوم فلان
ظلمني ، أفيقال له : اذكر له محاسنه يا أخي؟ . والله هذه الضلاللة الحديثة من
أعجب ما يطرح في الساحة في هذا الزمان ، وأنا في اعتقادي أن الذي حمل
هؤلاء الشباب على إحداث هذه المحدثة واتباع هذه البدعة هو حب الظهور ،
وقد يقال : (حب الظهور يقسم الظهور) وإلا من كان دارساً للكتاب ودارساً
للسنة ولسيرة السلف الصالح .

هذه كتب أئمة الجرح والتعديل ، . . . حينما يترجم للشخص يقول فيه ضعيف يقول فيه كذاب وضاع سبئ الحفظ ، لكن لو رجعت إلى ترجمته التي أحدث إليها في ابتداء جوابي لوجدت الرجل متبعاً زاهداً صالحًا، وربما تجده فقيهاً من الفقهاء السبعة لكن الموضوع الآن ليس موضوع ترجمة هذا الإنسان، ترجمة تحيط بكل ما كان عليه من مناقب أو من مثالب كما ذكرنا أولاً.

لذلك باختصار أنا أقول ولعل هذا القول هو القول الوسط في هذه المناقشات التي تجري بين الطائفتين: هو التفريق بين ما إذا أردنا أن نترجم للرجل فنذكر محسنه ومساويه ، أما إذا أردنا النصح للأمة أو إذا كان المقام يقتضي الإيجاز والاختصار فنذكر ما يقتضيه المقام من تحذير من تبديع من تضليل وربما من تكفير أيضاً إذا كان شروط التكفير متحققة في ذاك الإنسان، هذا ما أعتقد أنه الحق الذي يختلف فيه اليوم هؤلاء الشباب .

وباختصار أقول: إن حامل راية الجرح والتعديل اليوم في العصر الحاضر وبحق هو أخونا الدكتور ربيع، والذين يردون عليه لا يردون عليه بعلم أبداً، والعلم معه وإن كنت أقول دائماً وقلت هذا الكلام له هاتفيأ أكثر من مرة أنه لو يتلطف في أسلوبه يكون أفعى للجمهور من الناس سواء كانوا معه أو عليه ، أما من حيث العلم فليس هناك مجال لنقد الرجل إطلاقاً إلا ما أشرت إليه آنفاً من شيء من الشدة في الأسلوب ، أما أنه لا يوازن فهذا كلام هزيل جداً لا ي قوله إلا أحد رجلين : إما رجل جاهل فينبعي أن يتعلم، وإلا رجل مغرض ، وهذا لا سبيل لنا عليه إلا أن ندعوه له أن يهديه سواء الضراط .

هذا هو جواب السؤال ، وبهذا القدر كفاية والحمد لله رب العالمين⁽¹⁾.

(1) من شريط بعنوان (منهج الموازنات) ، تسجيلات طيبة بالمدينة النبوية ، برقم (86).

انتهى كلام الشيخ الألباني — حفظه الله — .

رابعاً أقول : إن كتاب المعيار مكيدة من مكايـد هذا الحزب المـحارب للحق ، وقد هدم الله هذه المـكـيدة فخر عليهم السـقف كما خـر عـلـى شـيخـهم قـائـدـ الـفتـنـ وـالـشـغـبـ عـلـىـ أـهـلـ السـنـةـ ، وـأـتـاهـمـ العـذـابـ مـنـ حـيـثـ لـاـ يـشـعـرونـ .
فـانـظـرـ كـيـفـ كـانـ عـاقـبـةـ مـكـرـهـمـ أـنـ فـضـحـ اللـهـ أـكـاذـيـهـمـ وـدـمـرـ مـكـرـهـمـ إـنـ
كـانـواـ هـمـ وـأـشـيـاعـهـمـ يـعـقـلـونـ .
ولـكـنـهـمـ مـنـ أـعـظـمـ بـلـائـهـمـ أـنـهـمـ {وـإـنـ يـرـوـاـ سـبـيلـ الرـشـدـ لـاـ يـتـخـذـوـهـ سـبـيلـاـ}
وـإـنـ يـرـوـاـ سـبـيلـ الغـيـيـرـ سـبـيلـاـ} فـكـيـفـ يـتـصـورـ مـنـهـمـ التـسـلـيمـ بـالـحقـ
وـالـرجـوعـ إـلـيـهـ .
وـإـنـ لـأـضـرـعـ إـلـىـ اللـهـ أـنـ يـنـصـرـ دـيـنـهـ وـيـعـلـيـ كـلـمـتـهـ .

الخاتمة

لقد تبين للقارئ الكريم مصير هذا الكتاب المسمى بالمعيار لما اشتمل عليه:

- 1 — من الكذب .
- 2 — والخيانة وبتر النصوص .
- 3 — وما حوى من الجهالات .
- 4 — وما عرف من دوافع مؤلفه ومن شاركه من حقد ودغل .
- 5 — ومن حب للانتقام لأهل البدع الذين يسميهم على طريقة أهل التحزب والبدع من المغالطات يسميهم بالصالحين ، ويدعى لهم كذباً أنهم مظلومون وهم للإسلام وأهله ظالمون .
- 6 — وعرف ما انطوى عليه من الأخطاء النحوية والإملائية والصرفية والطبعية وغيرها التي تجاوزت مائة وسبعين خطأً . وبلغت أخطاؤه العلمية ثمانية وستين خطأً .
- 7 — وكثير من الترجم .
- 8 — والقضايا المنهجية .

والدعوى الكاذبة بأنه على منهج السلف الصالح ؟ بل هو على منهج الخلف الطالع .

٩ — وأخيراً هاوت دعاواه وحابت آماله ، وآمال حزبه وتحطمت على صخرة الحق والصدق والمنهج الحق، وذهب اقتراحاته هباءً ، فيصدق على أعماله قول الله تعالى: {وَقُلْ جاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهْوًا} [سورة الإسراء : 81].

وصدق الله القائل :

{وَلَيُنْصَرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرِهِ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌ عَزِيزٌ} [سورة الحج : 40].

والقائل : {إِنْ رَبَّكَ لِبَالْمَرْصَادِ} [سورة الفجر : 14].

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآلـه وصحبه وسلم . . .

الفهارس

• المقدمة	4
• وفيها حديث عن فتنة تنسب إلى السلفية وبيان أعمالها	4
• مؤلفات هذه الفتنة موضوعاتها وأهدافها	5
• ميزان صاحب المعيار ومن وراءه بالنسبة للأخطاء المطبعية ونحوها ..	6
• ميزان السلف وأهل العلم بالنسبة لهذه الأخطاء	6
• كمية الأخطاء التي استدركها صاحب المعيار وقاويله عليها	11
• كثرة أخطاء صاحب المعيار العلمية مع كثرة الأخطاء الإملائية والمطبعية إلخ في كتبه الصغيرة	11
• الفصل الأول	17
• الفصل الثاني	24
• الفصل الثالث : بيان تهويل صاحب المعيار	31
• كشف تلبيس صاحب المعيار	34
• مأخذ على صاحب المعيار	36
• خلاصة حول هذا النقاش هنا	38
• الفصل الرابع : في بيان لدد صاحب المعيار	40
• دحض فرية	42
• دحض فرية أخرى	43
• دفع مبالغة	45
• وقوعه في عدد من الأخطاء	46

• تهويش لا قيمة له 50
• الفصل الخامس : صاحب المعيار يجهل اللغة وقواعد المحدثين 51
• دفع فرية كبيرة 52
• عجزه عن الاحتجاج لذبه عن الصحيح 54
• ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار 56
• الفصل السادس : إحباط ما تضمنه الفصل الرابع من المعيار 58
• خمسة مأخذ على صاحب المعيار 60
• صحة تعقب ربيع وسقوط تعقب صاحب المعيار 62
• اعتراض باطل 66
• ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار 72
• صحة اعتراض ربيع على الحافظ وسقوط اعتراض صاحب المعيار 72
• مأخذان على صاحب المعيار 74
• صحة تعقب ربيع على الحافظ وسقوط تعقب صاحب المعيار 75
• فشل صاحب المعيار في تعقباته 78
• مأخذان على صاحب المعيار 78
• رد تحامل صاحب المعيار ثم وقوعه في أخطاء شنيعة على مذهبـه 79
• الفصل السابع : إبطال ما تضمنه الفصل الخامس من المعيار 83
• مجازفة صاحب المعيار وكتمانه لعملي وإلزامـه إياـي بما لا يلزم 83
• أربعة مأخذ على صاحب المعيار 87
• تحامل صاحب المعيار ووقوعه فيما يجافي الأدب والأمانة والإنصاف 88
• ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار 93
• سبق قلمـي مع بيان عذرـي ودحضـه تهـويـله 94

97	• وقوعه فيما يعيّب به غيره
97	• ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار
99	• دحض مأخذ باطل لصاحب المعيار
103	• ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار
104	• الفصل الثامن : إبطال ما تضمنه الفصل السادس من المعيار
105	• تأكيد صحة تعقب ربيع للحافظ وخطأ صاحب المعيار
107	• تأكيد بيان أن المنكر والشاذ متراوكان عند ابن الصلاح ومكابرة صاحب المعيار
109	• جماعة من العلماء يقررون ما ذهب إليه ربيع كالسياوي والسيوطى والقارى وابن حجر نفسه
111	• صحة تعقب ربيع على الحافظ ابن حجر وبطلان تعقب صاحب المعيار
115	• دحض نكمة ظالمه ودعوة للمباهلة
118	• اعتراض باطل على ربيع يتعلق بقول الحافظ : صحّحه ابن حبان ودحضه بالأدلة
123	• الفصل التاسع : إبطال ما تضمنه الفصل السابع من المعيار
124	• اعتراف بالخطأ وبيان غلو صاحب المعيار في اعتراضه
125	• جنس هذا الخطأ يحصل من الأئمة الكبار ولا يضرّ بهم
128	• أربعة أحطاء حصلت مني لها أسبابها وقد أصلحت اثنين منها قبل وصول المعيار
129	• خمسة مأخذ في هذا الفصل على صاحب المعيار
130	• الفصل العاشر : إبطال ما تضمنه الفصل الثامن من المعيار

- أربعة مأخذ على صاحب المعيار 132
- صاحب المعيار يبعد النجعة في ترجمة أبي الحسين أحمد بن محمد ابن القطان الشافعى والأدلة على ذلك 133
- ستة مأخذ عليه في هذه الترجمة 137
- سقوط قول صاحب المعيار : رباع يخلط بين راو ثقة وآخر كذاب 139
- خفاء أمر محمد بن خالد الدمشقى على ابن عساكر والذهبي وابن حجر 141
- مأخذان على صاحب المعيار 143
- غلو 144
- تهويله الحزبي بترجمة رجل قلت : لم أقف له على ترجمة مع أنه لا لزوم لها ولا يترب على وجودها وعدم وجودها حكم 144
- براعة الإسلام والملل كلها من مثل أحکام صاحب المعيار 145
- مأخذان شرعيان على صاحب المعيار 145
- تهويل بالباطل ويقوم على الهوى 146
- اشتباه أمر من يسمى بسفیان بن زیاد على رجال من کبار الحفاظ 147
- مأخذان على صاحب المعيار 150
- تهويله من أجل اسم رجل مشتبه اسمه 151
- ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار 154
- سهم طائش 155
- كلال ذهن صاحب المعيار وضعف إدار كه لعدة أمور واضحة في ترجمة ابن عبدالله بن مغفل 156
- سبعة مأخذ على صاحب المعيار تتعلق بابن عبدالله بن مغفل 160

- الفصل الحادي عشر : إبطال ما تضمنه الفصل التاسع من المعيار .. 161
 - خمس ملاحظات على خمسة ألفاظ لصاحب المعيار صحيحة اثنين منها منذ زمن طويل في نسختي وصححت اثنين منها بعد وقوفي على ملاحظاته وأخطأ هو في الخامس .. 161
 - مجازفة 165
 - مجازفة 167
 - ثلاثة مأخذ على صاحب المعيار 167
- الفصل الثاني عشر : إبطال ما تضمنه الفصل العاشر من المعيار ... 169
 - جهل باللغة وغش في النقل 171
 - حذف صاحب المعيار لصدر كلام محمد محيي الدين 175
 - خمسة مأخذ على صاحب المعيار 176
 - اعتراض قاصر 178
 - اعتراض لغوي كشف عن جهل 182
 - أربعة مأخذ على صاحب المعيار 184
- الفصل الثالث عشر :
 - إبطال ما تضمنه الفصل الحادي عشر من المعيار 185
 - رد قول صاحب المعيار : رباع يلمع اثنين من رؤوس البدع وبيان زيف كلامه وتناقضه 185
 - صاحب المعيار يتظاهر بإنكار فعل ويقع فيأسوأ منه 187
 - صاحب المعيار يتظاهر بما هو منغمض فيأسوأ منه هو وحزبه 189
 - إبطال دعوى تناقض مزعوم 192
 - دعوى مزيفة في خاتمة المعيار ودحضها 194

• ظلم صاحب المعيار للجوز جان 200
• تشبع صاحب المعيار بما لم يعط 204
• مدح عبدالرحمن عبدالخالق لشيخ الإسلام بمواجهاته لأهل البدع
ثم نكرصه على عقبيه 205
• رأي الذهبي في أهل البدع الموافق لمنهج السلف ومؤلفاته السائرة على
منهج السلف لا يلتفت إليها الحزبيون 207
• لو رأى أحمد وأبو زرعة وأئمة الإسلام طعن سيد قطب في الصحابة
وتكفيره لبعضهم وكتبه التي حوت البدع الكبرى 208
• تأييد علماء السنة لكتابات ربيع في منهج النقد وغيره ومنهم
ابن باز والألباني 209
• الخاتمة 215
• الفهارس 217